The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Development Economics Dep.

الجامعـــــــة الإســـلاميــة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كليـــــــــة التجـــــــارة
ماجستير اقتصـــــاديات التنـــــمية

محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين

دراسة قياسية خلال فترة (1995-2014)

Determinants Of The Agricultural Sector Growth In Palestine

Econometrics Study Period (1995 - 2014)

إِعدَادُ البَاحِثِ

فادي مصطفى عبد الجواد أبو حلوب

إِشرَافُ

الدُكتُور

علاء الدين الرفاتي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ

فِي اقتصاديات التنمية بِكُليةِ التجارة فِي الْجَامِعَةِ الإِسلامِيةِ بِغَزة

أغسطس/ 2016م – ذو الحجة 1437هـ

إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين

دراسة قياسية من سنة (1995-2014)

Determinants Of The Agricultural Sector Growth In Palestine

Econometrics Study Period (1995 - 2014)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	فادي مصطفى ابو حلوب	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

ملخص الدراسة باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين خلال الفترة (1995-2014م)، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي الفلسطيني أقل مما هو عليه في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وهدفت الدراسة إلى معرفة محددات نمو القطاع الزراعي الفلسطيني المتمثلة بـ " إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني، معدل نمو القيمة المضافة، إجمالي الصادرات الفلسطينية، الصادرات الزراعية البحتة، نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية، نسبة الأراضي المزروعة من إجمالي الأراضي" وتحليل أهم العراقيل والتحديات التي تواجهه، وتقييم أثر العوامل المحددة للنمو فيه، والعمل على إعداد خطط ورؤى لتحفيز القطاع الزراعي ونموه بما يخدم الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وللوصول إلى هذه الأهداف فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي و استخدم أسلوب تحليل الانحدار المتعدد كأداة للوصول للنتائج.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن القطاع الزراعي الفلسطيني يعاني العديد من العراقيل والعقبات بسبب السياسات الإسرائيلية ونقص الموارد الطبيعية وضعف الكادر البشري، وهناك تراجع ملحوظ في مساهمة الزراعة في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل ويظهر ذلك بتراجع مؤشراته الكلية في السنوات الأخيرة، كما ولا زال الدور الحكومي المتعلق بتقديم التمويل الزراعي منخفض وضعيف جداً ويظهر ذلك بنصيب الزراعة من الموازنة العامة والتي لا تزيد عن 1% سنوياً، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة إحصائية اقتصادية بين النمو في الإنتاج للقطاع الزراعي مع كلا من الصادرات الفلسطينية الإجمالية والقيمة المضافة في القطاع الزراعي وإجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أنه على السلطة الفلسطينية والحكومات المتعاقبة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالقطاع الزراعي وخصوصاً سياسات التمويل وزيادة رقابة سلطة النقد الفلسطينية على التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للقطاع الزراعي الفلسطيني وإجبارها على زيادة التسهيلات للقطاع والعمل على إنشاء بنك خاص بالتمويل الزراعي على غرار ما هو سائد في الدول المجاورة وأن يتم العمل على زيادة التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي الفلسطيني والحد من تآكل المساحات الزراعية وتوفير السبل والآليات لزيادة القيمة المضافة المتولدة عن القطاع الزراعي وتشجيع التصدير الزراعي للخارج.

Abstract

This study examines Determinants Of The Agricultural Sector Growth In Palestine Econometrics Study Period (1995-2014). The problem of the study is represented in fact that the economic growth of the Palestinian agricultural sector was less than it was in other economic sectors, and there was a decline in the contribution proportion of the agricultural sector in Palestinian gross domestic production. The study aims at Determinants Of The Agricultural Sector Growth In Palestine Econometrics, Of the "total public and private funding to the Palestinian agricultural sector, value added growth rate, total Palestinian exports, agricultural exports purely agricultural labor proportion of the total Palestinian labor, cultivated land proportion of the total land." and analyzing of the most important obstacles and challenges it encounters, and assessing the impact of the limiting factors on its growth, and preparing plans and visions to stimulate the agricultural sector to grow in order to serve the Palestinian national economy. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive analytical method and multiple regression analysis as tools to reach findings.

The study drew a number of findings, the most important of which are the following: The Palestinian agricultural sector faces many hurdles and obstacles because of the Israeli policies and lack of natural resources as well as the lack of qualified man power. There is a remarkable decline in the contribution of agriculture to economic growth and job creation. This is shown through the decline in its overall indicators in recent years. The government role pertaining to the provision of funding has been low and very weak. This is reflected in the low share of agriculture in the general budget does not exceed 1% per annum. The study also shows there is a statistical economic relationship between the growth in production in the agricultural sector and both of the total Palestinian exports and value added in the agricultural sector and the total public and private funding of the agricultural sector.

The study suggested a set of recommendations, the most important of which are the following: The Palestinian Authority and successive governments should reconsider their economic policies pertaining to the agricultural sector, especially funding policies. The Palestinian Monetary Authority should increase its control on the credit facilities offered by banks to the Palestinian agricultural sector. It should force banks to increase the facilities for the agricultural sector, and work to create a special bank for agricultural funding like what is prevalent in neighboring countries. Authorities should work hard to increase public and private funding of the Palestinian agricultural sector and reduce the shortage of agricultural areas and provide ways and mechanisms to increase the value added generated by the agriculture sector as well as to encourage agricultural exports abroad.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيج ﴾

صدق الله العظيم

[الحج: 5]

إهـــداء

إلى من علمني النجاح والصبر إلى من افتقده في مواجهة الصعاب ولم تمهله الدنيا لأرتوي من حنانه أبي رحمة الله عليه

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه أمي الحنونة

إلى ملاكي في الحياة ، إلى معنى الحب ، وإلى معنى الحنان والتفاني ، إلى من شجعني على مواصلة مسيرتي العلمية رفيقة دربي زوجتي إيناس

إلى الغالية ابنتي رغدة أدامها الله لي

إلى أختي العزيزة وزوجها ، وأخواني الأعزاء

إلى عمي العزيز فضل عمر وعمتي أم عامر عمر أتمنى من الله عز وجل أن يعطيكم الصحة والعافية شكراً لكم على ما قدمتموه لي من أحاسيس نابعة من قلوبكم و دام الله عزكم و دام عطائكم

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات أصدقائي الأعزاء كلٌ بلقبه وأسمه

إلى أرواح الشهداء والأبرار

إلى كل من علمني حرفاً

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شكرٌ وتقديرٌ

أتوجه بالشكر والتقدير لله تعالي الذي هداني وأرشدني لإعداد هذا البحث

كما أتوجه بخالص الشكر والعرفان والتقدير العظيم لكلاٍ من

الدكتور / **علاء الدين الرفاتي** ، والأستاذ الدكتور / **محمد مقداد** ، والأستاذ الدكتور / **معين رجب**

على مساندتهم الإيجابية والفعالة للباحثين في الجامعة

كما وأتوجه بخالص الشكر والثناء للأستاذ / **خالد العيلة** مسئول قسم الإحصاء في وزارة الزراعة

والدكتور / **أمين عمر** دكتور اللغة العربية في جامعة القدس المفتوحة

والأستاذ / **زاهر طنطيش** مدير دائرة العمليات الفنية في الجهاز المركزي الإحصائي في غزة

لمساندتهم لي على اتمام هذا البحث.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل خالص الشكر والتقدير والعرفان.

الباحث

فادي مصطفى ابو حلوب

فهرس المحتويات

إقـــــرار ..... أ

ملخص الدراسة باللغة العربية ..... ب

Abstract ..... ت

إهــداء ..... ج

شكرٌ وتقديرٌ ..... ح

فهرس المحتويات ..... خ

فهرس الجداول ..... س

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية ..... ش

فهرس الملاحق ..... ش

الفصل الأول الإطار العام للدراسة **1**

1.1 مقدمـة 2

1.2 مشكلة الدراسـة 2

1.3 أهداف الدراسة 3

1.4 أهمية الدراسة 4

1.5 منهجية الدراسة: 4

1.6 فرضيات الدراسة: 4

1.7 حدود الدراسة: 4

1.8 الدراسات السابقة 5

1.8.1 الدراسات العربية 5

1.8.2 الدراسات الأجنبية 12

1.8.3 التعقيب على الدراسات السابقة : 14

الفصل الثاني لمحة عامة عن واقع القطاع الزراعي في فلسطين **16**

2.1 مقدمة 17

المبحث الأول مفهوم الزراعة 18

2.1.1 تعريف الزراعة 18

2.1.2 تعريف علم الاقتصاد الزراعي: 18

2.1.3 أهمية الزراعة: 19

2.1.4 خصائص الزراعة: 21

2.1.4.1 خصائص المنتجات الزراعية: 21

2.1.4.2: خصائص الإنتاج الزراعي : 22

المبحث الثاني التنمية الزراعية 25

2.2.1 مقدمة: 25

2.2.2 عناصر التنمية الاقتصادية الزراعية: 26

2.2.3 استراتيجيات التنمية الاقتصادية 27

2.2.3.1 استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth Strategy) 27

2.2.3.2 استراتيجية النمو غير المتوازن (Strategy of Unbalanced Growth) 27

2.2.3.3 الدفعة القوية (Big– Push) 28

2.2.3.4 استراتيجيات التصنيع 29

2.2.3.5 استراتيجية القطاع الزراعي " رؤية مشتركة " 2011 – 2013م 30

2.2.3.6 استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" : 30

2.2.3.7 استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة(2010م–2020م) 30

المبحث الثالث التطور التاريخي للزراعة 32

2.3.1 الزراعة في العصر القديم 32

2.3.2 الزراعة في العصر الحديث.....33

المبحث الرابع الزراعة في الفكر الاقتصادي 36

2.4.1 الزراعة في الفكر الاقتصادي " الرأسمالية التجارية ومدرسة التجاريين" 36

2.4.2 الزراعة في الفكر الاقتصادي " الفكر الطبيعي:.....36

2.4.3 (الريع) في الفكر الاقتصادي " الفكر الكلاسيكي ". 37

المبحث الخامس تطور الزراعة في فلسطين 38

2.5.1 مراحل التطور الزراعي في فلسطين 38

2.5.2 واقع الزراعة الفلسطينية: 38

الفصل الثالث العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية 41

3.1 مقدمة: 42

المبحث الأول الطبيعة الجغرافية لفلسطين 43

3.1.1 التضاريس الجغرافية: 43

3.1.2 المناخ: 43

3.1.3 الموقع الجغرافي 43

3.1.4 الضغط الجوي والكتل الهوائية 43

المبحث الثاني العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية 47

المبحث الثالث التمويل الزراعي 54

3.3.1 مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني 54

3.3.2 الجهاز المصرفي في فلسطين وتمويل التنمية الزراعية : 54

3.3.3 مؤسسات الإقراض المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في فلسطين : 55

3.3.4 الدور الحكومي في تمويل القطاع الزراعي في فلسطين : 55

3.3.5 دور الدول والمنظمات الدولية والأجنبية المانحة في تمويل القطاع الزراعي 57

المبحث الرابع الأضرار الناجمة عن الحرب الأخيرة على القطاع الزراعي عام 2014م 58

3.4.1 أضرار القطاع الزراعي حسب الفرع الزراعي والمنطقة 58

3.4.2 الأضرار التي أصابت البنية التحتية للقطاع الزراعي : 59

3.4.3 الأضرار البيئية التي نتجت عن العدوان : 59

المبحث الخامس المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين 60

3.5.1 معوقات خارجية متمثلة بالاحتلال الاسرائيلي: 60

3.5.2 معوقات داخلية: 60
3.5.3 ضعف التمويل الزراعي حيث تواجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة:....60
3.5.4 المعيقات في مجال استخدامات الأراضي: 62
المبحث السادس الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية 63
3.6.1 خطة الصايغ (1994– 2000م) : 63
3.6.2 خطط التنمية (2000م – 2008 م) : 64
3.6.3 خطة التنمية (2008م – 2010م) : 65
3.6.4 خطة التنمية التشاركية متوسطة المدى (2014م–2016م) : 65
3.6.5 أهداف الخطط الاقتصادية :– 66
3.6.6 أهم العيوب التي تواجه خطط التنمية الفلسطينية: 66
الفصل الرابع الإطار العملي للدراسة 68
4.1 مقدمة: 69
المبحث الأول الطريقة والإجراءات 70
4.1.1 منهجية وإجراءات الدراسة 70
4.1.2 البيانات المتعلقة بالدراسة: 70
4.1.3 صياغة نموذج الدراسة: 71
4.1.4 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة 72
المبحث الثاني التحليل واختبار الفرضيات 74
4.2.1 التحليل الوصفي للنموذج 74
4.2.2 التحليل الوصفي لمتغير الإنتاج الزراعي في فلسطين: 74
4.2.3 التحليل الوصفي لمتغير الصادرات الكلية في فلسطين: 75
4.2.4 التحليل الوصفي لمتغير إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة: 75
4.2.5 التحليل الوصفي لمتغير معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الزراعي: 75
4.2.6 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة 75

4.2.7 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي.....81
4.2.8 التعقيب على نتائج الدراسة القياسية.....81
الفصل الخامس النتائج والتوصيات 84
5.1 النتائج 85
5.2 التوصيات: 87
المصادر والمراجع 89
الملاحق 95

فهرس الجداول

جدول(3.1): يوضح إجمالي قيمة الأضرار المباشرة في فروع القطاع الزراعي محسوبة بالدولار الأمريكي موزعة على محافظات القطاع، والتي لحقت بها نتيجة العدوان على غزة 2014م وحتى تاريخ 2014/8/26م. 58

جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي 74

جدول (4.2): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة 75

جدول (4.3): نتائج (Johansen–Test) للتكامل المشترك في النموذج عند الفرق الثالث 77

جدول (4.4): نتائج تقدير نموذج عند الفرق الثالث–محتوياً المتغيرات الدالة احصائياً 77

جدول (4.5): نتائج تقدير نموذج عند الفرق الثالث–محتوياً المتغيرات غير الدالة احصائياً :..... 78

فهرس الأشكال والرسوم التوضيحية

شكل (3.1): يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطين –مليون دولار 47

شكل (3.2): يوضح قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة–مليون$ 48

شكل (3.3): يوضح القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة–مليون دولار ... 48

شكل (3.4): يوضح قيمة الاستهلاك الوسيط في القطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة–مليون دولار 49

شكل (3.5): يوضح الصادرات الفلسطينية الكلية والصادرات الزراعية–مليون دولار 50

شكل (3.6): يوضح نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الفلسطينية 51

شكل (3.7): يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مجمل الأراضي الفلسطينية..... 52

شكل (3.8): يوضح نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية 53

شكل (3.9): يوضح إجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي الفلسطيني–مليون دولار 56

فهرس الملاحق

ملحق (1): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية 96

ملحق (2): نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration) 104

ملحق (3): نتائج تقدير النموذج بعد أخذ الفرق الثالث 107

ملحق (4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر 108

ملحق (5): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر 109

ملحق (6): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج 110

ملحق (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج 111

ملحق (8): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر 112

ملحق (9): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم(1) 113

ملحق (10) بيانات العوامل المؤثرة على نمو الإنتاج الزراعي في فلسطين ومؤشراته 114

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقـدمــة

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الاقتصادية المهمة التي تساهم في توفير الغذاء وفرص العمل للأيدي العاملة، والمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وزيادة رفاهيتهم، ومن أهم مصادر النمو في الاقتصاد؛ حيث له أثر كبير في التنمية، ورفع مستوى معيشة الفرد عبر زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي .

أما أهمية القطاع الزراعي الفلسطيني ليس بمقدار مساهمته في تلبية الاحتياجات الغذائية للشعب الفلسطيني، وفي مدى مساهمته في الناتج المحلي وفي تغطية ميزان المدفوعات التجاري؛ بل والأهم من هذا وذاك ارتباطه بالأرض والماء التي تعد جوهر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ حيث أن الزراعة ليست فقط مصدر رزق وإنما مصدر رزق ووطن .

بدأت السلطة الفلسطينية عند قدومها عام 1994م إعادة الاعتبار للقطاع الزراعي وحمايته وتطويره، والحفاظ على ما تبقى منه سليماً، وزيادة الانتاج ووقف الـزحف الاستيــطاني، والمحافظة على الأرض والمياه ومصادرها؛ حيث قامت بإنشاء وزارة الزراعة الفلسطينية والمديريات الزراعية في محافظات السلطة الفلسطينية كافة؛ لتتولى القيام بهذه المهام (رضوان، 2010، ص5).

ويواجه القطاع الزراعي ظروفاً صعبة، أهمها الممارسات والسياسات الإسرائيلية، ونقص في الموارد الطبيعية والمالية، والنقص في الكوادر البشرية التي تقع على عاتقها مهمة تنمية وتطوير القطاع الزراعي، سواء على المستوى الرسمي أو المنظمات غير الحكومية، والاتحادات واللجان الزراعية لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة من الأرض والمياه والطاقات الزراعية، من خلال تبنى سياسات واستراتجيات وأهداف وأولويات للنهوض بهذا القطاع.

حاول الباحث دراسة محددات النمو في القطاع الزراعي الفلسطيني، وتحليل نقاط القوة والضعف وأهميته من الناحية الاقتصادية.

1.2 مشكلة الدراســة

يعتبر القطاع الزراعي في فلسطين من القطاعات المهمة، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي الفلسطيني، ومعرفة ما هي محدداته أمر ضروري، حيث تم في هذه الدراسة

تناول أهم المحددات التي تساهم في نمو القطاع الزراعي؛ حيث تم دراسة هذه المحددات وهي عبارة عن (إجمالي التمويل العام والخاص، معدل نمو القيمة المضافة، إجمالي الصادرات الفلسطينية، نسبة العاملين في القطاع الزراعي، نسبة الأراضي المزروعة، والصادرات الزراعية البحتة)، من خلال تحليل البيانات المتوفرة، لذلك يمكن عرض مشكلة الدراسة **بالتساؤل الرئيسي التالي : ما هي محـــددات نـــمو القطـــاع الزراعـــي في فلـــسطين خلال الفـــترة (1995– 2014م)، في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس العديد من الأسئلة الفرعية يمكن عرضها كالتالي :

1. ما هي مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني؟
2. ما هي أهم التحديات الخارجية التي تواجه نمو القطاع الزراعي الفلسطيني؟
3. ما هي أهم التحديات الداخلية التي تواجه نمو القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني؟
4. ما هي أهم الخطط والسياسات الاقتصادية الفلسطينية التي يمكن اتباعها لتحفيز نمو الزراعة في فلسطين؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف على محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين، وذلك من خلال **تحقيق الأهداف الخاصة التالية:**

1) معرفة مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني.
2) تحليل أهم العراقيل والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي الفلسطيني.
3) العمل على إعداد خطط ورؤى؛ لتحفيز القطاع الزراعي ونموه بما يخدم الاقتصاد الوطني.
4) بناء نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين نمو القطاع الزراعي ومجموعة متغيرات مستقلة وهي،(نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمال، قيمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة، قيمة التمويل العام والخاص المقدم لقطاع الزراعة، نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي الأراضي الفلسطينية). وأثر هذه المتغيرات على نمو القطاع الزراعي في فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة

1. التعرف على مدى مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة مساهمته في تشغيل العمالة الزراعية.
2. التعرف على أهم العوامل التي يتأثر بها من حيث درجة الاستقرار عن العوامل التي تتأثر بها القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذا ينعكس على القيمة المضافة لهذا القطاع والتي تتأثر بالتذبذب وانخفاض الأرباح، مما يحد من التوجه الاستثماري لهذا القطاع.
3. معرفة التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك والاستثمار والميزان التجاري، وفي خلق الأسواق للقطاعات الاقتصادية الأخرى عن طريق الترابطات بين هذه القطاعات كمدخلات لقطاع الزراعة.
4. التعرف على دور هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والقدرة على مواجهة الازمات.

1.5 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي كونه منهجاً مناسباً للبيانات التي ستتناولها الدراسة.

1.6 فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين المتغيرات المستقلة الممثلة بـ،(نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمال، معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة، قيمة التمويل العام والخاص المقدم لقطاع الزراعة، الصادرات الفلسطينية، نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي الأراضي الفلسطينية)، والمتغير التابع ممثلاً بقيمة الإنتاج في القطاع الزراعي.

1.7 حدود الدراسة:

1. الحد الزماني، حيث تم دراسة محددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين في الفترة (1995-2014م).
2. الحد المكاني، مناطق السلطة الفلسطينية مع وجود مقارنة لبيانات غزة والضفة الغربية.

1.8 الدراسات السابقة

شهد القطاع الزراعي تراجعاً ملحوظاً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، والسبب في ذلك عائد للعديد من المؤثرات في القطاع الزراعي التي كان لها تأثيراً عكسياً على نمو القطاع الزراعي، حيث هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت لمثل هذا الموضوع ولكن ليس بالصورة التفصيلية التي سننتهجها في هذا البحث.

1.8.1 الدراسات العربية

1. **أبو عمرة. (2015م). أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، فلسطين.**

هدفت الدراسة التعرف على واقع التمويل الزراعي في الأراضي الفلسطينية والصعوبات والعراقيل التي تواجه هذا القطاع، واستخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الظاهرة وأسبابها وتداعياتها.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. إن الأراضي الفلسطينية بحاجة ماسة لتبني سياسة زراعية تنموية تدمج بين الإصلاح الزراعي وتعزيز دور الدولة والتعاونيات الزراعية ومؤسسات الإقراض الخاصة.

ب. إقامة السلطة الفلسطينية مشاريع البنية التحتية، وحفر آبار المياه، واستصلاح الأراضي الزراعية، والاهتمام بالصيد، والعمل على بناء اقتصاد منتج، وتوفير الأمن الغذائي وتقديم تسهيلات ائتمانية، وتبني سياسات زراعية تنموية عبر زيادة حصة وزارة الزراعة في موازنة السلطة العامة.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. على متخذي القرار الفلسطيني إعادة النظر في بنود اتفاق باريس الاقتصادي الذي أضعف بنية القطاع الزراعي الفلسطيني بما يتلاءم مع السياسة الزراعية الإسرائيلية.

ب. دعا الباحث لإنشاء صندوق قومي لإنقاذ القطاع الزراعي عبر دعم المزارعين وتعزيز صمودهم.

ج. إنشاء مؤسسات للتمويل الصغير، مهمتها تقديم القروض بأسعار فائدة شبه صفرية.

2. أبو منديل. (2012م). الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة. (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية، فلسطين.

هدفت الدراسة التعرف على برامج التنمية الزراعية المستدامة في فلسطين، والتعرف على مصادر التمويل المتاحة الحالية للقطاع الزراعي الفلسطيني، وتقديم مقترحات لتحسين تمويل منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة بما يخدم التنمية الزراعية المستدامة.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. عدم ملاءمة أولويات منظمات المجتمع المدني مع أولويات التنمية وتشكيلها فاقدا ينجم عن عدم الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة المنسجمة مع أولويات التنمية الزراعية المحلية.

ب. من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الزراعي في قطاع غزة بمقدار 1.07 % مع كل زيادة بمقدار 10% من حجم تمويل منظمات المجتمع المدني للتنمية الزراعية. ففي كل 10 مليون دولار تمويل مقدم من قبل هذه المنظمات يرفع الرقم القياسي لأسعار المنتج الزراعية ب 0.5.%.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. تطوير العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، وربط برامج منظمات المجتمع المدني في فلسطين ببرامج تنموية يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته وأولوياته التنموية.

ب. ضرورة إعداد المشاريع وفقا لأولويات التنمية الزراعية و الريفية ضمن الموارد المالية المتاحة. و اصدار قرار ينظم التمويل الغير رسمي وإصدار قانون التأمين الزراعي لتغطية المخاطر الطبيعية والكوارث. وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التنمية الزراعية.

3. رضوان. (2011م). أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة. (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

هدفت الدراسة التعرف على أهم دعائم الاقتصاد الوطني الذي ما زال على الدوام مصدر الرزق لنسبة كبيرة من المزارعين والمواطنين الفلسطينيين حيث قيل "إذا كانت الزراعة بخير فإن الوطن بخير".

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. تدهور القطاع الزراعي في فلسطين عامة وقطاع غزة خاصة بسبب تجريف الأراضي الزراعية المستمر، وتدمير العديد من الآبار والدفيئات الزراعية –وأيضاً– المنشآت الزراعية كحظائر الأبقار والأغنام والدواجن وغيرها.

ب. عدم الاهتمام المطلوب من قبل السلطة الفلسطينية بالقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لأهميتها الكبرى.

ج. تفتت الملكيات الزراعية وعدم تفعيل التشريعات التي تحمي الأراضي الزراعية من تحويلها لاستخدامات أخرى؛ مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج؛ بل وأحياناً الإهمال؛ نظراً لقلة الإيراد وتدني العائد من القطاع الزراعي.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. ضرورة الاهتمام بالقطاع الزراعي الفلسطيني من خلال توفير الأموال اللازمة لتمكين المزارعين من تنفيذ البرامج والمشاريع لإعادة تأهيل الأراضي والمنشآت الزراعية بعد ما أصابها من تدمير وتجريف بسبب الممارسات الإسرائيلية.

ب. إدخال أصناف محسنة من المحاصيل الزراعية ذات إنتاجية عالية مع استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بما يؤدي إلى رفع معدل الإنتاجية للدونم الواحد.

ج. إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي التي دمرت أو تضررت بشكل كبير أثناء الاجتياحات الإسرائيلية المتكررة أو نتيجة للحصار الطويل من خلال توجيه المانحين للحاجة الحقيقية والأولويات في تطوير هذا القطاع بناءً على دراسة تحديد الأولويات.

4. مقبل. (2003م). القطاع الزراعي الأردني : المحددات ومصادر النمو. (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

هدفت الدراسة التعرف إلى تقييم أثر العوامل المحددة للنمو الاقتصادي للقطاع الزراعي وتقدير الانتاجية المتوسطة لعدد من عوامل الانتاج فيه، وتحديد العوامل المؤثرة على الصادرات والواردات الزراعية.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

ب. تراجع نسبة رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي من إجمالي رأس المال المستثمر في الاقتصاد.

ج. تناقص قيمة الانتاج الزراعي المستمر خلال الزمن إلى جانب بطء التغير التكنولوجي.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. تبني التقنية الزراعية الحديثة.

ب. تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة.

ج. دعم البحث العلمي وزيادة الانفاق عليه.

5. الحميري. (1999م). التغيرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

هدفت الدراسة التعرف تحليل التغيرات في هيكل القطاع الزراعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية واليمنية إضافة لذلك فقد تم بحث بعض المستجدات السياسية والاقتصادية التي جرت في اليمن عقب تحقيق الوحدة وانعكاساتها على القطاع الزراعي والسياسات الزراعية.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. المساحة الزراعية في تناقص مستمر وإنتاجيتها لا تزال متدنية وذلك بسبب تدني العوائد في القطاع الزرعي والهجرة المستمرة وعدم تكثيف عناصر الإنتاج الحديثة كالأسمدة الكيماوية والآلات والمعدات الحديثة.

ب. الإنتاج النباتي والحيواني ما يزال متدنياً وذلك بسبب اعتماد المحاصيل الحقلية بشكل كبير 54% على مياه الأمطار المتذبذبة من عام لآخر وأيضاّ بسبب شيوع الأساليب التقليدية في كل من الإنتاج النباتي والحيواني.

ج. تبين أن درجة الاختلال كبيرة بين حجم العمالة التي يوظفها القطاع الزراعي وبين مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحسب مقياس سيمون كوزن تش.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. تعزيز الاتجاه الحالي للدولة نحو إقامة مشاريع الحصاد المائي؛ للتغلب على مشكلة محدودية المياه والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

ب. ضرورة العمل على تنفيذ التعداد الزراعي الشامل مع التركيز على زيادة الموارد المتاحة لتنمية وتدعيم قاعدة المعلومات الزراعية، والتجمع والنشر السريع للمعلومات التسويقية الرئيسية.

ج. الاعتماد على التعاونيات كركن أساسي للتنمية الزراعية وأداة فعالة لخفض التكاليف في مجالي الإنتاج والتسويق عن طريق الاستفادة من المزايا الاقتصادية للوحدات الكبيرة وفي ظل خاصية تفتت الملكيات.

6. استيته. (1999م). تمويل القطاع الزراعي في الأردن (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

هدفت الدراسة التعرف إلى إظهار واقع ومعوقات التمويل الزراعي الأردني للفترة، (1986 م– 1996م)، ولقد تم استخدام أساليب قياسية وإحصائية، وذلك لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية الزراعية وعوامل أخرى على القيمة المضافة (الناتج الزراعي) للقطاع الزراعي،وأيضاً تم استخدام التحليل المالي لإثبات فرضية معينة في الدراسة.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. إن معظم قروض مؤسسة الإقراض الزراعي، إنما هي إنمائية(متوسطة وطويلة الأجل)، وهذا يؤكد دورها في دعم مسيرة التنمية الزراعية.

ب. إن التدخل الحكومي كان عاملاً مساعداً في إفلاس المنظمة التعاونية، مما زاد من ذلك أن مؤسسات الإقراض الزراعي المتخصصة ليست مؤسسات ربحية بطبيعتها، لذلك كانت أنماط إدارتها كتلك المستخدمة في مؤسسات القطاع العام الأخرى.

ج. إن منح البنك المركزي قروضاً ائتمانية وسلفا إلى المؤسسات الاقراضية الزراعية ضمن أسعار فائدة تشجيعية، يعكس المساهمة المتواضعة لدور البنك المركزي في تحفيز التمويل الزراعي.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. إعادة النظر في طلب الضمانات غير المنقولة على القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الإقراض الزراعي، والاستعاضة عنها بقبول الأموال المنقولة كضمانة (الآلات والمعدات).

ب. على البنوك التجارية استحداث قسم خاص فيها، يتولى عملية دراسة إمكانيات التوسع في الائتمان الزراعي.

ج. تشجيع الادخار الزراعي لدى صغار المزارعين عن طريق إنشاء صناديق ادخار ريفية، تضمن لهم عوائد مجزية، وتسهل لهم الحصول على القروض لسد احتياجاتهم.

7. أبوفوده. (1997م). بعنوان "دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الاردن (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، الأردن.

هدفت الدراسة التعرف إلى اظهار دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الاردني، وقد تم استخدام أساليب قياسية وإحصائية، لقياس العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي، ودور هذا القطاع في التأثير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وقد أستخدم تحليل الانحدار لقياس العلاقات بين المتغيرات.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

أ. إن لقطاع الزراعي روابط جذب امامية وخلفية قويه، أي أن لقطاع الزراعة دوراً في تزويد القطاعات الاقتصادية بمدخلات إنتاجها، وله دورٌ في خلق السوق للقطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك عن طريق تزويد هذه القطاعات للقطاع الزراعي بمدخلات انتاجيه.

ب. وأظهرت الدراسة أن هناك فجوة غذائية حادة في المملكة، وخاصة في انتاج الحبوب كالقمح والشعير، وبعض المنتجات الحيوانية كاللحوم الحمراء.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. التقليل من العمالة الزراعية الوافدة وتشجيع العمالة الزراعية المحلية، والعمل على تدريبها وتأهيلها وتحسين أجورها .

ب. توفير المناخ الملائم للقطاع الزراعي، وذلك من خلال زيادة الاستثمارات والإعفاءات الضريبية؛ ليتمكن هذا القطاع من القيام بدوره التنموي .

ج. الاهتمام بالثروة الحيوانية وإنتاج المحاصيل الحقلية؛ لما لها من دور في تقليل الفجوة الغذائية في الاردن .

8. البله. (1996م). أثر الدور الحكومي على الاستثمار في القطاع الزراعي (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

هدفت الدراسة التعرف على أثر الدور الحكومي في الاستثمار الزراعي، من خلال البحث في موقع الاستثمار الزراعي في الخطط التنموية الخمسية، وفي تشريعات الاستثمار في الأردن، إضافة إلى أثر الإنفاق الاستثمار الحكومي الزراعي على الاستثمار الزراعي الخاص، ودور الدولة في تمويل الاستثمارات الزراعية، من خلال الادخار الزراعي والقروض الزراعية.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. إن التخطيط التنموي في الأردن خلال الفترة (1976م – 1990م)، اتسم بالتحيز نحو القطاعات المنتجة للخدمات وبالتالي لم تولِ الحكومة القطاع الزراعي الاهتمام اللازم الذي تتطلبه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

ب. إن مفاهيم الاستثمار المتداولة لدى الكثير من الباحثين والدارسين والمخططين، تفتقر إلى الدقة والوضوح، ولا تتميز بالشمولية المطلوبة لهذا النشاط الاقتصادي الهام، مقارنة بمفهوم الاستثمار الذي يتضمنه نظام الحسابات القومية المستخدم في كثير من الدول في إعداد المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي (GDP).

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. ضرورة التزام أجهزة التخطيط في الأردن عند إعادة تقديرات الاستثمار بشكل عام والاستثمار الزراعي بشكل خاص بالمفاهيم والأسس الموصى بها في النظام الدولي للحسابات القومية.

ب. ضرورة أن تقوم الجهات صاحبة العلاقة ممثلة بوزارة التخطيط ووزارة الزراعة بمراجعة أولويات التنمية الزراعية في المملكة في توزيع استثمارات هذا القطاع على الأنشطة الزراعية المختلفة؛ بحيث يصار إلى تشجيع وتنشيط الاستثمار الخاص في الأنشطة الزراعية.

1.8.2 الدراسات الأجنبية

1. **Stefan, G, (2015). *The Place Of A agriculture In Economic Growth* (University of Agricultural Sciences & Veterinary Medicine). Seria Agronomie.**

هدفت الدراسة التعرف على العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والزراعة، وهو موضوع العديد من الدراسات مع مختلف المنهجيات والمحتوى ووجهات النظر، وفي هذا السياق تقدم " Gavril Stefan " بورقة تحليل الاقتصاد القياسي من مستوى الاقتصاد الكلي من أجل قياس مساهمة الزراعة في معادلة النمو الاقتصادي، وتقييم العلاقة النسبية مع القطاع الصناعي حيث قام التحلي القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أو طريقة المربعات الصغرى في مرحلتين(Ordinary Least Square or the method of least squares)"OLS".

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. إن الزراعة تحتل المرتبة الثانية في النمو الاقتصادي.

ب. إن القطاع الصناعي له فوائد وتأثير أكبر بعلاقته بالنمو الاقتصادي عن القطاع الزراعـــي، وبالتالي فإن تطوير القطاع الزراعي يستحق الأولوية في النمو الاقتصادي؛ لأنه يساعد على تطوير القطاع الصناعي، وازدهاره، وبالتالي لابد من تشجيع التنمية الصناعية من خلال النهوض بالقطاع الزراعي.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها:

أ. لابد من العثور على التوازن الأمثل بين الصناعة والزراعة من خلال النهوض بالقطاع الزراعي ليكمل القطاع الصناعي.

2. **Mehdi S. And Reza M , (2011). *Determinates Of Agricultural Sector In Developing Countries* . University Of Qom , Iran.**

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى المحددات الرئيسية لنمو القطاع الزراعي في إيران حيث استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لسلاسل زمنية خلال الفترة (1970–2007)، حيث تم اختبار السلاسل الزمنية ومعالجتها من خلال استخدام الانحدار المتعدد واستخدام اختبارات متعددة لاكتشاف المشكلة ومعالجتها.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. أن القطاع الزراعي الإيراني أخذ بالانخفاض بشكل كبير على مر السنين المدرجة في الدراسة.

ب. ضعف أداء القطاع الزراعي في مواجهة التوسع الهائل والعمل في هذا القطاع ونموه في الاقتصاد ككل.

ج. معرفة ما هي طبيعة العمالة الزراعية وعلاقتها بالقطاع الزراعي واتجاه العمال للقطاع الصناعي تدريجياً.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. التخفيف من وطأة الفقر والهجرة بين الشباب في المناطق الريفية من خلال إيجاد الحكومة الايرانية منافذ للعمل في القطاع الزراعي وتطويره بالأساليب التكنولوجية.

ب. استخدام المعلومات والنشر الفعال والكفء للبيانات الزراعية حتى تصبح على نحو متزايد على أساس الإبداع والإنتاجية والربحية وبالتالي الوصول إلى أفضل نتاج لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، ورأس المال، والإدارة).

3. Burton E. Swanson, (2002*). China's experience in the fight against poverty*. Agricultural University, Korea.

هدفت الدراسة التعرف إلى تحديد أهم الطرق التي أسهمت في تحويل الاقتصاد الصيني نحو اقتصاد جديد، وذلك عن طريق جمعيات المزارعين، في إحداث تغييرات في جوهر وهيكل القطاع الزراعي الصيني، حيث قامت هذه الجمعيات بدعم تحول اتجاهات الأسر الصينية إلى انتاج مجموعة من المحاصيل المربحة، والتوجه نحو مشروعات الثروة الحيوانية ذات المردود الاقتصادي المجزي والمجدي.

1) توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

أ. إن جمعيات المزارعين بالصين متعددة الوظائف ووسائل الاتصال بالمستويات الأخرى من رأس المال الاجتماعي.

ب. تعمل هذه الجمعيات على الترابط الفعال مع الأسواق والتجار.

ج. تعمل هذه الجمعيات على نظم الإرشاد للزراعة الآلية في الصين على تجميع جهود أجهزة التنمية الزراعية في مركز يطلق عليه المركز الإرشادي للزراعة التقنية.

2) توصلت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها :

أ. استمرار الدعم الحكومي للجمعيات الزراعية الصينية.

ب. تدريب المزارعين باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة .

ج. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الصينية في الأسواق العالمية.

1.8.3 التعقيب على الدراسات السابقة :

تطرقت أغلب الدراسات السابقة إلى موضوعات مختلفة عن القطاع الزراعي منها من بحث أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية، ومنها من بحث بموضوع الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة، وأزمة هذا القطاع ومعوقات التسويق فيه، ودراسات بحثت عن المحددات ومصادر النمو فيه والتغيرات الهيكلية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

كما وتناولت الدراسات السابقة موضوعات الإنتاج الزراعي ومصادر النمو والعراقيل التي تواجه القطاع الزراعي، إلا أن هذه الدراسة جاءت مختلفة عن سابقاتها من ناحية تركيزها على تحليل مصادر النمو في الإنتاج الزراعي الفلسطيني واستخدام البيانات في نموذج قياسي لتحليل اثر معظم المحددات التي تؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، ويطمح الباحث في العمل على إنجاز رسالة علمية تساعد الباحثين ومتخذين القرار في العمل على إعداد رؤية فلسطينية للنهوض بواقع الاقتصاد الزراعي الفلسطيني.

أولاً: أوجه الاتفاق :

أ- **من حيث الأهداف:** اتفقت مع معظم الدراسات في تناولها للتعرف على محددات نمو القطاع الزراعي، والتعرف على العراقيل والعقبات التي تواجه هذا القطاع.

ب- **من حيث أدوات الدراسة:** اتفقت مع الدراسات السابقة على استخدام نماذج قياسية تحليلية كأداة قياس رئيسية، وذلك بهدف قياس معرفة محددات نمو القطاع الزراعي.

ثانياً : أوجه الاختلاف :

أ- **من حيث البيئة:** حيث أن الدراسة تمت في قطاع غزة في ظل ظروف خاصة وهي الحصار الجائر على هذا القطاع من قبل الاحتلال الصهيوني وتحويل الدعم الخارجي للقطاع الزراعي مباشرة إلى جهات غير مختصة بتطوير القطاع الزراعي بعيداً عن الحكومة والمؤسسات المتخصصة في النهوض بهذا القطاع وتطويره.

ب- **من حيث أداة الدراسة:** من حيث شمولية المنهج المستخدم، تم استخدام النماذج القياسية التحليلية، بالإضافة إلى مجموعة من الخبراء والمتخصصين في القطاع الزراعي ومن خلال المقابلات مع المسئولين في وزارة الزراعة، والمركز الاحصائي الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

ثالثاً: الاستفادة من الدراسات السابقة :

أ- تمت الاستفادة في اختيار منهج الدراسة والإطلاع على التجارب لتلك الدراسات مما مهم الطريق للدراسة الحالية للوصول إلى أهدافها وغايتها.

ب- الاطلاع على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة وبالتالي انتقاء ما يتناسب منها مع موضوع الدراسة الحالية تمهيداً لبناء أدوات الدراسة والمتمثلة في النموذج القياسي التحليلي، ومجموعة من الأساتذة بخصوص قطاع الزراعة.

ج- الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في تقديم التوصيات والاقتراحات للدراسة الحالية.

رابعاً: ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

أ- تمثل الدراسة – بحسب علم الباحث- أول جهد ميداني للتعرف على واقع محددات نمو القطاع الزراعي الفلسطيني ومعرفة التحديات والعراقيل والصعوبات التي تواجه وتحد من نمو القطاع الزراعي في فلسطين عامةً وقطاع غزة خاصةً.

ب- تميزت الدراسة بالاقتداء بمختصين في مجال التنمية الزراعية وتقديمهم لوثائق ومجلات ودراسات متعقلة بالمجال الزراعي وآلية الحد من التحديات الخاصة به.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن واقع القطاع الزراعي في فلسطين

الفصل الثاني

لمحة عامة عن واقع القطاع الزراعي في فلسطين

2.1 مقدمة

تبلغ مساحة الأراضـــي الفلسطينية 6207 كيلو متر مربع، (مساحة الضفة الغربية وغزة)، وهي جزء من مساحة فلسطين التاريخية، البالغة 27 ألف كيلو متر مربع، والتي احتلتها إسرائيل بعد نكبة عام 1948م؛ حيث أن فلسطـــين معروفة بحدودهـــا الطـبيعية والتاريـــخية، وبموقعها الاستراتيجي، وهي (البحر المتوسط من الغرب، وصحراء سيناء المصرية من الجنوب، ونهر الأردن ووادي عربة من الشرق والمرتفعات اللبنانية من الشمال).

تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة حـــوالي 2.2 مليون دونم، والمساحة المزروعة فعلياً تقدر بـ (84.5%)، تشكل الزراعة البعلية (87%)، والزراعة المروية (13%)، وفي الضفة الغربية نسبة الزراعة تصل إلى 91 %؛ أي ما يعادل 1650 ألف دونم، وفي غزة نسبة الزراعة 44%؛ أي مايعادل 165ألف دونم. (رضوان،2010م، ص7).

حيث تحتل فلسطين أهمية كبرى بسبب موقعها الجغرافي من العالم؛ بالتالي تعاقب العديد من الحضارات الإنسانية على أرضها، وذلك للتنوع الحيوي، حيث يوجد فيها معظم أنواع النباتات الطبيعية والحياة البرية المختلفة. وتتميز فلسطين كذلك بتباين واضح في المناخ؛ حيث ارتفاع درجات الحرارة صيفاً تصل إلى 50 درجة مئوية في الأغوار، وتنخفض شتاءً لأدنى معدل في المرتفعات الشمالية لتصل للصفر المئوي. وكذلك هنالك تباين في معدلات سقوط الأمطار؛ حيث تصل إلى 700 ملم في مرتفعات الضفة الغربية شمالاً حتى تصل إلى 150 ملم في جنوب شرق غزة "مدينة رفح" .

هذا وقد جرى تقسيم الفصل الثاني إلى مباحث مقسمة على النحو التالي :

المبحث الأول : مفهوم الزراعة.

المبحث الثاني : التنمية الزراعية.

المبحث الثالث : التطور التاريخي للزراعة.

المبحث الرابع : الزراعة في الفكر الاقتصادي.

المبحث الخامس : تطور الزراعة في فلسطين.

المبحث الأول

مفهوم الزراعة

2.1.1 تعريف الزراعة

الزراعة لغة هي مصدر يدل على حرفة أو مهنة، وفعله (زرع) ومعناه (طرح الزرعة أي البذر في الأرض)، أمـــا في اللغة الإنـجليزية فتستعمل كلمة (Agriculture)، وهي من شـــقين : (Agri) وتعني الحقل أو التربة، و(Culture) وتعني العناية؛ أي أن الزراعة هي العناية بالأرض؛ أي زراعتها، ويقول أحد علماء الجغرافية: أن الزراعة هي عبارة عن (العناية المقصودة بالحيوان والمحاصيل)؛ أي أنه قد ميز الإنتاج الزراعي عن عمليات الجمع البســيط، مثل الصيد وجمع المطاط البري أو الثمار البرية (الاقتصاد الزراعي، 1995م، ص7). رغم هذه العمليات تقود إلى الحصول على سلع نافعة سواء للاكتفاء الذاتي أو العرق في السوق، إضافته إلى عمليات الجمع البسيط.

وبناء على ذلك فإن كلمة الزراعة تتضمن العناية والجهد المبذول لتربية الحيوان وإنتاج المحاصيل النباتية عن طريق استثمار الموارد البشرية والطبيعية. ومن هنا فإن جوهر الزراعة هو محاولة تحويل وتطوير عناصر الإنتاج النباتي والـحيواني والمـــــوارد البشـــرية والطبيعــية؛ لتحسين نوعية المنتجات الزراعية وزيادة إنتاجيتها.

يتكون علم الزراعة في الوقت الحاضر من عدد كبير من العلوم التطبيقية الزراعية المختلفة، فهنالك علوم عامة مثل علوم البستنة والمحاصيل ووقاية النبات والتربة والاقتصاد الزراعي والصناعات الغذائية والهندسة الزراعية، في حين أصبحت العلوم الزراعية أكثر تخصصاً وتنوعاً.

2.1.2 تعريف علم الاقتصاد الزراعي:

استناداً إلى الربط بين علم الاقتصاد والزراعة، يتضح بأن علم الاقتصاد الزراعي، هو ذلك لجانب التطبيقي من علم الاقتصاد الذي من خلاله يمكن تطبيق مبادئ الاختيار في استخدام الموارد النادرة (Scarce resources) في الزراعة والأنشطة المتحدة معها، فهذا العلم يبحث في المبادئ التي تساعد المزارع على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال)؛ أي أن دوره يتضح في توفير الحلول العلمية للمزارع، لاستخدام الموارد النادرة؛ من أجل تحقيق أفضل ربح، فعلم الاقتصاد الزراعي يناقش مجموعة من الأفكار

والآراء والنظريات الاقتصادية الزراعية التي تستهدف استخدام العوامل الاقتصادية الكامنة في الزراعة؛ لتعظيم حجم الناتج؛ ولتحقيق أكبر قدر من الإشباع.

وقد عرفه (العاني،2006م، ص7) بأنه مجموعة من الأفكار والآراء والتطبيقات الزراعية الهادفة إلى السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة؛ لتعظيم حجم الناتج من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية، وتأتي العلاقة مع علم الاقتصاد الزراعي كونه يقوم على تطبيق المعارف الاقتصادية في مجال الزراعة، ويسعى لإيجاد الحلول للمشاكل الزراعية. ويعد علم الاقتصاد الزراعي من فروع الاقتصاد الحديثة نسبياً؛ إذ اتسعت الأفكار الاقتصادية الزراعية عندما سادت المشكلات الاقتصادية الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ مما دفع عدداً من الاقتصاديين إلى البحث عن حلول لأزمات الاقتصاد الزراعي، وبذلك فإنه يعتبر من العلوم الحديثة.

2.1.3 أهمية الزراعة:

الزراعة هي الصناعة الرئيسية التي ترتكز عليها بقية الصناعات الأخرى، وليس أدل على ذلك من أن تاريخ الحضارة الإنسانية يبين أنه بالرغم من أن التقدم السريع للحضارة الإنسانية يتوقف على مدى تقدم الصناعات التحويلية، إلا أن صناعة الزراعة كانت في جميع الدول هي مصدر الدفعة الأولى إلى تقدم الصناعة، وهي التي أمدت الصناعات الأخرى برؤوس الأموال والقوى البشرية اللازمة لتقدمها، كما أمدتها بالمواد الأولية الأساسية، كذلك فإن القطاع الزراعي يعتبر سوقاً مهمة لكثير من السلع غير الزراعية، وخاصة في المراحل الأولى للتقدم الصناعي (الاقتصاد الزراعي،1995م، ص8) وتبرز أهمية الزراعة في التالي:-

- توفير الغذاء، حيث يؤمن القطاع الزراعي كل ما يحتاجه الإنسان من غذاء سواء من مصـــادر نباتية أو حـــيوانية، فالغذاء يمثل العنصر الأساسي لحياة الإنسان. والحاجة للغذاء مرتبطة بوجود الإنسان على سطح الأرض، وقد ازدادت هذه الحاجة نتيجة لزيادة عدد السكان حتى أصبحت مشكلة توفير الغذاء لسكان الأرض أهم ما تجابهه البشرية، وقد تعرضت البشرية من وقت لآخر لنقص في كميات الغذاء وحدثت مجاعات دورية في بعض مناطق العالم.
- توفير الكساء، حيث أن العديد من المواد المستخدمة في عملية الحياكة من المواد الأولية الصادرة عن المنتجات الزراعية مثل القطن والكتان.

- التجمعات السكانية، للزراعة دور في تشكيل وتطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الإنسانية ومن أجل خدمة القطاع الزراعي، يجري في كثير من الأحيان إنشاء البنى التحتية اللازمة.

ويشكل قطاع الزراعة مدخلا حيويا في معالجة قضايا التنمية في الدول العربية إذ تصل مساهمته إلى 30% في عدد من الدول العربية مثل (السودان والعراق وسوريا)، كما يمثل مصدرا هاما من مصادر الدخل وتوفير فرص العمل، حيث يساهم القطاع الزراعي في معالجة العديد من المشاكل التي تواجه الدول العربية والتي نوجزها فيما يلي (جرعتلي، 2013م):

- انتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي.
- محاربة الفقر.
- محاربة البطالة.
- تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر.
- معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن البطالة.
- تنويع مصادر الدخل الاقتصادي للدول العربية.
- زيادة الدخل الوطني.
- إمكانية تصدير الفائض للدول الخارجية.

كما وتبرز أهمية الزراعة في فلسطين من خلال :

- أثرت بالاقتصاد بشكلٍ مباشر، بالوقت الذي أثر فيه الاقتصاد أيضاّ في الزراعة في فلسطين، فالعلاقة ما بين هذين القطاعين علاقة متبادلة، ومتكاملة، حيث يسهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الفلسطيني، مما يرفع من الاقتصاد ومن دخل الفرد، ويحسن من الميزان التجاري، ومتى ما تحسن الاقتصاد في دولة ما انعكس هذا الأمر على المواطـــن، وفي هذه الحالة ستتحسن أحوال المزارعين مما يجعلهم يزيدون من انتاجيتهم ويضاعفون من مجهوداتهم.
- استطاعت الزراعة في فلسطين أن تزيد من فرص العمل فالعمل في القطاع الزراعي لا ينتهي، ومعظم الشعب الفلسطيني يعيش في القرى، وبالتالي فإن عدداً كبيراً من عائلات وعشائر الأراضي الفلسطينية تمتلك مساحات ضخمة من الأراضي، لذا فعمل الأفراد سيكون بنسبة كبيرة في ممتلكاتهم نفسها، مما يجعلهم قادرين على النهوض بأنفسهم اقتصادياً.

- استطاعت الزراعة في فلسطين تحسين المناخ الفلسطيني بشكلٍ كبير، فكثرة المزروعات تعود على البيئة بالفائدة الكبيرة، ومن هنا فقد قامت العديد من الحركات والمنظمات في يومنا هذا بالدعوة للحفاظ على الغطاء النباتي الأخضر بسبب تناقصه شيئاً فشيئاً.

2.1.4 خصائص الزراعة:

2.1.4.1 خصائص المنتجات الزراعية:

تتميز المنتجات الزراعية بأنها تحتل مكانة مهمة في حياة الإنسان نظراً لأنها تشكل سبب بقائه على قيد الحياة بالإضافة لإمداده بالمواد الأولية التي تدخل في الصناعات المختلفة، كم أن استهلاك المنتجات الزراعية عملية دائمة ومباشرة.

- **المنتجات الزراعية ذات أفضلية اولى بالنسبة للإنسان :**

معروف أن أي إنسان يسعى إلى تأمين حاجاته الغذائية قبل أي شيء آخر، ومن هنا الأفضلية الأولى للمنتجات الزراعية الغذائية (الحبوب، الخضار، الفواكه، البطاطا، الزيـوت، السكر، اللحوم، الألبان، إلخ...)، وبما أن الإنسان يعتبر مستهلكاً للمواد الغذائية فأنه يترتب على ذلك أن السوق الزراعية تكون أوسع وأكبر بكثير من السوق الصناعية.

- **استهلاك المنتجات الغذائية، مباشر ومستمر ويتم بكميات كبيرة :**

تستهلك المواد الغذائية بشكل مباشر ونهائي، بمعنى أن المادة الزراعية الغذائية لا تستخدم عند استهلاكها إلا لمرة واحده، وذلك بعكس المواد الصناعية، فإنها تستخدم بصورة إجمالية لمرات عديدة قبل أن تستهلك نهائياً، (السيارة، الأدوات المنزلية، الخ...)، وذلك بخلاف السلع الصناعية، اضافةً لذلك فإن المنتجات الزراعية تستهلك بكميات كبيرة ويقدر الفسيولوجيين أن الانسان يستهلك سنوياً ما يعادل سبعة أضعاف وزنه من المواد الغذائية.

- **المنتجات الزراعية المتنوعة وغير المتجانسة وسريعة العطب :**

المنتجات الزراعية أكثر تنوعاً من المنتجات الصناعية، وذلك يعود إلى عدة عوامل منها تنوع البيئة الزراعية، وتعدد المشروعات الزراعية، وتبعثرها في مناطق جغرافية واسعة، واختلاف أساليب الانتاج فيها، اضافةً إلى أنه في إطار المزرعة الواحدة ولأسباب فنية (متطلبات الدورة الزراعية) واجتماعية (الاستهلاك الذاتي)، نجد أنواعاً عديدة من المحاصيل النبـاتية والحـــيوانية، والمنتجات الزراعية أقل تجانساً من المنتجات الصناعية، وإذا كانت الصناعة تنتج

نموذجاً موحداً "Standardise" ووفقاً لمواصفات دقيقة وموحدة مسبقاً، فإن هذا لا يزال صعب التحقيق في الميدان الزراعي، وذلك بالرغم من التقدم الذي تحقق ويتـحقق في هذا المـــضمار، والمنتجات الزراعية، خلافاً للمنتجات الصناعية – أيضاً– تعتبر عموماً سريعة العطب والتلف، وذلك بحكم طبيعتها البيولوجية، حتى أنها يصعب في الظروف العادية حفظ كثير من هذه المنتجات لمدة طويلة أو نقلها لمسافات بعيدة وخصوصاً في المناطق الحارة، ذلك هو الحال بالنسبة لكثير من الخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية، تطرح هذه الخاصية بعض المسائل التسويقية الهامة منها: ضرورة تأمين النقل السريع والحفظ في شروط فنية ملائمة وضرورة تأمين سرعة استهلاك في بعض الحالات. (أحمد،2010م، ص : 39،38،37).

2.1.4.2: خصائص الإنتاج الزراعي :

الزراعة عبارة عن نشاط إنساني ينصب على كائنات حية، بغية تحويل الموارد الطبيعية غير الصالحة مباشرة لإشباع حاجات البشر إلى "موارد" صالحة لذلك، ويترتب على هذا الطابع البيولوجي للزراعة بعض الخصائص المتعلقة بالإنتاج الزراعي من أهمها ما يلي:

بطء الإنتاج الزراعي:

إن لكل كائن حي دورة بيولوجية خاصة يصعب اختصارها أو تقصيرها، وإنتاج المحاصيل يخضع لمثل هذه الدورة البيولوجية، وهي عموماً طويلة؛ أي أن "سرعة" الإنتاج بطيئة، الأمر الذي يؤدي لصعوبة تغيير الإنتاج الزراعي بين يوم وآخر بالإضافة إلى صعوبة تقييم العمل الزراعي.

موسمية الإنتاج الزراعي :

يمكن إنتاج نفس الكمية من المنتجات في الصناعة في كل يوم من أيام السنة، فالإنتاج الصناعي إذن مستمر ومنظم ويسير على وتيرة واحدة، أما الإنتاج الزراعي (النباتي وقسم من الإنتاج الحيواني) فهو على عكس ذلك؛ لأنه موسمي والحصول على انتاج المحاصيل يتم في فترة زمنية محدودة وقصيرة.

تقلب الإنتاج الزراعي وعدم استقراره :

وينتج ذلك كون الإنتاج الزراعي لا يزال يخضع إلى حد كبير للعوامل البيئية والطبيعية المختلفة، فالإنتاج الزراعي بمعنى ما غير إرادي تماماً، وصعب التقنين، وذلك بخلاف الإنتاج الصناعي الذي يتحدد حجمه ونوعه وفقاً لإرادة المنتج الصناعي نفسه.

وينتج عن تقلب وعدم استقرار الإنتاج الزراعي ما يلي :

- تقلب وعدم استقرار الدخل الزراعي.
- صعوبة وضع سياسة تموينية ثابتة ومستقرة.
- عدم استقرار واردات الدولة المتأتية من القطاع الزراعي.

أثر التقلبات المناخية :

تعد التغيرات المناخية من أهم الظواهر التي تسبب تحديات كبيرة على المستوى الكونـــي عاماً وعلى الزراعة خاصاً، حيث تتمثل هذه التغيرات في الزيادات الكبيرة في الانبعاثات الكربونية، والتي أدت إلى تكون ظاهرة الاحتباس الحراري، ولا شك بأن فلسطين تتأثر بالتغيرات المناخية على نطاق واسع. ولعل قطاع الزراعة والغذاء يعد أكثر القطاعات تأثيراً بهذه التغييرات. (فياض، 201م).

ارتباط الإنتاج الزراعي بالأرض:

خلافاً للتجارة والصناعة فإن الأرض تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي؛ حيث لا يمكن الاستغناء عن الإنتاج الزراعي والعمل على تطويره.(مساعدة، شاور، 2009م، ص ص45-46).

إن دور الأرض في الإنتاج الزراعي أكبر من دورها في أي ميدان انتاجي آخر. وكان تعبير لاندري "Landry" عن ذلك دقيقاً حين قال: " يتطلب الإنتاج الزراعي بالنسبة لكل عام أو لكل وحدة رأس مال أو وحدة محصول مساحة من الأرض أكبر بكثير من المساحة اللازمة للإنتاج الصناعي".

ويتفرع من هذه الخاصية الجوهرية للإنتاج الزراعي أمور عديدة تتجلى في مختلف الميادين الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

ففي الميدان الطبيعي، ونظراً لأن الأرض محدودة ولا يمكن " انتاجها "، فإنه يتوجب مراعاة خصائصها الطبيعية والبيولوجية والكيماوية تحت طائلة استنزاف خصوبتها وتدميرها وبالتالي، تدمير الإنتاج، ثم أن معظم الأ،عمال الزراعية، باعتبارها مرتبطة بالأرض تجري في الهواء الطلق وتحت التأثر المباشر للعوامل المناخية المختلفة وذلك خلافاً للفعاليات البشرية

الأخرى (الصناعية أو التجارية أو الإدارية)؛ حيث تجري في أماكن مغلقة بعيداً عن التأثر المباشر بالعوامل الطبيعية، أي أن المزراع ينجز أعماله في ظل الظـروف الصعبة والمتقـــلبة، مما يتوجب معه تأمين المتطلبات الحياتية بصورة مناسبة وكافية لمجابهة مثل هذه الظروف.

وفي الميدان الاقتصادي، فإن تبعثر الإنتاج الزراعي جغرافياً على مساحات واسعة يفرض على المزارع النقل والتنقل باستمرار ولمسافات طويلة، ففي إطار المشروع الزراعي هناك النقل والتنقل من مركز المزرعة إلى الحقول، وبالعكس. ويقدر البعض أن (40–50) من العمل الزراعي عبارة عن تنقلات، وهذا كله بصرف النظر عن أهمية النقل من الخارج إلى المزرعة(التوريد) ومن المزرعة إلى الخارج(التسويق). (صيام، شريف، 2011م).

دور الزراعة في تنمية الشعور الفلسطيني وارتباطه بالأرض

يمكن لنا القول إن الزراعة في فلسطين لها الدور الأبرز في استقرار الشعب الفلسطيني واتخاذه للموطن، وترك حاله التنقل الدائم إلى حيث تتوفر الموارد الغذائية والمائية. من هنا فقد نشأ الارتباط الوثيق ما بين الأرض والانسان بحيث باتت الأرض تمثل للشعب الفلسطيني الساكن عليها والمعتاش من خيراتها شيئاً مقدساً، وأضحت رمزاً للخير والمحبة وللمشاعر العاطفية، بل أضحت الأرض كالأم المخلصة، وهذا الارتباط الوثيق بين الشعب الفلسطيني والأرض هو ما ساهم بخلق الانتماء الوطني للجماعة المقيمة معاً، وهو أيضاً الأمر الذي جعل الإنسان مستعداً للدفاع عن أرضه وتقديم دمه وروحه فداء لها. (صالح، 2012م).

المبحث الثاني
التنمية الزراعية

2.2.1 مقدمة:

يسود الأدبيات الاقتصادية تعريفات متعددة لمفهومي النمو والتنمية الزراعية، تعكس آراء المفكرين والمختصين في علم التنمية الزراعية، وتباين نظرتهم إلى تلك المفاهيم ومقاصدهم منها. فالتنمية الزراعية في نظر البعض، هي الزيادة أو النمو الإرادي المخطط له؛ حيث يمكن التوصل إلى هذا الحد من النمو بواسطة الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة، ويعبر عنها في الوقت الحاضر بالخطط والسياسات التي تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو.

ومن هنا ينظر الاقتصاديون للتنمية الزراعية باعتبارها عملية تغيير تركيب الهيكل الاقتصادي في المجتمع الريفي، الذي يتم بموجبه تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الزراعي، أو زيادة الدخل الحقيقي للفرد الريفي خلال فترة طويلة ومستمرة من الزمن؛ أي أن التنمية الزراعية تشمل كافة الإجراءات التي من شأنها تطوير القوى المنتجة؛ لتحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، وزيادة دخل المزارع وتحسين مستوى الخدمات الزراعية لسكان الريف، وتحسين ظروف ومستوى معيشتهم (الاقتصاد الزراعي،2007م، ص217).

حيث لاشك أن قطاع الزراعة في فلسطين هو من القطاعات المهمة التي يجب العمل على تطويره الذي يشكل عماد الاقتصاد الوطني الفلسطيني ويستوعب تقريباً 30% من الأيدي العاملة في فلسطين هذا مع العلم أن الاهتمام بالزراعة والتنمية الزراعية يعطي المزارع الدافع للتمسك بأرضه ويجعله يتشبث بهذه الأرض، حيث كانت سياسات الاحتلال الإسرائيلي العمل لأجل أن يترك المزارع أرضه ويجعلها بورا، ولم يعطي القطاع الزراعي الأهمية بعد بالرغم من الدراسات التي أعدت في هذا المجال وللأسف فإن الجمعيات التعاونية العاملة في القطاع الزراعي لم تصل إلى المستوى المطلوب من أجل خدمة هذا القطاع ويعود السبب في ذلك إلى ضعف القائمين على هذه الجمعيات وعدم وجود الحافز لتطويرها. (ابو حبله، 2010م).

2.2.2 عناصر التنمية الاقتصادية الزراعية:

التغييرات البنيوية في الاقتصاد القومي

يقصد بالبنيان الاقتصادي الكيفية التي يتم فيها تركيب القطاعات والأنشطة الاقتصادية، وكذلك الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وخصوصاً الموردية منها في الاقتصاد القومي، ثم كيفية ارتباط بعضها بالبعض الآخر.

يمكن تحديد البنيان الاقتصادي لبلد ما من خلال التوزيع النسبي للإنتاج الكلي على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي يتولد فيها الناتج، أو القطاعات المختلفة التي تساهم فيه، أو من خلال التوزيع النسبي للقوى العاملة على نفس الأنشطة الاقتصادية، ويتأثر الحكم على هذا البنيان بذلك النشاط الذي يحتل الأهمية النسبية الأكبر.

إن نجاح عملية التصنيع في تصحيح الإختلالات البنيانية التي تعاني منها البلدان النامية وتحقيق النمو الاقتصادي لا يمكن تحقيقه بدون تقدم في القطاع الزراعي، ونمو الإنتاجية الزراعية، أي لابد من إحداث تنمية زراعية تكون مصاحبة لعملية التنمية الصناعية. (مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، 2010م).

وهناك عدة عوامل تحتم الاهتمام بالقطاع الزراعي، وتنميته في نفس الوقت الذي تتم فيه عملية التصنيع، ويمكن تلخيص دور القطاع الزراعي في التالي :

1. تحديد معدل نمو الدخل القومي.
2. تمويل عملية التنمية الصناعية.
3. توفير القوة العاملة للصناعة.
4. توفير المواد الأولية للصناعة.
5. توفير النقد الأجنبي للتنمية الصناعية.
6. سوق رئيسي لمنتجات القطاع الصناعي.

2.2.3 استراتيجيات التنمية الاقتصادية

2.2.3.1 استراتيجية النمو المتوازن (Balanced Growth Strategy)

تعتبر هذه الاستراتيجية امتداداً لنظرية الدفعة القوية حيث صاغ البروفيسور (Ragner Nurkse) جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها(Rosnstein–Rodin) في صيغة حديثة ومتكاملة أخذت تسمية (استراتيجية النمو المتوارن).

ترى استراتيجية النمو المتوازن أن القيد الرئيسي على عملية التنمية يتمثل أساساً في ضيق نطاق السوق، ومن ثم فهي تبحث عن الوسائل الكفيلة بخلق دوافع السوق لزيادة الاستثمار، ولنجاح هذه الاستراتيجية يركز نيركسه "Nurkse" على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار.فانخفاض الإنتاجية يترتب عليه انخفاض الدخل وهذا يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية، وبالتالي ضيق نطاق السوق، ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار.

يرى نيركسه " Nurkse " أن السبيل الوحيد لكسر هذه الحلقة لا يمكن أن يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا من خلال برنامج استثماري توجه فيه الاستثمارات إلى جبةِ عريضة من المشروعات الصناعية وغير الصناعية المتزامنة والمتكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي. وهذا يتطلب تحقيق التوازن أثناء عملية التنمية في العلاقات الأفقية بين القطاعات والأنشطة التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي، مثل التوازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، بحيث لا يؤدي تخلف إحداهما إلى عرقلة نمو الآخرى. كذلك بجب تحقيق التوازن داخل القطاع الصناعي بين الصناعات الاستهلاكية المختلفة. وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في الطلب الكلي وتوسيع نطاق السوق (الاقتصاد الزراعي، 2007م، ص 241).

إن التوازن في نظر هذه الاستراتيجية لا يعني نمو كل الأنشطة والقطاعات بمعدلات متساوية؛ أي أن الأنشطة الزراعية وصناعات السلع الاستهلاكية لا تنمو بمعدل واحد بل أن معيار التوازن هو أن ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم ومرونة الطلب الدخلية على منتجاته.

2.2.3.2 استراتيجية النمو غير المتوازن (Strategy of Unbalanced Growth)

ارتبطت هذه الاستراتيجية بالاقتصادي (**Hirschman**) الذي انتقد نظرية النمو المتوازن، واعتبرها غير واقعية، وأنها تعيش حبيسة المفاهيم التقليدية للنظرية الاقتصادية

وخاصة مفهوم التوازن؛ حيث دعا إلى تطبيق استراتيجية النمو غير المتوازن في الدول النامية، كونها أكثر واقعية من حيث توافقها مع الموارد المتاحة في تلك البلدان، ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار بأعلى فاعلية ممكنة، الذي تفتقر إليه، الذي يمثل قيداً على عمليه النمو. فتطبيق السياسة التنموية في نظر استراتيجية النمو غير المتوازن في البلدان النامية يجب أن تركز على مفهوم "القطاع القائد" أو "مراكز النمو"، وكذلك على الضغوط وعدم التناسب، واختلال التوازن، باعتبارها الخالقة لظروف دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمام.

يرى أنصار هذه الاستراتيجية أن التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يجب أن تبدأ بتركيز الموارد في عدد محدود جداً من الصناعات أو الأنشطة، تمثل "مراكز النمو" أو "القطاع القائد"؛ بحيث يترتب على توسع وتقدم هذه المراكز خلق قوة جذب لنمو بقية قطاعات الاقتصاد القومي. فالنمو الاقتصادي في نظر أنصارها لم يتخذ شكل النمو المتزامن لـجميع القطاعـات، وبالشكل الذي أشارت إليه استراتيجية النمو المتوازن، بل على العكس من ذلك اتخذ النمو شكل تقدم ونمو بعض القطاعات على البعض الآخر وقيادتها لعملية النمو؛ بحيث يترتب على نمو هذه القطاعات أو تلك الصناعات وتوسعها خلق الظروف المناسبة لنمو بقية القطاعات.

2.2.3.3 الدفعة القوية (Big– Push)

يقصد بالدفعة القوية توفير قدر مناسب (أو حد أدنى) من الموارد الاستثمارية الذي يجب توجيهه لعملية التنمية؛ حتى ينطلق الاقتصاد القومي في عملية النمو الذاتي. ذلك أن رفع معدل الاستثمار دون هذا الحد لن يترتب عليه دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق، ولن يكتب لعملية النمو النجاح. لذا يعارض الاقتصاديون فكرة التدرج في التنمية الاقتصادية أو النمو على دفعات بسيطة، على أساس أن التنمية هي بحد ذاتها سلسلة من الدفعات المتقطعة. ولهذا يوصي الاقتصاديون بضرورة القيام بدفعة قوية من الاستثمارات، وأن لا ينخفض هذا الحجم من الاستثمارات عن حد معين؛ حتى يمكن التغلب على عوامل التخلف الذاتي في البلدان النامية؛ إذ إن التنمية بدفعات صغيرة لا تكفي لكسر حواجز وعوامل المقاومة الداخلية للتقدم في اقتصاد البلد المتخلف.

وبالتالي يتطلب أسلوب الدفعة القوية استثماراً يغطي نطاقاً واسعاً يشمل العديد من مجالات وفروع الإنتاج. ومن أبرز الاقتصاديين المنادين لهذه النظرية هما الاقتصاديان

(Rosnstein–Rodin) ويستندان في تأييد موقفهما على التداخلات المفيدة والمربحة التي توجد فيما بين مختلف الأنشطة الاستثمارية. وفي هذا المجال يرى مؤيدو الدفعة القوية، أن الأمر يقتضي استحداث زيادات كبيرة في الطلب؛ لإقامة مثل هذه الصناعات الهامة (عجمية و الليثي،2001م، ص ص 139–145).

2.2.3.4 استراتيجيات التصنيع

في هذه الاستراتيجية لا بد من إعطاء الأولوية للتنمية الصناعية قبل التنمية الزراعية على أساس أن البلد المتخلف يعني قبل كل شيء الوضع المتخلف للصناعة .

وأنه لا بد من التصنيع للقضاء على التخلف الاقتصادي من خلال الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجية حتى يمكن تطوير أحدث أنشطة الاقتصاد القومي وتحقيق انطلاقته الذاتية في مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالقضاء على البطالة ورفع المستوى المعيشي والثقافي لأفراد المجتمع. ولم يكن الاختلاف على أولوية التصنيع بل كان الاختلاف على طبيعة الصناعات التي يتعين التركيز على إنشائها. فرأى البعض إعطاء أولوية البدء في القيام باستثمارات البنية الهيكلية ولقطاع الصناعات الاستهلاكية الخفيفة وهو نمط النمو الصناعي الذي سلكته الدول الصناعية على حين رأى البعض الآخر إعطاء الأولوية لصناعات السلع الوسيطة والثقيلة – الحديد والصلب مثلا –ولصناعة الآلات والمعدات والذي يسمى " بالنموذج الروسي للتصنيع " .

أن إستراتيجية التصنيع تتضمن عناصر جوهرية، أهمها: الالتزام بأسبقية الاستثمار فى الصناعة التحويلية مقارنة بغيرها من القطاعات وخاصة القطاع الزراعي، ومضاعفة معدل نموها بما يرفع نصيبها فى الدخل القومى والصادرات، واستيعاب نسبة عالية ومتزايدة من قوة العمل فى مصانع جديدة. ولا تقتصر إستراتيجية التصنيع على الارتقاء بالطاقات الصناعية بتشغيل وتنمية وتحديث الفروع الصناعية التقليدية القائمة، وإنما تشمل تأسيس الفروع الصناعية الجديدة والأحدث المرتبطة باقتصاد المعرفة. وتعنى إستراتيجية التصنيع تطوير كل فـــروع الصناعـــة، سواء منخفضة التكنولوجيا (مثل الغزل والمنسوجات)، أو متوسطة التكنولوجيا (مثل الكيماويات)، أو راقية التكنولوجيا (مثل الآلات)، كما تبين تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) (عبد العليم،2016م).

2.2.3.5 استراتيجية القطاع الزراعي " رؤية مشتركة " 2011 – 2013م

يأتي إعداد هذه الاستراتيجية استجابة لتوجهات وتوجيهات السلطة الوطنية الفلسطينية حيث قررت اعداد مجموعة من الاستراتجيات القطاعية وعبر القطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011–2013م والتي ستعني بوضع الأهداف والأولويات الكفيلة بالتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الاسرائيلي وتعمل على اقامة الدولة. وفي هذا السياق وفي ضوء المواجهات والدليل الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية الادارية، فقد بادرت وزارة الزراعة بشكل مبكر وبدعم فني من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالإعداد لصياغة استراتيجية القطاع الزراعي (وزراة الزراعة،2013م).

2.2.3.6 استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية" :

تشكل استراتيجية القطاع الزراعي 2014–2016م (صمود وتنمية) اسهاماً مباشراً بتحقيق أهدافنا الوطنية من أجل تعزيز الصمود بأبعاده المختلفة، وبنفس الوقت تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال البناء على ما سبق وتراكم من خبرات وتجارب والموائمة والاستجابة للأهداف الوطنية. وفي هذا السياق فقد جاءت الرؤية المستقبلية للقطاع الزراعي انعكاساً لمتطلبات المرحلة القادمة ضمن مرتكزات وافتراضات واقعية كما وشكلت الاهداف والسياسات والبرامج القطاعية ترجمة لمتطلبات الصمود والتنمية والتي بنيت على التشخيص والتحليل العلمي للقضايا ونقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر. وتشكل هذه الاستراتيجية الأساس التي سيتم الاعتماد عليه عند وضع خطة التنمية الزراعية 2014–2016م والتي بدورها ستكون احد مكونات الخطة الوطنية لنفس الفترة. وقد اتبع في هذه الاستراتيجية الآلية والمواجهات التي أعدتها وزارة التخطيط والتنمية الادارية كما تم الأخذ بعين الاعتبار مواجهات دليل اجراءات إعداد موازنة البرامج والأداء الصادر عن وزارة المالية لكافة القطاعات بحث يتم تحقيق التناغم والتنسيق وتفادي التضارب والتداخل بين استراتيجيات القطاعات المختلفة (وزارة الزراعة، 2014م).

2.2.3.7 استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة(2010م–2020م)

حاولت استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة تعزيز دور القطاع الزراعي في الوصول إلى تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة، وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير الاقتصاد الزراعي وتحسين نوعية حياة المزارعين وتحقيق التميز.

من أهداف هذه الاستراتيجية:

1) توفير مستلزمات الإنتاج.
2) حماية الأرض الزراعية وزيادة العائد من الوحدة.
3) تحسين مستوى الإنتاج.
4) خلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة.
5) تحسين الجودة والقدرة التنافسية.
6) ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي.
7) تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.
8) تحقيق الأمن الغذائي في بعض المحاصيل الإستراتيجية بالاستثمار على فاتورة الاستيراد.
9) تحسين مستوى دخل المزارع.

وتعتبر هذه الاستراتيجية مهمة جداً لتسد الفراغ في بناء استراتيجية معتمدة على الذات وتبلورت بأيدي وخبرة فلسطينية تحاول أن توظف الامكانيات المتاحة لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية بتأثير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والقطاع الزراعي خاصة بالوضع الجيوسياسي المعقد، بدوره والانقسام كان القطاع الزراعي أكثر القطاعات الاقتصادية تضرراً نتيجة عذا الوضع اللايقيني السياسي بين شطري الوطن والظروف الصعبة خاصة بعد حرب الرصاص المصبوب "حرب الفرقان"، في أواخر عام 2008م فقد حافظ القطاع الزراعي على حيويته ومرونته، والزيادة في إنتاجية الوحدة الزراعية وقدرة القطاع الزراعي على التطور، كذلك استطاع هذا القطاع أن يحافظ على قدرته في استيعاب العمالة الزراعية.

ولكن يعتبر اعداد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة جهد بناء من حيث التركيز على سياسة إحلال الواردات، وساهمت في تقليل الفجوة الغائية وتشجيع المنتج المحلي، وسدت العجز في محاصيل رئيسية مثل البصل والبطيخ والليمون والجزر (وزارة الزراعة، 2010م).

المبحث الثالث

التطور التاريخي للزراعة

2.3.1 الزراعة في العصر القديم

يقدر المؤرخون أن الزراعة اكتشفت قبل حوالي عشرة آلاف سنة (حوالي 8000 قبل الميلاد) في حين يقدرون عمر الوجود الإنساني بحوالي مليون سنة.

فالزراعة إذن، وبشكل أدق الإنتاج الزراعي، لم يكن معروفاً قبل عشرة آلاف سنه، وكان الإنسان في تلك المرحلة يعيش على ما تقدمه له الطبيعة؛ حيث يجني الثمار البرية، ويجمع الأوراق والبذور، ويقتنص الحيوانات، ويمارس الصيد، لقد كان الإنسان يجني ويجمع من غير أن يزرع، إنها مرحلة اقتصاد الجني التي لا تزال تلاحظ حتى الآن لدى بعض القبائل في افريقيا وماليزيا.

في مرحلة ثانية، وعندما اكتشف الإنسان القوة الإنتاجية للبذرة، بدأ يمارس بإرادته زراعة البذور؛ أي بدأ "بالزراعة" في منطقة الشرق الأدنى على أغلب الظن، ثم انتشرت منها إلى مناطق العالم الأخرى، فعمت أوروبا وإلى عام 1500 قبل الميلاد.

مع اكتشاف الزراعة وممارستها، دخلت الإنسانية مرحلة تاريخية جديدة، وانتقل الإنسان من مجرد عنصر جامع لما تقدمه الطبيعة بصورة عفوية وطوعية إلى عنصر فاعل منتج أو بشكل أدق، فقد أضاف إلى نشاط الجني والجمع الذي كان يمارسه، نشاطاً انتاجياً جديداً متزايد الأهمية باستمرار، لقد بدأ الإنسان يتدخل لإخضاع الطبيعة وتطويعها لمصلحته، ثم ازداد هذا النشاط الإنتاجي الزراعي وازدادت فاعليته مع توالي الاكتشافات على مر الزمن، وقد عرفت الحضارات السابقة الزراعة مثل الحضارة الفرعونية واليونانية والرومانية.

فاستخدام الطاقة الحيوانية لأول مرة في الأعمال الزراعية، وتطوير الأدوات الزراعية المستخدمة، وتطبيق النظام الزراعي الذي يجمع بين النبات والحيوان ومن ثم، استبدال تبوير الأرض (الدورة الزراعية الاقطاعية) بنظام الزراعة المستمرة على نفس الأرض، إن كل ذلك أدى إلى تحقيق خطوات رائعة في طريق تطوير الزراعة، كما أدى إلى زيادة انتاجية المزارعين وزيادة دخولهم وبالتالي ادخاراتهم.

وهكذا، لعبت الزراعة خلال الفترة التي سبقت "الثورة الصناعية" دوراً هاماً في التمهيد لهذه الثورة، فهي التي كانت تؤمن الغذاء لعدد متزايد باستمرار من سكان المدن، كما أنها هي التي

كانت تقدم المواد الأولية (الصوف خصوصاً) واليد العاملة اللازمة للصناعة الناشئة، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعي كان يشكل سوقاً واسعة ومصدراً للادخار، وبالتالي للاستثمار في القطاع الصناعي.

فخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، حققت الزراعة انجازات أخرى كبيرة وسريعة، وبعد أن مهدت للثورة الصناعية وغذتها، بدأت هي بدورها تتغذى من الصناعة، وإن الأسمدة الكيماوية (في القرن التاسع عشر) والمحركات والآلات الزراعية في القرن العشرين كانت من أروع الثمار التي قدمتها الصناعة للزراعة، واستمرت الإكتشافات العلمية بعد ذلك؛ لتعطي الزراعة باستمرار دفعاً جديداً، فالمنجزات الكيماوية (تحسين الأسمدة الصناعية، استخدام المواد الكيماوية للمكافحة...) والبيولوجـية (استنباط السلالات النباتية والحيوانية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية) والميكانيكية (تعميم استخدام الآلات والمحركات وتحسين نوعيتها باستمرار) وأخيراً الذرية، أدت في البلدان التي استغلت هذه المنجزات إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية بمعدلات كبيرة.

إن السير في اتجاه " تصنيع الزراعة" أدى إلى زيادة انتاجية العمل والأرض و" رأس المال" بمعدلات مذهله، وهكذا فإن متوسط القيمة المضافة للعامل الزراعي في البلدان المتطورة زراعياً تعادل عشرات أضعاف القيمة المضافة للعامل الزراعي في افريقيا الاستوائية (مساعدة ومنير،2009 م، ص 13).

2.3.2 الزراعة في العصر الحديث

بدأ التحول من العصور الوسطى إلى العصر الحديث في القرنين السابع عشر والثامن عشر. وكان بداية التحديث في الزراعة في بريطانيا؛ حيث تم إختراع (البذارة) عام 1701م، واستمرت بريطانيا تقود التطور الزراعي حتى عام 1850م، إلا أن دولاً أخرى ساهمت في هذا التطور، مثل فرنسا وألمانيا. أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد قادت تطوراً مماثلاً لما حدث في أوروبا، خاصة في حقل الآله الزراعية. ففي عام 1831م صنع في فيرجينيا أول مقص آلي لحصاد الحبوب. قد يكون من أسباب التطور السريع الذي حدث في الزراعة في هذه الفترة، إدخال محاصيل جديدة إلى أوروبا كالبطاطا عام (1570م)؛ حيث أصبحت من أهم المحاصيل الغذائية، كذلك حدثت بعض التغييرات الاقتصادية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية خلال القرن الثامن عشر.

كان ظهور المحرك الذي يعمل بالبنزين عام 1920م أولى الخطوات العظيمة في تكنولوجيا القرن العشرين حيث بدأت الآله الزراعية تدخل ميدان الإنتاج الزراعي لتقلل بذلك كلفة الأيدي العاملة ولتنجز عملاً أكبر في وقت أقل، كذلك فقد كان لاكتشافات (مندل) في الوراثة النباتية عام 1900م أثر كبير في تطوير أصناف جديدة من المحاصيل ذات الإنتاجية العالية. وكذلك أدى اكتشاف مبيدات الآفات والأعشاب إلى زيادة ملحوظة في كميات الإنتاج. وفي نهاية الستينيات حدثت قفزة علمية في عالم الزراعة عرفت فيما بعد بالثورة الخضراء (Green Revolution)، وذلك باستنباط أصناف قصيرة من القمح والأرز ذات صفات إنتاجية عالية وتستجيب جيداً للتسميد.

لأننا الآن في القرن الحادي والعشرين وهناك العديد من الأساليب التي برزت معالمها نحو ثورة جديدة في الزراعة، مثل إكثار النباتات بواسطة زراعة الأنسجة (Tissue Culture) وباستخدام تقنيات الهندسة الوراثية (Genetic Engineering)، وغيرها(ابوغريبة و سلطان، 1995م، ص 15).

حيث يمكن تصنيف المراحل التاريخية لتعرف الانسان إلى الزراعة كالتالي :

1. مرحلة جمع النباتات البرية والتعرف عليها (مرحلة الزراعة الطبيعية):

حيث اعتمد الإنسان على التكاثر الطبيعي العشوائي للنباتات المتوفرة ببيئته، دون جهود لإكثارها أو التحكم فيها، فكان يتجول في المنطقة التي يسكنها للحصول على غذائه. كان أهم انجازات هذه المرحلة تعرف الإنسان على البيئات الطبيعية والمنتجات الطبيعية التـي تحتاجـــها، وتحول تدريجياً من مرحلة الملتقط إلى مرحلة الزراعة لذلك النوع النباتي الذي اختاره للحصول على المنتج.

2. مرحلة الزراعة الأولية :

حيث نجح الإنسان في اكتشاف اسس الزراعة النباتية، وبدأ بمرحلة الاستئناس والتدجين للحيوانات، وتميزت هذه الفترة بالتعرف على العوامل الضرورية للزراعة وهي :

- التعرف على انواع النباتات المفيدة واختيار أكثرها نفعاً.

- التعرف على طرق تكاثر أنواع النباتات المفيدة.
- التعرف على البقع من الأرض الصالحة للزراعة.
- خدمة التربة وإعدادها للزراعة باستعمال أدوات بسيطة حجرية ثم خشبية ثم حديدية، واستعمال الطاقة البشرية ثم الحيوانية.

3. تطور الزراعة نحو ولادة الحضارات الباكرة حديثاً :

توسعت الزراعة في الامتداد الجغرافي، وتم دمج تقنيات جديدة ومحاصيل جديدة، ووضعت التطبيقات الزراعية مثل الري وتناوب المحاصيل والأسمدة ومبيدات الحشرات منذ فترة طويلـــة، لقد لعب تاريخ الزراعة دوراً رئيسياً في تاريخ البشرية، لأن التقدم الزراعي يعتبر الحاسم في التغيير الا*جتماعي والاقتصادي بجميع أنحاء العالم، ذلك أنه عندما يصبح المزارعون قادرون على إنتاج الغذاء بصورة تفوق احتياجات أسرهم، يصبح للبعض الآخر في المجتمع الحرية لتكريس أنفسهم لمشاريع أخرى غير كسب الغذاء (صالح،2012م).

المبحث الرابع

الزراعة في الفكر الاقتصادي

2.4.1 الزراعة في الفكر الاقتصادي " الرأسمالية التجارية ومدرسة التجاريين"

أعطت السياسة التجارية الزراعة اهتماماً تاليا لاهتمامها بالتجارة والصناعة، وقد حاولت السياسة المعنية اتباع الوسائل التي من شأنها تخفيض نفقات الانتاج لأكثر من سبب وهي :-

- التمكن من مقابلة منافسة المنتجات الأجنبية الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية
- عدم اللجوء للدول الأجنبية للحصول على حاجتها من المواد الزراعية خاصة الغذائية الضرورية
- توفير المواد الغذائية اللازمة لسكان المدن وعمال الصناعة بأسعار معقولة.

وعلى الرغم من أهمية الزراعة في تقديم الحاجات الغذائية لسكان الدولة وكمصدر للمواد الأولية اللازمة لقطاع الصناعة، إلا أن سياسة التجاريين أولت الصناعة اهتماماً أكبر، واعتبرتها أكثر أهمية من الزراعة للحصول على الذهب والفضة من الدول الخارجية من خلال تصدير المنتجات الصناعية.

2.4.2 الزراعة في الفكر الاقتصادي " الفكر الطبيعي:

يعتبر مؤرخو الفكر الاقتصادي عصر الطبيعيين بداية لمنشأ علم الاقتصاد الوضعي؛ حيث قامت مدرستهم باستخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية، واستنباط واستخراج القوانين الاقتصادية التي كونت فيما بينها نواة لمجموعة متكاملة ومترابطة من الأفكار الاقتصادية عن طريق بحث منظم للظواهر الاقتصادية. وفيما يلي أهم ما ورد في مدرسة الطبيعيين من أفكار اقتصادية :-

1. **اعتبار الأرض مصدراً للثروة** : فخلافاً لرأي التجاريين الذين يعتبرون ثروة الدولة التي تحقق لها قوتها الاقتصادية تتمثل في ما تملكه من ذهب وفضة وبقية المعادن النفيسة، نجد أن الطبيعيين يعتبرون الطبيعة ممثلة في "الأرض" هي المصدر الوحيد لثروة الدولة. ولقد ترتب على هذا الاعتقاد للطبيعيين ظهور رأي جديد فيما يخص الدخل، فطالما أن مصدر الثروة هو الطبيعة، فإن النشاط الاقتصادي المنتج من الموارد الطبيعية فقط، بينما تعتبر نواحي الأنشطة الأخرى مثل الصناعة والمنتجات أنشطة غير منتجة.

2. **نظرية المنتج الصافي (الثروة والإنتاج)** : وبناءً على الفكرة الأساسية للطبيعيين فإن سيادة الطبيعة واعتبار الأرض العنصر الوحيد للإنتاج، فقد اعتبرت الزراعة هي النشاط الوحيد الذي يعطي إنتاجاً صافياً؛ بمعنى أن الذي ينتج من الزراعة يزيد من الثروة التي تستهلك في عملية الإنتاج الزراعي، أي أن المنتج أكبر من المستخدم (زينب،2015 م، ص 117).

2.4.3 (الريع) في الفكر الاقتصادي " الفكر الكلاسيكي ".

اهتمت المدرسة الكلاسيكية بالكشف عن القوانين التي تحكم الناتج الكلي من عناصر الإنتاج المختلفة، وبخاصة (David Ricardo) الذي اعتبر أن "البحث في التوزيع" يمثل جوهر علم الاقتصاد، أما عن الريع وهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها، ولقد وضع ريكاردو نظريته المعروفة في تحديد الريع الذي يوضح أن الإنسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة وشاسعة من الأرض؛ بحث تزيد – في هذه المرحلة الزمنية – عن حاجته، ومن ثم يبدأ الإنسان في زراعة الأرض الخصبة. وفي هذه المرحلة الأولى لا يكون هنا ريع للأرض؛ لأنها وفيرة وما يزال هناك أجزاء كثيرة منها غير مستغلة. ولكن نظراً لتزايد السكان المستمر، فإن الأفراد يلجأون لزراعة أرض جديدة التي ستكون – بطبيعة الحال – أقل خصوبة من الأراضي الأولى. ولما كان ثمن المواد الغذائية مثله مثل أثمان السلع الأخرى يتحدد على أساس أعلى نفقة دفعت للحصول على الكميات اللازمة لسد حاجات الطلب، فإن ثمن المواد الغذائية في تلك المرحلة (الثانية) سيتحدد إذن على أساس النفقة التي دفعت في الأراضي الأقل خصوبة ومن ثم فإن المستفيد من ذلك سيكون ملاك الأراضي الخصبة الأولى لأن الثمن سيكون مرتفعاً عن نفقة الإنتاج بالنسبة لأرضهم ويحصلون على ذلك الفرق وهو الريع. ومن ثم، وبناء على النظرية المذكورة يكون الريع هو فرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة. وكلما تقدم الزمن وزاد السكان يضطر المنتجون إلى زراعة أراضي أقل خصوبة من الأراضي الثانية، ويظهر لتلك الأراضي الثانية هي الأخرى ريع وهكذا. ويتضح مما سبق أن الريع يتقرر ويتحدد نتيجة عاملين : تكاثر السكان، واللجوء إلى زراعة أراضٍ أقل خصوبة. (زينب، 2015م، ص ص140 – 141).

المبحث الخامس

تطور الزراعة في فلسطين

2.5.1 مراحل التطور الزراعي في فلسطين

مرت الزراعة في الأراضي الفلسطينية بمراحل متعددة بناء على التحولات السياسية في المنطقة العربية في الفترة 2014-1948م **ويمكن تقسيمها إلى أربع مراحل وهي كالتالي:**

- **المرحلة الأولى (1948-1967م):** وهي الفترة التي شكلت فيها الزراعة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني، والتي تجاوزت نسبتها 30% من إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الفلسطيني ، وتميزت تلك الفترة بالزراعة المكثفة المروية وتحديداً الحمضيات .
- **المرحلة الثانية (1967-1994م):** وفي تلك الفترة اتسم القطاع الزراعي بكونه مكوناً من مكونات الاقتصاد الفلسطيني ، حيث عمل بما يتلاءم والاقتصاد والسوق الإسرائيليين، من خلال سياسات الإغلاق والتحكم في التصدير ، وإتباع وسيلة زراعية هدفت لتكريس المشكلات الاقتصادية، وتراجع أداء الزراعة من خلال إحلال الخضروات بدلاً من الحمضيات، وزيادة عدد الدفيئات والمحاصيل الزراعية التي تُصدر إلى إسرائيل، وتحديداً الزهور والفراولة والتوابل.
- **المرحلة الثالثة (1994-2006م):** وهي المرحلة التي أنشأت فيها السلطة الفلسطينية التي حاولت إعداد أول سياسة زراعية فلسطينية في مؤتمر الخليل عام 1999م، من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة، واصطدمت تلك الإستراتيجية بالعراقيل الإسرائيلية التي سعت لإعاقة تنمية القطاع الزراعي عبر السيطرة على المعابر الإغلاقات المستمرة، ورهن الاقتصاد الفلسطيني لاتفاق باريس الاقتصادي، وتحول جزء كبير من العاملين في السوق الإسرائيلي للعمل في القطاع الزراعي، وبالتالي استنزاف المخزون الجوفي من المياه.
- **المرحلة الرابعة(2006م- حتى الوقت الراهن):** وهي المرحلة الراهنة التي تتسم بإعادة هيكلة القطاع الزراعي بما يخدم المزارع ، المواطن، العامل، دورة رأس المال، ويسمى بالاقتصاد الزراعي المقاوم أو اقتصاد الصمود. (أبوسمرة، 2014م، ص7).

2.5.2 واقع الزراعة الفلسطينية:

بالرغم من أن اقتصاديات الإنتاج الزراعي في فلسطين تلعب دورًا بالغ الأهمية في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنها بدأت تتأثر بعدد من المستجدات على المستوى المحلي والدولي وأبرزها :-

- ✓ استيعاب الزراعة جزءاً كبيراً من الأراضي والمياه بالرغم من محدوديتها، وهذا يؤدي لارتفاع تكلفة الفرصة لاستخدامها في أغراض بديلة.
- ✓ تضارب المصالح بين المزارع وما يطلبه من حماية وبين قوانين التجارة العالمية، وهذا يتطلب من المزارعين تحسين مستوى المنتجات الزراعية للقدرة على التنافس.
- ✓ العمل على تشجيع وتوسيع سلة المنتجات الزراعية ذات القدرة التنافسية، ولا نكتفي فقط بسلع محدودة، (الحمضيات – الخضار – التوت) ، وذلك من خلال التطلع لزراعة أصناف وأنواع جديدة من الفواكه.
- ✓ العمل على الاستفادة من السوق الإسرائيلي بشكل يخدم الزراعة الفلسطينية والمزارع المحلي بشكل أكثر؛ حيث قرب السوق، والفرص الجيدة لتقديم منتج زراعي تتوفر فيه المقاييس التنافسية.

تتميز فلسطين بالتنوع الزراعي في المحاصيل الزراعية ومن أشهر محاصيلها الزراعية الحمضيات بأنواعها، الزيتون، النخيل، الخضروات، التوت الأرضي، الزهور والأعشاب الطبية.

حيث يعتبر القطاع الزراعي هو أحد أهم القطاعات الانتاجية الهامة في الاقتصاد الفلسطيني، وهو المسؤول عن إنتاج الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان، والذي يستوعب عدد كبير من العمال الفلسطينين في جميع النشاطات الزراعية المتنوعة، حيث في أعقاب سقوط فلسطين في يد الاحتلال الصهيوني عام 1948م، فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، ووضع تحت اشراف الإدارة المصرية فقد كان اقتصادها زراعي بامتياز، واستوعب ثلث قوة العمل، وساهم بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، وبأكثر من 90 من الصادرات (جامعة القدس المفتوحة،2007م، ص274)، حيث تعرض القطاع الزراعي لتشوهات عدة نتيجة السياسات والاجراءات التي مارسها الاحتلال الاسرائيلي المتزمت لإعادة تشكيل الهيكل الانتاجي الزراعي ليتلائم مع احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي،ولتفادي المنتجات الزراعية الفلسطينية للمنتجات الزارعية الاسرائيلية فرضت اسرائيل العديد من القيود للحد من تدفق السع الزراعية الفلسطينية إلى اسرائيل ناهيك عن السيطرة المائية على المياه الجوفية الخاصة بفلسطين حيث تم تراجع القطاع الزراعي بشكل ملحوظ نتيجة التزمت الاسرائيلي والعقبات التي يفرضها عليه (ابو منديل، 2011م). كما ويعتبر النشاط الزراعي في الأراضي الفلسطينية من الأنشطة الإنتاجية

الهامة في فلسطين، ومن المعروف أن القطاع الزراعي يؤدي دوراً مهماً في الاقتصاد القومي حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفر العملات الأجنبيـــــة، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تم تنفيذ عدة مشاريع للقطاع الزراعي منها مشاريع استصلاح الأراضي الزراعيـة، ومشاريع الري والمياه الفلسطينية ومشاريع للمزارعين أنفسهم وتطوير ممتلكاتهم الزراعية وتوعيتهم الثقافية الخاصة بالزراعة، بالتالي في ظل ظروف الاحتلال والتي تكبد فيها القطاع الزراعي الكثير من الخسائر من تجريف للأراضي واقتلاع للأشجار وقـــتل للحيوانـــات، اضافته إلى عدم تمكين المزارعين من الوصول إلى أراضيهم ومزارعهم، مما يلقي الضوء على الخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي بشكل عام والمزارع الفلسطيني بشكل خاص. هذا يعطي نبذة ولو بسيطة عن واقع الزارعة في فلسطين التي تقع ضمن انتهاكات الاحتلال وضعف في الزراعة في فلسطين بسبب قيود وعقبات يضعها الاحتلال الإسرائيلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014م).

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية

الفصل الثالث

العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية

3.1 مقدمة:

تواصلت الاعتداءات على القطاع الزراعي الذي يواجه الكثير من المعوقات التي تشكل تهديداً مهماً لعمل هذا القطاع الحيوي، والتي من أبرزها الحرب المدمرة في عام 2014م، والحصار الجائر على قطاع غزة المستمر منذ عام 2006م والذي أدى إلى منع التصدير، وعرقلة الاستيراد، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج؛ مما أدى إلى اتساع الفجوة بين قيمة الانتاج والقيمة المضافة، يضاف إلى ذلك محدودية الأراضي الزراعية، والزيادة المستمرة لعدد السكان التي بدورها تزيد من الزحف العمراني الذي يهدد المساحات الزراعية.

حسب البيانات تراجعت المساحات المزروعة في قطاع غزة؛ نتيجة للحرب من 201 الف دونم عام 2013م إلى 187 الف دونم عام 2014م، وكانت على التوالي: تراجعت مساحات البستنة الشجرية بمقدار 8279 دونم، يليها تراجع مساحة الخضار بمقدار 2885 دونم (وزارة الزراعة، 2014م، ص5).

في حين بلغت المساحات المزروعة في الضفة الغربية 2494ألف دونم عام 2015م، وقطاع غزة 381.7 ألف دونم ، كما وأوضح الجهاز المركزي للإحصاء أن التوزيع النسبي للمساحى المزروعة بالمحايل المؤقته والخضروات والمحاصيل الحقلية بالضفة الغربية وثطاع غزة على النحو التالي : الأراضي الفلسطينية الخضروات (78.8) ، والمحاصيل الحقلية (21.3)، هكذا يصبح المجموع للأراضي الفلسطينية 100%، أما عن الضفة الغربية الخضروات (76.2) أما المحاصيل الحقيلة (23.8) وهكذا تصب النسبة 100%، أما قطاع غزة الخضروات (96.1)، المحاصيل الحقلية (4.9) وهكذا تصبح النسبة 100%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2015م).

هذا وقد جرى تقسيم الفصل الثالث إلى عدة مباحث مقسمة على النحو التالي :-

المبحث الأول : الطبيعة الجغرافية لفلسطين.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية.

المبحث الثالث : التمويل الزراعي.

المبحث الرابع : الأضرار الناجمة عن الحرب الأخيرة على القطاع الزراعي عام 2014م.

المبحث السادس : الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية.

المبحث الأول

الطبيعة الجغرافية لفلسطين

تقع الضفة الغربية وقطاع غزة في المنطقة المعتدلة الشمالية، وهذا يعطي مناخها صفات المناخ المعتدل، وهناك عدة عوامل تؤثر على المناخ فلسطين منها:

3.1.1 التضاريس الجغرافية:

إن لتضاريس فلسطين أهمية كبيرة في إيجاد مناخين مختلفين في وقت واحد، فمثلا تقوم المرتفعات الجبلية على تلطيف درجات، الحرارة وزيادة كمية الأمطار الساقطة عليها، كما يؤدي وجود هذه المرتفعات إلى زيادة كمية الأمطار على السفوح الغربية وتقليلها على سفوح المرتفعات الشرقية.

3.1.2 المناخ:

تقع الضفة الغربية وقطاع غزة على مقربة من البحر المتوسط في المناطق شبه المدارية حيث يسيطر عليها مناخ البحر الأبيض المتوسط مما أثر في وصول المؤثرات البحرية التي تسهم في تلطيف حرارة الصيف، والتقليل من برد الشتاء، ووصول الكتل الهوائية الرطبة، يستثنى من ذلك المناطق الواقعة في غور الأردن، وتتفاوت درجات الحرارة حسب طبيعة المكان سواء ساحلية، جبلية أو أغوار.(وزارة التربية والتعليم العالي،2010م).

3.1.3 الموقع الجغرافي

إن موقع الضفة الغربية وقطاع غزة الجغرافي يؤثر في كمية الاشعاع المكتسب، حيث يصل أطول نهار في الصيف الى 14 ساعة، ويذكر أن أطول نهار في السنه هو 21حزيران، بينما في فصل الشتاء فإن أقصر نهار يصل الى 10 ساعات في 22 كانون الأول. ولوقوع الضفة الغربية وقطاع غزة على مقربة من البحر المتوسط أثر في وصول المؤثرات البحرية التي تسهم في تلطيف حرارة الصيف، والتقليل من برد الشتاء، ووصول الكتل الهوائية الرطبة، يستثنى من ذلك المناطق الواقعة في غور الاردن.

3.1.4 الضغط الجوي والكتل الهوائية

تقع الضفة الغربية وقطاع غزة في المناطق شبه المدارية حيث يسيطر مناخ البحر المتوسط، وبالتالي تسيطر عليها منطقة الضغط المرتفع التي تتميز بالتيارات الهوائية الهابطة وما ينتج عنها من سماء صافيه لكن التغيرات الفصلية في توزيع الضغط والرياح تُدخل

تعديلات على الاحوال المناخية السائدة وتسمح بوصول كتل هوائية من مختلف الاتجاهات شتاءً، وتحدث ظروفاً مناسبة لسقوط الأمطار وتعد المنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط من أهم العناصر المؤثرة على مناخ الضفة الغربية وقطاع غزة في فصل الشتاء وفي الفصـــول الانتقالية (الربيع والخريــف). وتصل هذه المنخفضات خلال فصل الشتاء على مسارين: بينما المسار الثاني يأتي من ايطاليا الجنوبية ويسير عبر البحر المتوسط ابتداً من شهر تشرين الاول وينتهي في أيار، حيث تختلف هذه المنخفضات الجوية من حيث تكوينها في فصل الشتاء عن المنخفضات الجوية المتكونة في فصل الربيع.

❖ **العناصر الجوية للضفة الغربية وقطاع غزة فهي :**

أ- الحرارة

تعتبر الحرارة من أهم العناصر الجوية، حيث تتحكم في توزيع المياه على الأرض. وهي أيضاً المقياس الذي نقيس به كمية الطاقة الحرارية التي يكتسبها الهواء من الاشعاع الشمسي أو الأرضي. وبالنسبة للتغير اليومي لدرجة الحرارة فإنها ترتفع بعد شروق الشمس وتستمر في الزيادة حتى الساعة الثالثة بعد الظهر ثم تأخذ في الهبوط وتستمر حتى الفجر، وتصل إلى نهاياتها الصغرى حوالي الساعة الثالثة صباحاً. وهناك عوامل كثيرة تؤثر على التغير اليومي لدرجات الحرارة منها انتشار الغيوم وسقوط الامطار وطبيعة سطح الارض.

وفي فلسطين فإن درجات الحرارة تختلف من مكان الى آخر وذلك بسبب الموقع الجغرافي ودرجة العرض ومقدار التعرض للمؤثرات البحرية والرياح السائدة .ويعتبر شهر كانون الثاني أكثر الاشهر برودة وشهر آب هو أكثرها حرارة .وتتفاوت متوسطات درجات الحرارة في كانون الثاني من اقليم لآخر، حيث تهبط في جميع أنحاء فلسطين بسرعة ابتداءً من شهر تشرين الثاني وتأخذ درجات الحرارة في الارتفاع ابتداءً من شـــــهر آذار، وفي ايام الرياح الخماسينية تبلغ درجات الحرارة حوالي40 مْ . ويمكن تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة حسب درجات الحرارة الى المناطق التاليــة . (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2015م).

➢ **المناطق الساحلية وشبه الساحلية**

وتتميز هذه المنطقة باعتدال درجات الحرارة في معظم أشهر السنة، ويعتبر شهر كانون أول من أبرد الشهور بينما يعتبر شهر آب من أحرها على مدار العام .فمثلا محافظة طولكرم من المناطق شبه الساحلية حيث تبلغ معدلات درجات الحرارة في فصل الصيف حوالي25 مْ أما بالنسبة للمناطق الساحلية، فإن قطاع غزة يقع في منطقة انتقالية بين مناخ شبه جزيرة سيناء

الصحراوي الجاف، ومناخ البحر المتوسط المعتدل وشبه الرطب، وتتراوح معدلات درجات الحرارة اليومية ما بين25 مْ صيفاً الى13 مْ شتاءً، وتتراوح درجات الحرارة العليا في الصيف بين 17 الى29 مْ، والصغرى شتاءً من21 مْ تهبط الى9 مْ .ويلاحظ أيضا ازدياد درجات الحرارة بسرعة كلما ابتعدنا عن ساحل البحر المتوسط.

- **المناطق الجبلية**

تمتاز هذه المناطق بأنها باردة وجافة .حيث تنخفض درجة الحرارة كلما زاد الارتفاع عن مستوى سطح البحر، إذ بلغت معدلات درجات الحرارة حوالي23.7 مْ في فصل الصيف في مدينة نابلس، بينما بلغت حوالي21.7 مْ في مدينة الخليل في نفس الموسم .ويرجع السبب في اختلاف درجات الحرارة الى أن ارتفاع الخليل عن مستوى سطح البحر أعلى منه في مدينة نابلس، وتتساقط الثلوج في الايام الباردة على المرتفعات الجبليه التي يزيد ارتفاعها عن 800 م فوق سطح البحر. وتشهد المناطق الجبلية ايضاً درجة حرارة تحت الصفر المئوي في أيام الشتاء، مما يؤدي الى تكون الصقيع الذي يؤثر على المحاصيل وعلى الانتاج الزراعي.

- **منطقة غور الأردن**

وهذه المنطقة تعتبر من أكثر المناطق ارتفاعا في درجة الحرارة في فصل الصيف .حيث تقع هذه المنطقة شرقي الضفة الغربية وتتميز في أنها أخفض منطقة في العالم .وتعمل سلسلة الجبال في وسط الضفة على تقليل الرياح الغربية المحملة بالأمطار في فصل الشتاء التي تصل الى هذه المنطقة، مما يؤدي الى ارتفاع درجات الحرارة .وقد بلغ المعدل الشهري لدرجات الحرارة في فصل الصيف الى حوالي29.5 مْ في مدينة أريحا والدنيا حوالي22.4مْ في مدينة أريحا بينما بلغ المعدل الشهري في منطقة البحر الميت حوالي32 مْ والقصوى الى حوالي37.5مْ .وتبلغ معدلات الحرارة في أشهر الشتاء بين20- 15 مْ، بينما تصل درجة الحرارة القصوى في منطقة الاغوار الى49 مْ في أشهر الصيف .وتقل درجات الحرارة بشكل عام كلما اتجهنا من جنوب غور الاردن الى شماله وذلك بسبب الزيادة في الارتفاع عن سطح البحر.

ب- الأمطار

المطر هو عبارة عن جسيمات من الماء على شكل قطيرات صغيرة أو قطرات يصل قطرها الى نصف ملم والكبيرة إلى 5 ملم. تمر عملية تشكل الأمطار في سلسلة من الحلقات المتصلة تعرف بدورة المياه .وتعتبر عمليات التبخر والتكاثف وتسرب المياه الى جوف الأرض

أو الأنهار والمحيطات جزءاً من هذه الدورة، مما يساهم في خلق توازن في هذه الدورة، أي أن مجموع ما يسقط من أمطار، ثلوج، بَرَد.

وبعد عملية التبخر يصعد بخار الماء الى الطبقات الجوية العليا ليستمر صعود الهواء الذي يحتوي على بخار الماء حتى تنخفض درجة حرارته الى ما دون نقطة الندى، حيث يتكاثف بخار الماء على شكل سحب محملة بالجسيمات المائية التي تستمر في الزيادة في الحجم والوزن ثم تسقط بتأثير عدة عوامل منها رطوبة الهواء المحيطة بالجسيمة وطبيعة النوويات وتأثير الشد السطحي لغشاء القطيرة وسرعة انتقال الحرارة الكامنة المنطلقة الى الهواء (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، وفا، 2016م).

ج- توزيع الأمطار

ما بالنسبة لهطول الأمطار في الضفة الغربية، فهي تسقط بين شهري تشرين الثاني وآذار، حيث يشكل هذا المطر الساقط في هذه الفترة حوالي 70% من كمية الأمطار الكلية .ويلاحظ ايضا من المعدلات الشهرية لسنوات عديدة أن شهر كانون الثاني هو أكثر الشهور مطرا حيث يبدأ المطر بالهطول في النصف الثاني من شهر تشرين الأول ثم يزداد تدريجيا .ويبدأ بالنقصان إبتداء من شهر آذار، حيث سجل مجموع أيام المطر السنوية حوالي 60 يوما ماطرا بينما بلغ في غور الاردن 25 يوم . ويلاحظ أيضا حسب معطيات الارصاد الجوية أن الامطار في منطقة غور الأردن هي أمطار قوية ولكن هذه الأمطار تكون لمدة قصيرة، كذلك فإن معدلات كميات الامطار تتناقص تدريجيا كلما اتجهنا من شمال الضفة الى جنوبها، وأن الامطار تزداد كلما اتجهنا من الشرق باتجاه الغرب بشكل عام .والسبب في ذلك أن الامطار تتأثر بعامل الارتفاع عن سطح البحر وبعامل الشمال أي أنه كلما اتجهنا الى الشمال كلما كانت الامطار أكثر شدة وهذا يعتمد على حركة الغيوم وعلى الرياح، علماً بأن معدل الامطار السنوية المتساقطة على الضفة الغربية بين 600-500 ملم وبالنسبة للأمطار في قطاع غزة فتتفاوت كمياتها ومتوسطها السنوي من سنه الى أخرى حيث تتراوح بين 400-200 ملم . وقد دلت احصائيات الامطار أنه يوجد سنوات ممطرة وسنوات جافه وقد تبين أن معدلات الامطار في قطاع غزة بلغت حوالي405 ملم للفترة من عام- 1967 1992م (وزارة التربية والتعليم العالي، غزة، 2015م).

المبحث الثاني

العوامل المؤثرة على التنمية الزراعية

حاز القطاع الزراعي على مرتبة من الأهمية في الاقتصاد الفلسطيني نظراً لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل رقم(3.1)

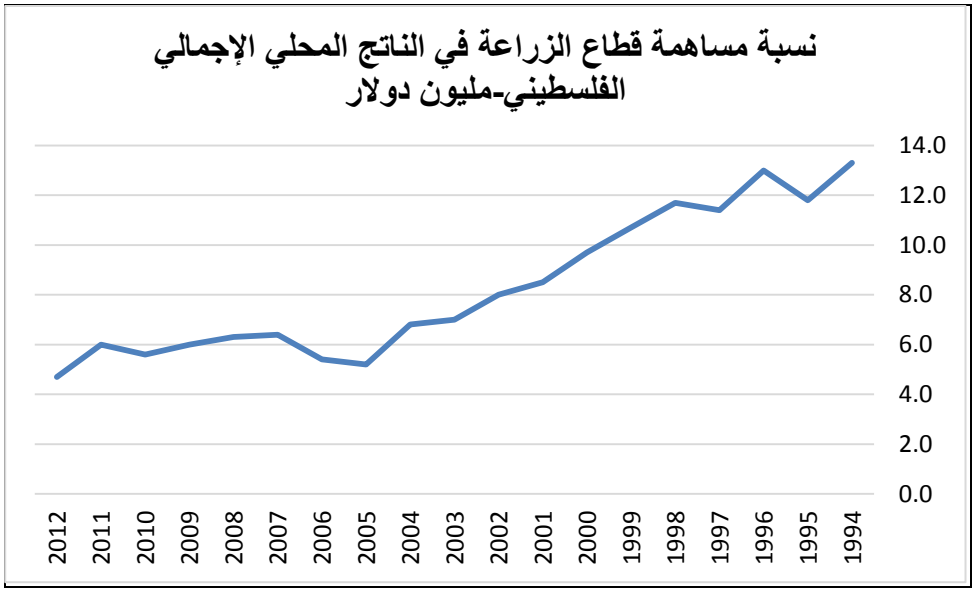

شكل (3.1): يوضح نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطين –مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم (10)

كما هو واضح من الشكل رقم(3.1) فإن نسبة اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في هبوط واضح وهذا يشير لوجود مشكلة في القطاع الزراعي، أدت لظهور هذا الانخفاض مع الزمن، حيث من الأسباب التي أدت إلى هذا التراجع والهبوط الواضح في مؤشر مساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي هو ما يعرف بالاحتلال الإسرائيلي الذي بدوره يتقمص للزراعة الفلسطينية ويعمل على منع التصدير للخارج وفرض القيود والضرائب على منتجات الأرض الفلسطينية ومنع دخول مستلزمات الإنتاج الحديثة لزيادة كميات انتاج القطاع الزراعي الذي هو من القطاعات المهمة الذي يعتمد عليه الاقتصاد الفلسطيني، ناهيك عن الضعف في الكادر البشري المؤهل ثقافياً وعلمياً للنهوض بالقطاع الزراعي، وقلة التمويل الموجه لهذا القطاع والمؤسسات الداعمة هذا كله بدوره يعمل على هبوط مؤشر القطاع الزراعي في مساهمته للناتج المحلي الإجمالي.

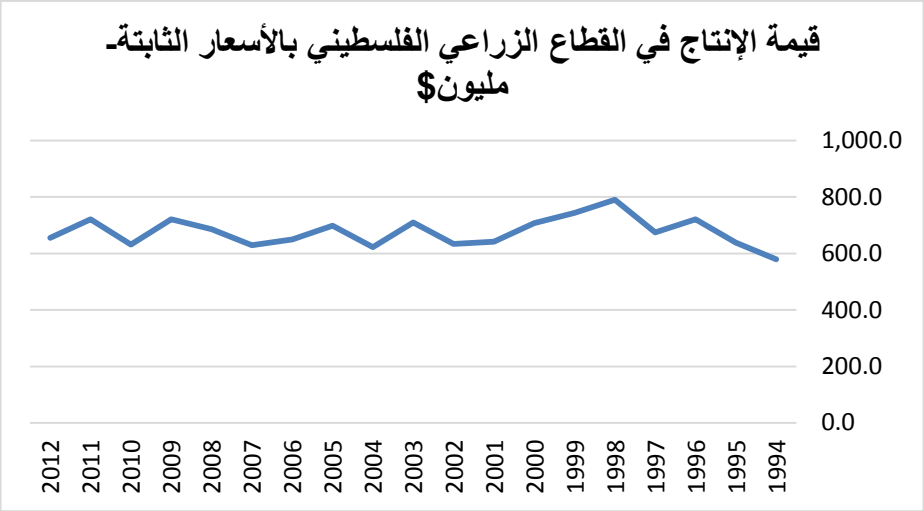

شكل (3.2): يوضح قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة–مليون$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم (10)

بينما كان من الملاحظ انخفاض في مستوى الاستقرار في نمو قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني والتي كانت في اتجاه شبه ثابت يميل للتناقص وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها حده القيود المفروضة من قبل الاحتلال لمنع تصدير الفائض من منتجات القطاع الزراعي هذا بدوره أدى إلى تقليص ما يتم إنتاجه محلياً وقلة التسويق الداخلي لهذه المنتجات وبأسعار شبه رمزية وشبة ما يؤدي لخسارة المزارع الفلسطيني هذا بدوره أدى لتقليص حجم المنتوج في القطاع الزراعي الفلسطيني، كما هو موضح في شكل رقم(2) وهو ما أكده الاتجاه العام لسلسلة البيانات الزمنية للقيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني في الشكل رقم(3.3)

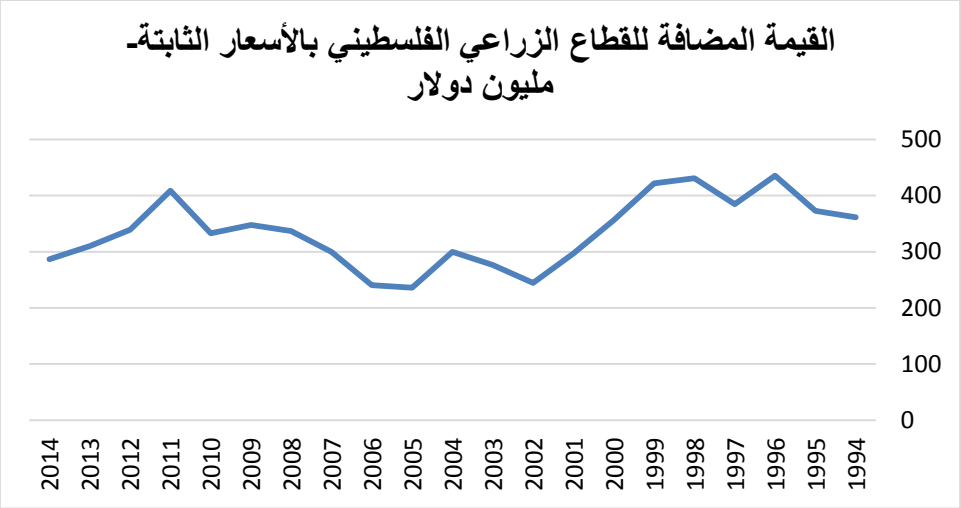

شكل (3.3): يوضح القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة–مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم(10)

تعرف القيمة المضافة بأنه الفرق بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الوسيط وعليه فكلما زادت القيمة المضافة كلما كان مؤشراً إيجابياً، وتزداد القيمة المضافة إما بانخفاض قيمة الاستهلاك الوسيط أو بزيادة الإنتاج بنفس الموارد المتاحة.

من خلال الشكل رقم(3.3) نلاحظ وجود تذبذب في القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة خلال الفترة الموضحة بالأعلى، مع ميل الاتجاه العام للبيانات للتناقص، مع الأخذ في الاعتبار تأثير الظروف السياسية والاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني عامة والقطاع الزراعي خاصة، ومن الأسباب التي أدت إلى تذبذب القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني هي : مصادر المياه والأراضي الزراعية واجراءات الاستيطان والمصادرة والاعتداءات المستمرة وترهيب المزارعين من قبل المستوطنين، والحد من حرية حركة السلع والأفراد والخدمات الزراعية، أيضاً قلع الأشجار التي تعتبر مصدر رزق أساسي للعديد من صغار المزارعين بالإضافة لكونها ثروة طبيعية ومصادر للتنوع الحيوي، وأيضاً من الأسباب التي أدت إلى تذبذب القيمة المضافة للقطاع الزراعي ما يعرف بالدعم المكثف للمزارعين الإسرائيلين والمستوطنين مما جعل منافسة المزارع الفلسطيني في السوق الإسرائيلي محدودة ومقتصرة على بعض السلع المستهلكة للمياه والمكثفة للعمال وإغراق السوق الفلسطيني بالسلع الزراعية الإسرائيلية المدعومة، هذا بدوره يؤدي بطريقة مباشرة وغير مباشرة إلى تشويهات إضافية يتملها المزارع الفلسطيني وتساهم في تقليل القيمة المضافة والربحية للمزارعين وتحول الزراعة إلى عمل غير مجدِ اقتصادياً وتهميشها والحد من دورها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني .

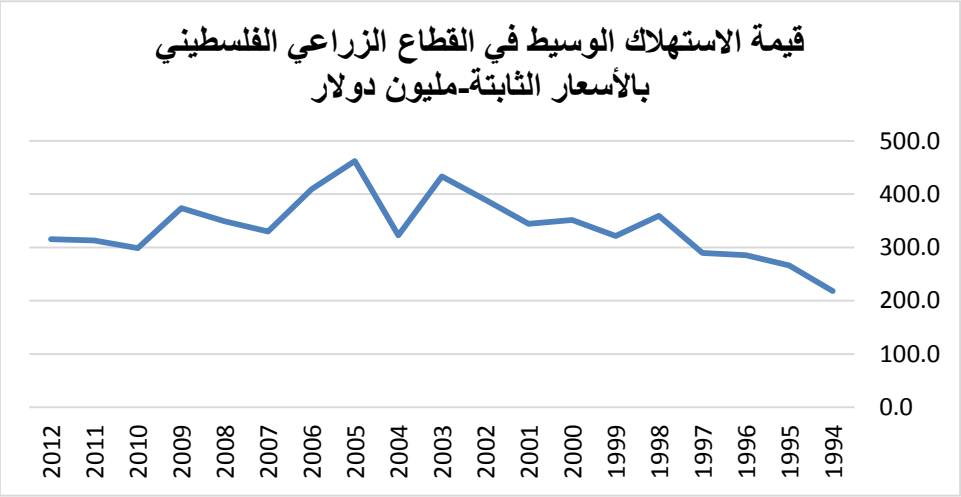

شكل (3.4): يوضح قيمة الاستهلاك الوسيط في القطاع الزراعي الفلسطيني بالأسعار الثابتة–مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم (10)

بالنظر في قيم الاستهلاك الوسيط للقطاع الزراعي الفلسطيني سنجد ميل متصاعد في الاتجاه العام للبيانات مع الزمن الأمر الذي قد يُعتبر تفسيراً لانخفاض القيمة المضافة في القطاع الزراعي الأمر الذي كان سبب في انخفاض نسبة اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وهذا سببه في ارتفاع حجم الضرائب المفروضة من قبل الاحتلال على مستلزمات الانتاج من الخارج إلى الداخل الأمر الذي أدى إلى انخفاض القيمة المضافة نتيجة ارتفاع الاستهلاك الوسيط أو ما يعرف بارتفاع مستلزمات الإنتاج وهذا ما تم توضيحه في الشكل أعلاه الميل المتصاعد للاستهلاك الوسيط.

بالنظر للصادرات الفلسطينية الكلية والزراعية سنجد أنهما لم يختلفا في الاتجاه العام عن باقي المؤشرات الاقتصادية كما هو موضح في الشكل رقم(3.5).

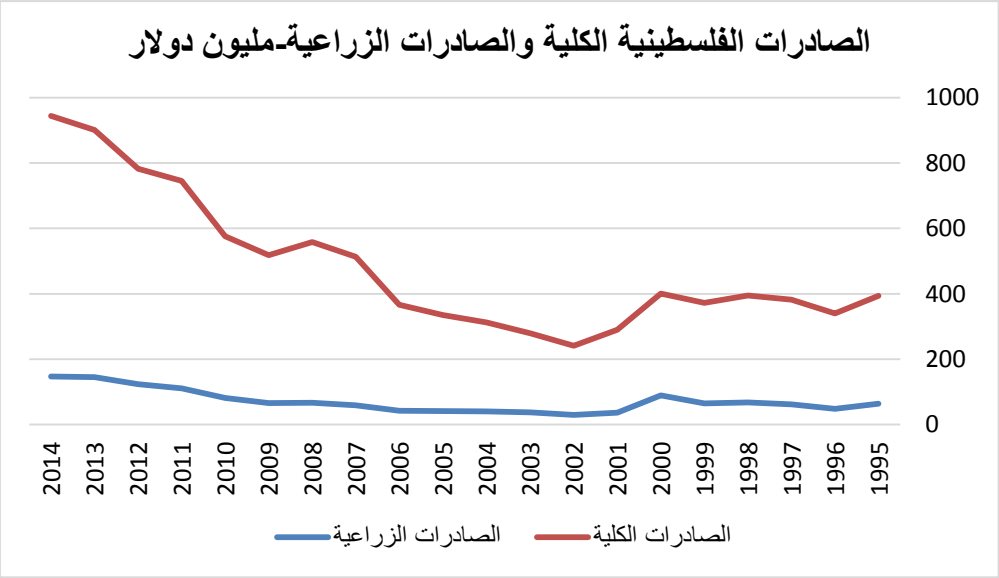

شكل (3.5): يوضح الصادرات الفلسطينية الكلية والصادرات الزراعية–مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم(10).

كما هو موضح في الشكل رقم (3.5) فقد هبط مؤشر الصادرات الكلية بالتزامن مع الأحداث السياسية المتزامنة مع ممارسات الاحتلال الإسرائيلي عقب اندلاع انتفاضة الأقصـــى، ثم عاد المؤشر للارتفاع لكن ليس بنفس الوتيرة بالنسبة للصادرات الزراعية كما هو موضح في الشكل رقم (6) والذي يتناول نسبة الصادرات الزراعية الفلسطينية من الصادرات الكلية.

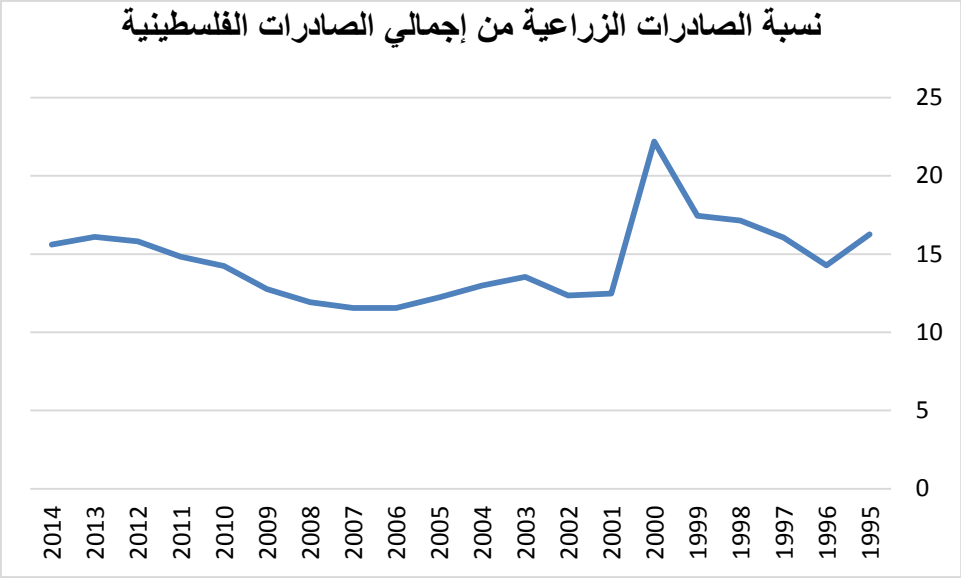

شكل (3.6): يوضح نسبة الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم (10)

وقد اعتبر الباحث الصادرات الزراعية هي كل ما ينتج عن قطاع الزراعة بصورته الأولية غير المصنعة، كما هو موضح في الشكل رقم(3.6) فقد عانت الصادرات الزراعية–مثل باقي المؤشرات الاقتصادية– من ممارسات الاحتلال عقب انتفاضة الأقصى، ثم عادت للارتفاع بوتيرة متباطئة نتيجة القيود التي وضعها الاحتلال على صادرات قطاع غزة الزراعية، ومن الطبيعي تكون الصادرات الكلية بارتفاع لأن معظم الصادرات الموجه للخارج صادرات زراعية إلى حدٍ ما لكن حسب بيانات جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني فإن معظم الصادرات الزراعية البحته صادرات خضروات وما شابه وهي صادرات حجمها ضئيل جداً إلى جانب الصادرات الإجمالية وهذا ما أكده الشكل رقم (3.5) والشكل رقم (3.4)، الذي من الواضح فيهما أن الصادرات الإجمالية بارتفاع إلى حدٍ ما إلى جانب الصادرات الزراعية البحته بارتفاع ضئيل شبه ثابت.

من أكثر النتائج المترتبة على ممارسات الاحتلال تأثيراً على ضعف القطاع الزراعي هو تآكل الرقعة الزراعية في فلسطين بسبب السياسات الاستيطانية كما هو موضح في الشكل رقم (3.7) والذي يرصد نسبة الأراضي الزراعية الفلسطينية عبر الزمن.

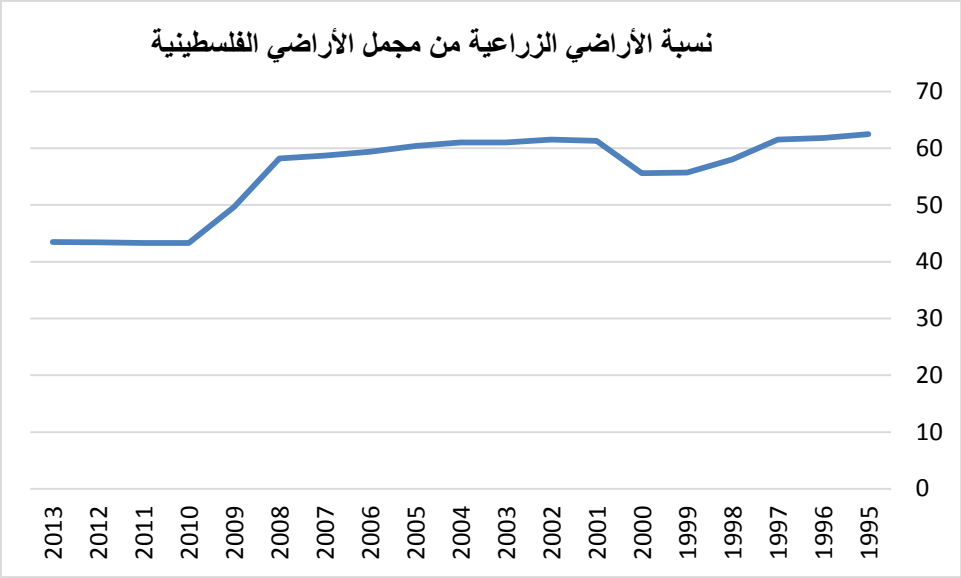

شكل (3.7): يوضح نسبة الأراضي الزراعية من مجمل الأراضي الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم (10)

كما هو موضح في الشكل رقم(3.7) فقد تسارع الانخفاض في نسبة الأراضي الزراعية بوتيرة متباطئة ليبلغ أقصاه في السنوات 2008–2010م وذلك بسبب الممارسات الاستيطانية للاحتلال والتي اقتطعت من أراضي الضفة لصالح المستوطنين، بالإضافة للزحف العمراني الناشئ عن الزيادة في السكان، ومن الأسباب التي أدت لتآكل الرقع الزراعية في فلسطين هو عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية نتيجة لقيام إسرائيل بمصادره الأراضي وإغلاق جزء كبير منها كمناطق عسكرية وإقامة المستوطنات وشق الطرق الالتفافية بالإضافة إلى عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية هذا بدوره أدى إلى هبوط نسبة الأراضي الزراعية بوتيرة متباطئة بسبب هذه الممارسات الإسرائيلية.

لم تكن العمالة الزراعية أفضل حالاً من باقي المؤشرات كما هو الحال في الشكل رقم (3.8) الذي يوضح نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية.

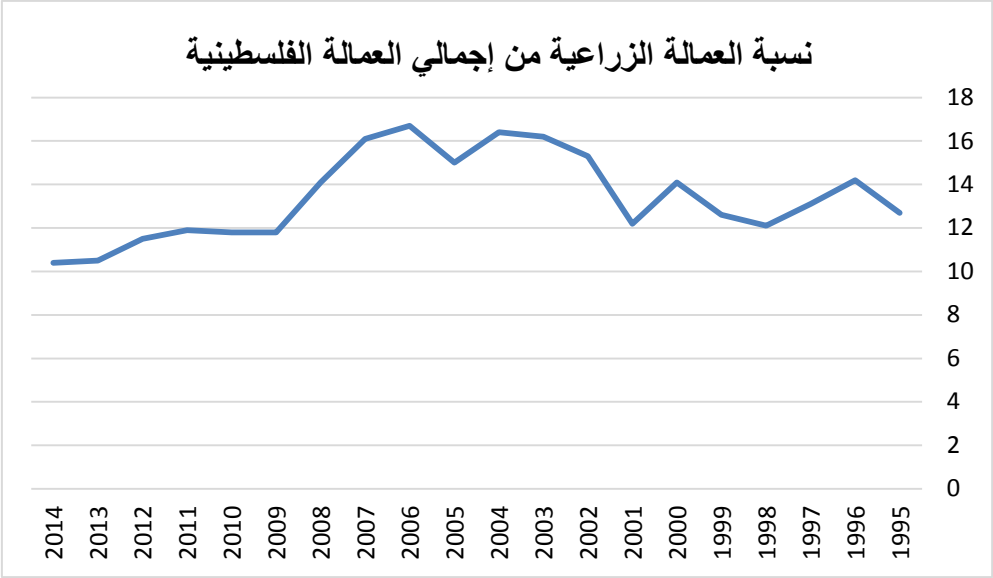

شكل (3.8): يوضح نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم(10)

- ✓ نتيجة للمؤشرات السابق ذكرها فقد انخفضت قدرة القطاع الزراعي على استيعاب المزيد من العمالة الفلسطينية مما انعكس على انخفاض نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية، انخفضت نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية كنتيجة لضعف نمو القطاع الزراعي الفلسطيني، والأرقام غير الحقيقية للعمالة الفلسطينية، (أي أن هناك جزء كبير من العمالة غير مؤثرة كونها تندرج تحت العمالة العائلية وعمالة اسرية وعمالة موسمية حسب حاجة المزارع لعدد من العاملين بأجر).

ختاماً لا بد أن يكون هناك تحركاً ما في سبيل تعويض التراجع للقطاع الزراعي عبر تقديم ما يلزم من إعانات تمويلية سواء من الحكومة أو مؤسسات المجتمع المدني كما هو موضح في الشكل رقم(3.9) والذي يتناول إجمالي الدعم الخاص والعام المقدم للقطاع الزراعي عبر الزمن.

المبحث الثالث

التمويل الزراعي

3.3.1 مصادر التمويل للقطاع الزراعي الفلسطيني

يعتبر الاستثمار الزراعي من أهم وسائل تنفيذ برامج التنمية الزراعية، ويأتي ذلك من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، والتي بدورها تساعد على زيادة الطاقات الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع كل من معدلات تكوين رأس المال، ونسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي. فهي هدف للسياسات الزراعية في السلطة الوطنية، ولهذا فإن التنمية المستدامة للمؤسسات المالية التي توفر رأس المال العامل، وقروض الاستثمار بمعدلات تنافسية وتوفير تسهيلات للودائع المأمونة والمضمونة للمزارعين، لا تزال أمراً حيوياً لتحقيق نمو اقتصادي متواصل فيها؛ لتحسين إنتاجية المزارع، وتوفير الظروف الملائمة للتنمية الزراعية المستدامة، مع الاستخدام المكثف للتكنولوجيا الزراعية، وتطوير المصادر المائية وزيادة الأمن الغذائي.

3.3.2 الجهاز المصرفي في فلسطين وتمويل التنمية الزراعية :

تأسس الجهاز المصرفي الفلسطيني بعد قدوم السلطة الفلسطينية إلى الوطن عام 1994م نتيجة توقيع اتفاقية أوسلو، وتم تأسيس سلطة النقد الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس بتاريخ 1994/4/29م؛ حيث أعطى البروتوكول لسلطة النقد الصلاحيات الممنوحة كافة للبنوك المركزية من تنظيم الأعمال المصرفية كافة، ومنح التراخيص للمصارف وإدارة السياسة النقدية، حيث بلغت المصارف العاملة في قطاع غزة على 17بنكاً مرخصاً من سلطة النقد بالإضافة إلى البنك الوطني الإسلامي. (سلطة النقد،2010م).

حجم الودائع الكلي في البنوك العاملة في فلسطين من 8181.3 مليون دولار نهاية الربع الثالث من عام 2014م إلى 8884,3 مليون دولار نهاية الربع الثالث من عام 2014م أي بزيادة حوالي 8,6 % بينما ارتفع بنسبة 1,5 % مقارنة بالربع الثاني من نفس العام. (سلطة النقد،2014م).

كان للجهاز المصرفي كذلك دور في تهميش هذا القطاع المهم والمنتج بطبيعته؛ حيث لا يوجد بالأراضي الفلسطينية بنك مختص بتمويل الزراعة وإقراض المزارعين ، كما أن البنوك التجارية القائمة لم تقدم تسهيلات ائتمانية مناسبة ولا توجد مؤسسات للتأمين مختصة بالزراعة؛ مما يعني اضمحلال هذا النشاط مع الوقت، وهذا يظهر بقوة مع تراجع القطاع الزراعي خلال

العقود الثلاثة الأخيرة، فبعدما شكلت مساهمة الزراعة قرابة 35% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1967م في الوقت الراهن لا تزيد عن 8%.

3.3.3 مؤسسات الإقراض المتخصصة في تمويل القطاع الزراعي في فلسطين :

تكمن أهمية هذه المؤسسات في أنها تستطيع توفير مصادر إضافية للتمويل الذي يساهم في التنمية الاقتصادية على الرغم من محدودية إقراضها، وقد عملت في فلسطين 13 مؤسسة متخصصة وتقسم إلى نوعين : (شراكة،2011م).

أ- **المؤسسات المحلية :** وهي مؤسسات تعني بالتنمية بشكل عام، وبالتنمية الزراعية بشكل خاص، مثل صندوق التنمية الاقتصادية وشركة الريف للتمويل الزراعي وغيرها.

ب- **المؤسسات الدولية :** ومنها مؤسسة (أنيرا) التي هدفت مساعدة اللاجئين، واصلاح آبار المياه لاستخدامها في الري وتمويل الزراعة –أحياناً–، ومؤسسة (save the Children) إنقاذ الطفل التي تقدم خدمات في مشاريع المياه والطرق الزراعية، ومنها –أيضاً– مؤسسة ريادة أو ما يطلق عليها فيتاس(vitas) التابعة لمؤسسة (CHF)، التي تقدم قروضاً ومنحاً لمشاريع الزراعة من تطوير وتحسين الأراضي الزراعية للمزارعين وإيجاد منافذ لهم للنهوض بالزراعة وتحسينها. (حمدان،2001م، ص26).

3.3.4 الدور الحكومي في تمويل القطاع الزراعي في فلسطين :

إن دور الحكومة في توفير البيئة الاستثمارية الملائمة القادرة على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال والشركات الاستثمارية والأفراد على المشاركة الفاعلة في عملية النمو والتنمية الزراعية، وذلك عبر حمايتها لأموال المستثمرين.

يعد التمويل الحكومي المخصص للقطاع الزراعي ضعيفاً، وتعد موازنة وزارة الزراعة الفلسطينية من أقل الموازنات مقارنة بموازنة الوزارات الأخرى، وبلغ نصيب قطاع الزراعة من مجموع المساعدات الدولية المقدمة من ميزانية السلطة الوطنية والمنفذة فعلاً في الفترة ما بين 1994م – 2008م كا قيمته 73 مليون دولار من مجموع المساعدات التي تم تقديمها للسلطة الفلسطينية إلى 9.5 مليون دولار خلال الفترة نفسها، وهي نسبة أقل من 1%. (السلطة الفلسطينية، وزارة التخطيط، 2008 م).

بلغت النفقات الجارية في وزارة الزراعة في قطاع غزة لعام 2010م (19.472) مليون شيكل؛ أي 5.5 مليون دولار امريكي؛ أي نسبة مساهمة وزارة الزراعة في غزة حوالي 1% من

اجمالي الموازنة العامة لعام 2010م؛ حيث تتضمن الرواتب والأجور والنفقات التشغيلية والنفقات التحويلية (وزارة المالية، 2010م).

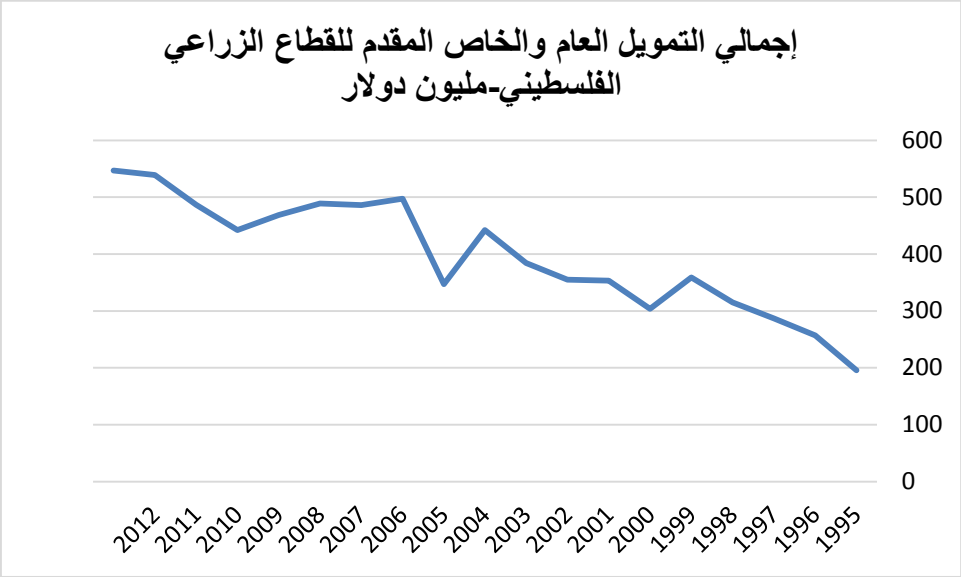

شكل (3.9): يوضح إجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي الفلسطيني–مليون دولار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المذكورة في الملحق رقم(10)

كما هو موضح في الشكل رقم(3.9) فقد شهد إجمالي التمويل العام والخاص نمواً متزايداً وإن كان إجمالي ذلك التمويل لم يتعد 550 مليون دولار في أفضل حالاته، الأمر الذي يستدعي إيجاد مزيد من السبل والآليات لزيادة التمويل الإجمالي لزيادة النمو في القطاع الزراعي.

الأسباب التي أدت إلى ضعف دور الحكومة في الاستثمار الزارعي:

1) العجز الدائم في موازنة السلطة الفلسطينية.

2) غياب استراتيجية زراعية تنموية وطنية، حيث سيتم شرحها من خلال الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية، وهي عبارة عن (استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة 2010–2020 م).

3) انشغال السلطة في تأمين متطلبات الحياة الكريمة للمواطنين مثل " التعليم والصحة والطرق".

3.3.5 دور الدول والمنظمات الدولية والأجنبية المانحة في تمويل القطاع الزراعي

تعتمد الكثير من الدول على الدول المانحة، وعلى المصادر الخارجية كالقروض والإعانات في تطوير أنشطتها الاقتصادية، وتعمل هذه المؤسسات والجمعيات الأجنبية في بناء المؤسسات وتأهيل البنية التحتية وتطوير الزراعة وتحسينها. وقدمت هذه الدول والمنظمات برامج تدار من خلال وزارة الزراعة بصورة مباشرة، وهناك برامج ومساعدات توجه للقطاع الزراعي دور تشاور أو تنسيق مع وزارة الزراعة. حيث يمكن القول أن المساعدات الدولية هي محدودة للقطاع الزراعي وتنفق ضمن برامج وتنفذ من قبل مؤسسات وطنية أو أجنبية، على شكل منح لتنفيذ مشاريع بنية تحتية، مثل إنشاء طرق زراعية، ومشاريع مياه، أو من خلال منح توجه مباشرة للمزارعين، مثل بناء بيوت بلاستيكية لزراعة الخضروات، واستصلاح الأراضي (صبري،2008م). ويمكن اعتبار الامتناع من طرف الدول المانحة عن تقديم الدعم المالي للقطاع الزراعي في فلسطين تناقضاً مع أهداف المساعدات الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني (السياسية منها والاقتصادية). كما أن عدم تقديم الدعم للقطاع الزراعي يؤدي إلى مساعدة إسرائيل في جهودها المستمرة لإبقاء الأراضي الفلسطينية معطلة وسهلة المصادرة. (الجعبري،2010 م).

بالنسبة للتمويل الموجه للقطاع الزراعي فما زال متدنياً ولا يرتقي للمستوى المطلوب وخصوصا أن أغلبية المزارعين تعتمد على التمويل الذاتي، لأسباب منها : ارتفاع الفائدة في المصارف الفلسطينية، وتراجع دورها، وغياب الرؤى في تنمية الزراعة، ومن خلال تتبع تقرير سلطة النقد الفلسطينية يتضح أن أجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي فقط 191 مليون دولار في الأعوام 2009-2013م كالتالي (38.6 مليون دولار عام 2009م وكنسبة 2.4% وفي العام 2010م بلغت القروض 2.2 مليون دولار وكنسبة 2.2% في العام 2011 م بلغت 33.7 مليون دولار كنسبة 1.4% وفي العام 2012 بلغت 35.1مليون دولار بواقع 1.3% وفي العام 2013م بلغت 38.3 مليون دولار بواقع 1.2% كنسبة من إجمالي التسهيلات الائتمانية (الرضيع و الدماغ، 2015م).

المبحث الرابع

الأضرار الناجمة عن الحرب الأخيرة على القطاع الزراعي عام 2014م

3.4.1 أضرار القطاع الزراعي حسب الفرع الزراعي والمنطقة

جدول(3.1): يوضح إجمالي قيمة الأضرار المباشرة في فروع القطاع الزراعي محسوبة بالدولار الأمريكي موزعة على محافظات القطاع، والتي لحقت بها نتيجة العدوان على غزة 2014م وحتى تاريخ 2014/8/26م.

المحافظة	القطاع النباتي	القطاع الحيواني	الثروة السمكية	الآبار ومعداتها (أضرار جزئية وكلية)	أصناف مشتركة	الإجمالي
الشمال	48 ملون دولار	36 ملون دولار	98 ألف دولار	4 مليون دولار	4 مليون دولار	93 مليون دولار
غزة	46 مليون دولار	24 مليون دولار	1.5 مليون دولار	10 مليون دولار	2 مليون دولار	83.5 مليون دولار
الوسطى	56 مليون دولار	10 مليون دولار	1 مليون دولار	2 مليون دولار	678 ألف دولار	86 مليون دولار
خانيونس	63 ملون دولار	24 مليون دولار	1.5 مليون دولار	4 مليون دولار	7 مليون دولار	99 مليون دولار
رفح	22 مليون دولار	8 مليون دولار	1.5 مليون دولار	80 الف دولار	1 مليون دولار	32 مليون دولار
إجمالي	235 مليون دولار	102 مليون دولار	6.5 مليون دولار	20.5 مليون دولار	14.5 مليون دولار	378.5 مليون دولار

المصدر: وزارة الزراعة (2015م)، الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، سبتمبر،2015م

نلاحظ من الجدول رقم (3.1):-

- ✓ إن قطاعي الإنتاج النباتي والحيواني كانا الأكثر تضـــررًا، وذلك يظهر من خلال قيمة الضرر في كل منهما مقارنة بالقطاعات الزراعية الأخرى.
- ✓ إن قطاع الإنتاج النباتي كان الأكثر تضررًا من بين القطاعات الزراعية، حيث بلغت قيمة إجمالي الضرر فيه 235 مليون دولار، تلاه في ذلك قطاع الإنتاج الحيواني بقيمة إجمالية لضرره تساوي 102 مليون دولار، ثم بعد ذلك يأتي قطاع الآبار ومعداتها بضرر إجمالي يعادل 20.5 مليون دولار وقطاع الأصناف المشتركة بإجمالي ضرر 14.5 مليون دولار، وأخيرًا قطاع الثروة السمكية بإجمالي ضرر 6.5 مليون دولار.
- ✓ حازت محافظة خانيونس على النسبة الأكبر من الضرر، فقد بلغ إجمالي قيمة الضرر لكافة القطاعات الزراعية فيها 99 مليون دولار، تلاها في ذلك محافظتا الشمال وغزة على الترتيب، أما كان الضرر الأكبر في قطاع الإنتاج النباتي، لمحافظة خانيونس، وبلغ 63

مليون دولار، تلاها في ذلك محافظات الوسطى، ثم الشمال، ثم غزة بإجمالي ضرر على الترتيب. ثم محافظة رفح كانت الأدنى ضررًا بإجمالي مبلغ 32 مليون دولار.

3.4.2 الأضرار التي أصابت البنية التحتية للقطاع الزراعي :

لقد تضررت مرافق البنية التحتية للقطاع الزراعي كافة سواء النباتية منها أو الحيوانية أو السمكية، حيث لم يسلم من الدمار والاعتداءات الإسرائيلية أيٌّ مكونٍ للبنية التحتية من طرق زراعية رئيسية وفرعية، وبرك تجميع المياه ،وشبكات وأنظمة الري، وآبار المياه والخزانات العلوية وغير ذلك، فعلى سبيل المثال لم ينج أي خزان علوي في منطقة شرق القرارة من الدمار، كما تم تدمير الخطوط الناقلة للمياه التي تغذي بالمياه المناطق الشرقية لقطاع غزة المعروفة أصلًا بشُحِّ مصادر المياه فيها، كما لم تسلم الدفيئات الزراعية وحظائر الأبقار والأغنام والدواجن بنوعيها البياض واللاحم والمخازن من التدمير، بالإضافة إلى استهداف الثلاجات المعدة لتخزين المنتجات الزراعية وكذلك محلات بيع المستلزمات الزراعية. وننوه هنا إلى أن تقدير حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية مشمول ضمنًا ضمن أضرار القطاعات الزراعية المذكورة أعلاه (وزارة الزراعة، 2015م).

3.4.3 الأضرار البيئية التي نتجت عن العدوان :

إن الحصول على تربة زراعية خصبة بخواص كيميائية وفيزيائية عالية يستغرق عشرات السنين، ذلك الأمر الذي تم فقده وتدميره بفعل العدوان الأخير الذي أفقد الترب الزراعية تلك الخصائص، حيث حدث تكسير في بناء التربة وتغيير في نسيجها (قوامها)، وأصبحت حبيبات التربة أكثر نعومة؛ الأمر الذي سيزيد من إمكانية حدوث طبقات صماء على أعماق قريبة من سطح التربة، مما سيعيق حركة الجذور ويزيد من فرص تعفنها بسبب الرطوبة المحتجزة في منطقة الجذور، كما أن الحرارة المرتفعة التي أحدثتها القنابل والصواريخ أدت لاحتراق المادة العضوية وقتل الكائنات الحية في التربة، لكن الأمر الأهم هو عدم معرفتنا بمكونات هذه المواد المتفجرة على وجه التحديد وصعوبة إجراء تحاليل للتربة في المختبرات المحلية، ليبقى الهاجس الأكبر هو التأكد من خلو التربة من المواد أو العناصر الإشعاعية، وعليه نطالب المجتمع الدولي بتزويدنا بطواقم خبراء دوليين من ذوي الاختصاص في هذا المجال.

كما نشير هنا إلى التلوث الذي حدث للبيئة البحرية بسبب توقف محطات معالجة مياه الصرف الصحي عن العمل، والذي ترتب عليه التخلص من مياه الصرف الصحي في البحر مباشرة. كما حدث تلوث للهواء الجوي نتيجة قصف البيوت وتناثر بقايا القصف في الهواء وتصاعد الغبار الإسمنتي في السماء (وزارة الزراعة، 2015م).

المبحث الخامس

المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين

يتم تقسيم المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في فلسطين لقسمين :-

3.5.1 معوقات خارجية متمثلة بالاحتلال الاسرائيلي:

- ✓ تدمير وهدم وتجريف الأراضي بشكل متكامل ، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الزراعية وجعلها مناطق عسكرية إقامة مستوطنات زراعية.
- ✓ عمليات النهب المتواصلة للمياه الفلسطينية ، بالإضافة إلى تدهور نوعية المياه المستغلة في الري.
- ✓ الحد من حرية حركة السلع الزراعية بين المحافظات والعالم الخارجي وهذا يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي .

3.5.2 معوقات داخلية:

- ✓ محدودية الأراضي الزراعية والمنافسة عليها من قبل القطاعات الأخرى من خلال الزحف العمراني والتوسع في الإنشاءات على حساب الأرض الزراعية .
- ✓ ارتفاع عنصر المخاطرة في القطاع الزراعي مما أدى امتناع الكثير من الاستثمار في هذا القطاع.
- ✓ عدم تطبيق قانون الزراعة والتعليمات المنظمة له حتى هذا الوقت .
- ✓ عدم وجود نظام للتعويض ضد الكوارث الطبيعية (مقداد، 2014م).

3.5.3 ضعف التمويل الزراعي حيث تواجه تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة:

ضعف رأسمال المنشأة الزراعية؛ إذ لا يزيد حصة رأس مال الشركات ذات العلاقة بالشاط الزراعي على 1% من مجموع رأس المال للنشاط الاقتصادي ككل. ويتعلق هذا الجزء الخاص برأس المال ببعض النشاط الحيواني والتجاري بالمستلزمات الزراعية، في حين أن معظم النشاط الزراعي يتم دون رأس مال أو أرباح متراكمة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007م).

❖ **هناك العديد من المعيقات التحديات المتعلقة بالبناء المؤسسي والحوكمة منها:**

✓ غياب دولة مستقلة تسيطر على حدودها ومواردها يعد أهم معوقات التمويل والبناء المؤسسي والحوكمة.

✓ ضعف التنسيق بين القطاع الحكومي والأهلي وما ينجم عن ذلك من ازدواجية في تقديم الخدمات.

✓ ضعف الموازنة الحكومية المخصصة للقطاع الزراعي واحتياجاته التنموية مع الاعتماد على التمويل الخارجي يؤثر سلبًا على تنفيذ الخطة، من ناحية تلبية توجهات الممول الخارجي أكثر من تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني.

✓ الافتقار إلى المعلومات الشاملة والدقيقة لفترة زمنية طويلة.

✓ عدم تنفيذ الإحصاء الزراعي منذ قيام السلطة والافتقار إلى المعلومات الشاملة والدقيقة لفترة زمنية طويلة (بكدار، 2007م).

❖ **المعيقات في مجال الإنتاج النباتي (الزراعة العضوية، المحاصيل التصديرية، الصناعات الغذائية، القدرة التنافسية).**

✓ المنافسة غير العادلة وتراجع القدرة التنافسية للمنتج المحلي بسبب:

1. ارتفاع تكاليف الإنتاج.
2. ضعف البنية التحتية.
3. ضعف البيئة الاستثمارية ونقص التمويل.
4. عدم وجود منافذ للتصدير وضعف التسويق محليًّا وخارجيًّا.

✓ غياب الإطار القانوني للزراعة العضوية وارتفاع تكاليفها وغياب الوعي بأهميتها عند المزارع والمستهلك وعدم وجود الخبرة الكافية.

✓ محدودية الأرض الزراعية وتقسيم الملكية والزحف العمراني يعني قلة الأراضي المتاحة للزراعة ما يدفع المزارعين للإصرار على استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية لزيادة الإنتاج.

✓ ملوحة المياه واستنزاف التربة واستهلاك المياه عالية الجوده في المحاصيل التصديرية.

- ✓ ضعف محطات التجارب وعدم مناسبتها، وندرة التمويل الموجه إليها وتوقف عمل مركز البحوث الزراعية بسبب الانقسام السياسي، الإفراط في استخدام المبيدات الكيماوية يشكل عقبة أمام الزراعة العضوية، بالتالي هناك مشكلات متعلقة بالبحث العلمي ونقص الخبرات بالتصنيع الغذائي وغياب التكنولوجيا.
- ✓ صعوبة إدخال الماكينات والآلات والمعدات الخاصة بالإنتاج الحديث.
- ✓ تلوث مياه الشرب بالكلوريدات والنيترات بسبب استخدام الأسمدة الكيماوية.

3.5.4 المعيقات في مجال استخدامات الأراضي:

- ✓ الاجتياحات والتهديدات الصهيونية التي تؤثر في المخطط الإقليمي وتسبب نقل النشاطات غير الزراعية إلى الأراضي الزراعية إضافة إلى التعديات على الموارد المائية.
- ✓ تفتت المساحات الزراعية بسبب تقسيم التركات والميراث.
- ✓ تعديات المواطنين والمؤسسات على الأراضي الزراعية وضعف دور الأجهزة الأمنية للحد من ذلك.
- ✓ ضعف دور البلديات والمجالس المحلية.
- ✓ ارتفاع أسعار الأراضي بشكل مذهل مما يشجع المزارعين على بيع أراضيهم.
- ✓ الاستغلال غير السليم لأراضي المحررات، وعدم استغلال المناطق الحدودية.
- ✓ التعارض بين تصنيفات كل من المخطط الإقليمي والمخطط الهيكلي للأراضي (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والعمار، بكدار، 2007م).

المبحث السادس

الخطط التنموية في الأراضي الفلسطينية

تُعد خطط التنمية الشاملة الأداة والوسيلة لتحقيق الأهداف بما ينسجم مع المجتمع ويتلاءم مع الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية ،وقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية مشاكل القطاع الزراعي من ضمن مضامين المخططات التي تم وضعها وكانت ترتكز معظم هذه الخطط على تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي ،وقطع هذه العلاقة إن أمكن، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية ، و معالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، معالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان (نصار، 2016م).

حيث يحتل قطاع الزراعة، بمعناه الشامل وبمختلف مكوناته كالنشاط الاقتصادي الاساسي في الريف المكانه الأولى بين القطاعات المنتجة للسلع في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، إن نسبة حجم العمالة التي يوفرها أو بالنسبة لإسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أو لطاقته التصديرية.

تمثل قضية التنمية الزراعية وزيادة النمو فيه في فلسطين عاماً قضية حساسة وواسعة من قبل اهتمام الكثيرين حيث أنها شغلت حيزاً واسعاً من قبل المؤتمرات والجلسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة أيضاً، لأنها الباب أحد السبل الأساسية في محاربة التخلف والبطالة والتبعية.

حيث هناك عدة خطط تنموية التي من الممكن أن تساعد على النهوض للقطاع الزراعي واستمرارية ازدهاره في حال تم تطبيقها بالشكل المطلوب من كافة المعنيين بنجاح هذه الخطط :-

3.6.1 خطة الصايغ (1994- 2000م) :

من أهم أهداف ووسائل وآلية الخطة المطلوبة للنهوض بالقطاع الزراعي الفلسطيني في خطة الصايغ هي كالتالي (الصايغ، 1993م) :-

1) زيادة انتاج السلع الغذائية الاساسية التي تمثل محاصيل العجز الحالية من حبوب وبقول ولحوم وأسماك وألبان وبيض، للحصول على أكبر درجة من الاكتفاء الذاتي منها والاستغناء عن الاستيراد.
2) زيادة انتاج المحاصيل العلفية المزروعة أو الطبيعية في المراعي لزيادة الاكتفاء الذاتي منها.
3) زيادة انتاج الخضروات والفواكه والزيتون بما يغطي متطلبات الاستهلاك المحلي ويوفر فائضاً للتصدير والتصنيع.
4) ادخال محاصيل جديدة يمكن للقطاع الزراعي أن ينتجها بكفاءة وتحقق الاغراض الاستراتيجية التالية :
   أ. الاحلال محل المستورد.
   ب. خلق سلع تصديرية جديدة لها تشابكات أمامية وخلفية كثيفة مع التجارة والصناعة.
   ج. الافادة من خصائص الموارد الطبيعية لها من أرض ومياه ومناخ وموقع التي قد لا تصلح لاية بدائل أخرى.
   د. خلق فرص جديدة لتشغيل قطاعات كبيرة من القوى العاملة وفي اختصاصات مختلفة.
   هـ. الاسهام في تطوير التقدم العلمي والتقني بشكل عام وفي القطاع الزراعي بشكل خاص.
5) زيادة فرص العمل بواسطة التوسع الافقي والرئيسي في القطاع الزراعي والتكامل او التشابك مع القطاعات المرتبطة به.
6) العمل على تصنيع مستلزمات ومنتجات القطاع الزراعي لخلق أكبر قيمة مضافة وإحلال المستورد منها، وبذلك زيادة فرص العمل المتاحة.

3.6.2 خطط التنمية (2000م – 2008 م) :

من أهم ملامح هذه الخطة : ارتباط خطط التنمية مع عمليات الإغاثة في مناطق السلطة الوطنية، تحدد الفوائد والمضار للمساعدات الأجنبية، تركز على المشاريع الصغيرة ، تلقى الضوء على تقنية المعلومات، الشفافية والمساءلة في تلقى المساعدات، حيث كان هناك إهمال واضح للقطاع الزراعي في عدم تبني إستراتيجية زراعية واضحة المعالم، حيث

من أهم مرتكزات هذه الخطط هي : توفير الحوافر الاقتصادية من خلال تنمية القطاع الخاص أحد التحديات الرئيسية التي نواجهه هذه الخطط على المدى القصير، ولا تزال القطاعات التي توظف أعداداً كبيرة من العمال أو التي تركز على انتاج صناعات بسيطة كقطاع الزراعـــــة، حيث من شأن برنامج تنمية الزراعة تشجيع الزراعة والمحاصيل الزراعية وانتاجها ذات القيمة المضافة المرتفعة المدرة للنقد وتطوير خدمات تسويق المحاصيل الزراعية، وتشيجع الصادر إلى الأسواق الاقليمية والعالمية، إلى جانب تطوير البنية التحتية اللازمة لقطاع الزراعة، وتنظيم الإنتاج الزراعي على المستوى المحلي، وارتفاع متطلبات السوق العالمية وحجم المنافسة فيها إلى جهود كبيرة من السلطة الوطنية وجميع المهتمين في القطاع الزراعي وتنميته (وزارة التخطيط، 2008م).

3.6.3 خطة التنمية (2008م – 2010م) :

تنقسم هذه الخطة إلى أهداف إستراتيجية، وأهداف متوسطة، بالإضافة إلى السياسات القــطاعية، ومن أهم مبادئها التوجيهية إيجاد مصادر تمويلية ذات كفاءة وفاعلية، بالاعتماد على المصادر المحلية والأجنبية، عدم الاستسلام للضغوط الإسرائيلية وتعزيز بنية السلطة وتطوير المؤسسات، و تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة ومواجهة الاستيطان، هذه الخطة تتميز بإظهار جميع المشاكل المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني مثل البطالة والتضخم والفقر والاحتلال، كما وتظهر مدى مساهمة القطاع الخاص عن نظيره العام بنسبة 140 % في إجمالي الناتج المحلي وتتوقع زيادة نشاط القطاع العام والاستثمار سيساعد في زيادة الناتج المحلي، بالإضافة إلى أنَّها تذكر سيناريو تشاؤميا لو حصل شيء غير متوقعا، ويتوقع السيناريو المتفائل أنَّ الناتج المحلي سيصل إلى 4.7 بليون دولار في عام 2010 وأنَّ معدل النمو سيصل في 2010م إلى حوالي 10% (وزارة التخطيط، 2010م).

3.6.4 خطة التنمية التشاركية متوسطة المدى (2014م–2016م) :

من أهداف هذه الخطة هو تطوير القطاع الزراعي وتنمية المناطق الزراعية في فلسطين، من خلال إدارة جيدة ومستدامة للموارد الطبيعية ومن أهم أهداف هذه الخطة هي :

1) زيادة مساهمة قطاع الإنتاج الحيواني والسمكي في الناتج المحلي الإجمالي.

2) ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي.

3) تنمية المناطق المهمشة والحدودية في قطاع غزة.

4) الحفاظ على المساحات الزراعية من الاستخدام العشوائي.

ومن أولويات هذه الخطة :

1) ترشيد استخدام الموارد.

2) استخدام المياه المعالجة في الري الزراعي.

3) تطوير البنية التحتية للقطاع الزراعي (المختبرات، محطات التجارب، البحث العلمي).

4) التركيز على التدريب في كافة المجالات التي تخدم الإستراتيجية (وزارة الزراعة، 2014-2016م).

3.6.5 أهداف الخطط الاقتصادية :-

1) رفع مستوى المعيشة.

2) العمل على استعادة النمو الاقتصادي.

3) خلق بيئة مواتية للقطاع الخاص ليساهم في النمو.

4) خلق الفرص والمساهمة في عملية التنمية المتواصلة.

5) تطوير رأس المال البشري والاجتماعي وذلك بتوفير الصحة والتعليم المناسبين.

3.6.6 أهم العيوب التي تواجه خطط التنمية الفلسطينية:

1) عدم وجود تنبؤات وتوقعات بالأحداث، وعدم وجود خطط طوارئ وبدائل.

2) عدم واقعية بعض الافتراضات.

3) الشمولية والعمومية في دارسة بعض القطاعات الاقتصادية.

4) معظم الخطط لا تسلط الضوء على الادخار والاستثمار بشكل كاف.

5) لم تعتمد الخطط في تمويل أهدافها على المصادر المحلية بل اعتمدت على المصادر الخارجية.

ومن أهم التوقعات الخاصة بوزارة الزراعة من الخطط التنموية:

1) عدم قناعة التنسيق مع قطاعات أخرى هامة.
2) عدم قناعة المنفذين بالاستراتيجيات.
3) لا تعبر عن فكر استراتيجي.
4) ضعف التحليل نوعاً ما.
5) الاستراتيجيات غير مناسبة ولا تحاكي الواقع الفلسطيني.

ومن أهم التوقعات الخاصة بسلطة النقد الفلسطينية من الخطط التنموية:

صدرت سلطة النقد الفلسطينية تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2016م. وأشار التقرير إلى أنه لا تزال تحيط بالاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات والمخاطر التي تهدد وتحد من قدرته على النمو وتحقيق التنمية المستدامة وخاصة الزراعية منها، أبرزها استمرار الاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه من تبعية قسرية للاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي والتبعية الزراعية للمنافسين الزراعيين في اسرائيل، والاعتماد على الدعم والمساعدات الخارجية والتمويل الأجنبي للجمعيات الزراعية والنهوض بها، وتزايد حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي. وبيّن التقرير أنه خلال السنوات الأخيرة تزايدت حالات تعرض الاقتصاد الزراعي الفلسطيني لصدمات وثيقة الصلة بهذه التحديات، سواء كانت على الصعيد السياسي والأمني كعدوان إسرائيلي جديد، أو على صعيد المالية العامة للحكومة كحجز أموال المقاصة وتداعيتها الخطيرة على الاقتصاد الفلسطيني. يضاف لذلك قيام الجانب الإسرائيلي بتشديد الحصار على قطاع غزة وزيادة القيود والمعيقات في الضفة الغربية من حين إلى آخر، وتقييد حركة التنقل والنفاذ للأفراد والبضائع في جميع المناطق الفلسطينية. كما تشمل هذه الصدمات أيضاً تذبذب حجم المساعدات الخارجية وانخفاضها في السنوات الأخيرة وربطها في بعض الأحيان بالمواقف السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية، 2016م).

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

الفصل الرابع

الإطار العملي للدراسة

4.1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل التحليل القياسي العميق وتقدير وتحليل نموذج قياسي لمحددات نمو القطاع الزراعي في فلسطين والمعبرة عنها بالمتغيرات المستقلة وهي (نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي من إجمالي العمال، ونسبة الأراضي المزروعة من إجمالي الأراضي، والصادرات الزراعية البحته، وإجمالي الصادرات، ومعدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي في فلسطين، وإجمالي العام والخاص)، وعلاقتها بالمتغير التابع المعبر عنه بقيمة الإنتاج الزراعي في فلسطين بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS-Ordinary Least Square) لما لها من مزايا وايجابيات أما الأداة المستخدمة للتحليل هي برنامج (E-Views 9) وهو من أفضل وأحدث البرامج للتحليل القياسي.

مع استخدام جميع الأساليب الإحصائية اللازمة للتأكد من سلامة وجودة النموذج ومعالجة ما يطرأ من مشاكل احصائية، أخيراً سيتم اختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على نتائج التحليل القياسي.

المبحث الأول

الطريقة والإجراءات

4.1.1 منهجية وإجراءات الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل الوصفي والقياسي في استعراض البيانات وتحليلها وتفسيرها، وذلك للفترة (1995م-2014م)، من خلال بناء نموذج الانحدار للمتغيرات؛ للتوصل إلى النتائج وتم جمع البيانات من المصادر الأولية المتمثلة بالمقابلات الشخصية لذوي العلاقة بالموضوع في مختلف الوزارات الخاصة بالقطاع الزراعي ولديها معلومات وبيانات عن الزراعة، بالإضافة إلى اعتماد المصادر الثانوية، من خلال جمع المعلومات من نشرات جهاز المركز الإحصائي الفلسطيني والتقارير السنوية لوزارة الزراعة والمؤسسات الزراعية، وكذلك الكتب والمجلات والتصفح الالكتروني.

4.1.2 البيانات المتعلقة بالدراسة:

تم الاستعانة بسلاسل زمنية للمتغيرات المستقلة والتابعة على حد سواء للسنوات(1995م-2014م) لكن تم ادخال السلاسل الزمنية في التحليل القياسي للفترة (1995-2012م) بما يقارب 18 مشاهدة وذلك لتعذر جمع بيانات لإجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني حيث بذل الباحث جهده لتحصيل قيم حديثة لما بعد عام 2012م ولكن لم تكلل جهوده بالنجاح، وبيانات إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة هو نتاج تجميع بيانات متفرقة من قبل المجلس التشريعي ممثل في الدكتور أحمد أبوهولي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني عن لجنة الموازنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني والأستاذ : قيس حنتش مهندس زراعي في وزارة الزراعة الفلسطينية (دائرة المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية) والأستاذة: نسيم شاهين، دائرة الدراسات والبحوث، المجلس التشريعي في الضفة، أما عن بيانات الإنتاج الزراعي والقيمة المضافة بالأسعار الثابتة والصادرات الكلية فقد تم تحصيلها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وهي بيانات منشورة على موقع الجهاز، وقد حرص الباحث على إدخال البيانات محل الدراسة كما هي بدون التقسيم إلى بيانات ربعية أو شهرية وذلك حرصاً على جودة النموذج والخروج بأفضل النتائج.

4.1.3 صياغة نموذج الدراسة:

رغم وجود العديد من العوامل التي تؤثر على نمو القطاع الزراعي إلا أن الباحث فضل الاقتصار على عدة عوامل محددة سيتم ذكرها لاحقاً مع استثناء العوامل التي لا يمكن قياسها أو العوامل ذات الأهمية المنخفضة أو المعدومة في التأثير على نمو القطاع الزراعي في فلسطين، وقد تم صياغة نموذج انحدار خطي متعدد ليعبر عن تلك العوامل خلال الفترة الزمنية (1995م- 2012م) على النحو التالي:

$$PROD = f\ (AEXPO, FUND, VAXGR)$$

وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$PROD = \beta_0 + \beta_1\ AEXPO + \beta_2\ FUND + \beta_3\ VAXGR + \varepsilon_t$$

$\beta_1 > 0 \quad \beta_2 > 0 \quad \beta_3 > 0$

حيث أن:

β_0 : الحد الثابت.

β_1 , β_2 , β_3 : تعبر عن معاملات خط الانحدار.

ε_t: الخطأ العشوائي.

وقد كانت المتغيرات التابعة للنموذج على النحو التالي:-

<u>المتغير التابع</u>

قيمة الإنتاج الزراعي في فلسطين بالأسعار الجارية -مليون دولار (PROD)

<u>المتغيرات المستقلة</u>

إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة في فلسطين-مليون دولار (FUND)

معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة (VAXGR)

إجمالي الصادرات الفلسطينية - مليون دولار (AEXPO)

وقد تم استثناء نسبة العاملين في القطاع الزراعي ونسبة الأراضي المزروعة والصادرات الزراعية البحتة نظراً لأنهم غير دالين احصائياً.

4.1.4 المنهج القياسي والأساليب المستخدمة

أولاً/ طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

تعتبر هذه الطريقة من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع (Greene,2012)، إلا أنها تشترط جملة من الشروط لضمان عملها بالشكل الأمثل وهي على النحو التالي:

- الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي (Normality).
- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.
- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات تباين حد الخطأ (Homoskedasticity).
- استقلال حدود الخطأ بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية (Autocorrelation).
- عدم وجود تداخل خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity).

ثانياً/ اختبار السكون(Stationary):

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية، حيث أن تقدير النموذج الذي يحتوى على سلاسل زمنية غير ساكنة ينتج عنه مؤشرات مضللة وغير حقيقية الأمر الذي يتنافى مع جوهر عملية التحليل القياسي، ويلزم لاعتبار السلسلة الزمنية أنها ساكنة عدة شروط وهي على النحو التالي (Greene, 2012):

- ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن.
- ثبات التباين عبر الزمن.
- التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

لقياس سكون السلاسل قام الباحث باعتماد اختبار (Philips Perron - PP) وذلك لأفضليته في هذا المجال عما سواه من الاختبارات.

ثالثاً:/ اختبار التكامل المشترك(Co-Integration):

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر

الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كلٍ على حده، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة، ويستخدم اختبار جوهانسون (Johnasen Approach) للكشف عن التكامل المشترك، لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال، ويتم استخدامه في حالة النماذج المتعددة، من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمى (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace)

رابعاً/ المقاييس الإحصائية الوصفية:

تم الاستعانة بالمقاييس الإحصائية بغرض وصف بيانات متغيرات النموذج القياسي، وذلك من خلال حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات النموذج على حده.

خامساً/ البرامج الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على استخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي (E-Views 9) لتطبيق كافة الأساليب الإحصائية والقياسية، وكذلك تقدير النموذج القياسي بصيغته النهائية.

المبحث الثاني

التحليل واختبار الفرضيات

4.2.1 التحليل الوصفي للنموذج

يستخدم الإحصاء الوصفي بغرض وصف البيانات التي تجمع من مختلف ميادين العلم، ويتضمن أساليب وطرق جمع البيانات وعرضها، كما يتضمن طرق الوصف الحسابي لها بإيجاد بعض المتوسطات ومقاييس التشتت وغيرها.

كما يعتبر التحليل الوصفي من الأساليب الهامة في عرض البيانات الاقتصادية، وإعطاء مؤشرات أولية عن طبيعة المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن، وذلك من خلال استخدام الرسومات البيانية وغيرها من الأساليب الوصفية.

سيتم استعراض وصفي لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالأساليب الإحصائية الوصفية الملائمة كما هو موضح في جدول رقم(4.1).

جدول (4.1): أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات النموذج القياسي

المتغير	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
PROD	776.6	728.3	134.5	622.8	1119.4
AEXPO	482.3	394.5	208.8	240.8	943.7
FUND	408.9	413.2	90.3	257.3	547.2
VAXGR	-0.73	-2.04	14.0	-21.3	24.6

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

الجدول (4.1) يوضح نتائج حساب أهم المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج القياسي، لتحديد طبيعة المتغيرات، وذلك من خلال حساب قيمة الوسط الحسابي، والوسيط، والانحراف المعياري، وأقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من متغيرات الدراسة، وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذجيْن على حدة:

4.2.2 التحليل الوصفي لمتغير الإنتاج الزراعي في فلسطين:

توضح النتائج في جدول (4.1) أن المتوسط الحسابي للإنتاج في القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة بلغ 776.6 مليون دولار ، في حين بلغت أقل قيمة 622.8 مليون دولار وكان ذلك في عام 2004م، بينما أعلى قيمة بلغت 1119.4 مليون دولار وكانت في عام 2011م.

4.2.3 التحليل الوصفي لمتغير الصادرات الكلية في فلسطين:

توضح النتائج في جدول (4.1) أنّ المتوسط الحسابي للصادرات الكلية في فلسطين خلال فترة الدراسة بلغ 482.3 مليون دولار، في حين بلغت أقل قيمة 240.8 مليون دولار وكان ذلك في عام 2002م، بينما بلغت أعلى قيمة 943.7 مليون دولار وكان ذلك في عام 2014م .

4.2.4 التحليل الوصفي لمتغير إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة:

توضح النتائج في جدول (4.1) أنّ المتوسط الحسابي لإجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة خلال فترة الدراسة بلغ 408.9 مليون دولار ، في حين بلغت أقل قيمة 257.3 مليون دولار وكان ذلك في عام 1995، بينما بلغت أعلى قيمة 547.2 مليون دولار وكان ذلك في عام 2012م .

4.2.5 التحليل الوصفي لمتغير معدل نمو القيمة المضافة في القطاع الزراعي:

توضح النتائج في جدول (4.1) أنّ المتوسط الحسابي لمعدل نمو القيمة المضافة في القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة بلغ 0.73%- ، في حين بلغت أقل قيمة 21.3-% وكان ذلك في عام 2005م، بينما بلغت أعلى قيمة 24.6% وكان ذلك في عام 2007م.

4.2.6 التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

أولاً / نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

لتحقيق شروط تحليل السلاسل الزمنية سيتم اجراء اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية، وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية، يوضح الجدول (4.2) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار(Philips Perron - PP).

جدول (4.2): نتائج اختبار الوحدة(Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

Variables	Phillips Perron Test	
	P-values FoR Level	P-values FoR 1st Difference
PROD	(0.8505)	(0.0017)*
FUND	(0.6626)	(0.0000)*
VAXGR	(0.0063)*	
AEXPO	(0.9981)	(0.0220)*

*** رفض عدم سكون المتغير عند مستوى 5%.**

يتضح من خلال جدول (4.2) أن نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لكافة متغيرات الدراسة تبين أنها كانت غير ساكنة في صورتها الأصلية عند المستوى (Level) باستثناء متغير معدل نمو القيمة المضافة (AEXPO)، لذلك تطلب الأمر إجراء فروق من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات (1st Difference) وتم إعادة إجراء اختبارات جذر الوحدة مرة أخرى لهذه المتغيرات، فكانت النتائج تشير لوجود سكون لهذه المتغيرات بعد الفروق الأولى عند مستوى معنوية 5%، وهذا يؤكد أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، أي أن جميع السلاسل الزمنية للنموذج الأول والثاني متكاملة من الدرجة الأولي (1) ~ I، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبارات السكون في الملحق رقم(1).

ثانياً/ نتائج اختبار التكامل المشترك

بعد التحقق من الشرط الأول، وهو سكون السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكامل كل سلسة زمنية على حده، والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، تم بإجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل تم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى (Likelihood Ratio Test) وهما اختبار الأثر Trace test(λ_{trace}) واختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test (λ_{max})، حيث أن كلا الاختبارين يعطي نفس النتيجة.

وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الصفرية $H_0: r = 0$ وهي تفيد على أنه لا يوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة.
- ✓ الفرضية البديلة $H_1: r > 0$ وهي تفيد على أنه يوجد تكامل مشترك على الأقل لمتجهات السلسلة.

جدول (4.3): نتائج (Johansen–Test) للتكامل المشترك في النموذج عند الفرق الثالث

Trace Statistic	
P-Value	Hypothesized
0.0000	None*
0.0000	At most 1*
0.0000	At most 2*
0.0000	At most 3*
0.0044	At most 4*

*** تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%.**

يتضح من جدول (4.3) أن قيم P-Value أقل من 5% عند جميع المستويات، لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وبالتالي نستنتج أنه يوجد تكامل مشترك r (1 +) مما يعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبارات التكامل المشترك في الملحق رقم(2).

ثالثاً نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي

بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذجيْ الدراسة، يمكن إجراء التحليل القياسي للنموذجين.

بعد استيفاء الإجراءات المسبقة لعملية التحليل القياسي تم تقدير النموذج بكافة المتغيرات المستقلة عند الفرق الثالث، وتبين أن جميع المتغيرات المستقلة كانت معنوية احصائياً عن مستوى دلالة 5%، كما هو موضح في جدول رقم(**4.4**)، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق رقم(3).

جدول (4.4): نتائج تقدير نموذج عند الفرق الثالث–محتوياً المتغيرات الدالة احصائياً

Dependent Variable: D(Prod,3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.472537	18.69681	-0.078759	0.9386
D(FUND,3)	0.873721	0.110660	7.895581	0.0000
D(VAXGR,3)	1.519119	0.341260	4.451498	0.0010
D(AEXPO,3)	0.363373	0.154165	2.357030	0.0380
R^2=0.91, Adj. R^2 =0.89 , DW=2.51, F =38.77 , Prob.=0.000				

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

وعليه تصبح المعادلة النهائية للنموذج كما هو موضح في المعادلة رقم(1)

PROD = -1.472 + 0.3633 AEXPO + 0.8737 FUND + 1.5191 VAXGR……(1)

على الصعيد الآخر، لم تكن المتغيرات المعبرة عن الصادرات الزراعية ونسبة الأراضي المزروعة ونسبة العمالة الزراعية ذات معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5%، عوضاً عن كوْن مؤشرات النموذج القياسية تشير لتدني جودة النموذج كما هو موضح في الجدول رقم(4.5)

جدول (4.5): نتائج تقدير نموذج عند الفرق الثالث–محتوياً المتغيرات غير الدالة احصائياً :

Dependent Variable: D(Prod,3)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.2200	53.442	0.0041	0.9968
D(AGEXPO,3)	3.0777	1.4500	2.1225	0.0573
D(LNDR,3)	1.7196	11.2625	0.1526	0.8814
D(EMPR,3)	-23.350	18.1593	-1.2858	0.2249
R^2=0.29, Adj. R^2 =0.10 , DW=2.33, F =1.519 , Prob.=0.2639				

المصدر: مخرجات برنامج EViews9.

بسبب عدم المعنوية الإحصائية للمتغيرات المستقلة وتدني جودة مؤشرات النموذج الإحصائية قام الباحث بحذف هذه المتغيرات واعتماد النموذج النهائي الموضح في الجدول رقم (4.5) بالأعلى، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات تقدير النموذج القياسي في الملحق رقم (3).

رابعاً / نتائج التحقّق من جودة النموذج:

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج لا بد من التأكد من صحة النموذج المقدر من خلال اختبار مدى تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى، وكذلك جودة النموذج الإحصائية بشكل عام.

أ. **معامل التحديد المعدل:** نلاحظ من خلال جدول (4.5) أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (Adj. R^2 = 0.89) وهذه القيمة تشير إلى أن المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تفسر ما نسبته% 89 من التغير الحاصل في المتغير التابع، أما النسبة المتبقية فترجع إلى متغيرات مستقلة أخرى.

ب. **اختبار F:** نلاحظ من جدول (4.5) أن قيمة الاختبار بلغت (F =38.77) بقيمة احتمالية (Prob.= 0.000) وهي أقل من (0.05)، وهذا يعني أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة معاً على المتغير التابع وهذا يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به.

خامساً / التحقّق من شروط طريقة المربعات الصغرى (OLS)

يُشترط إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، والتحقق من صلاحية وجودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:-

- **اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر** (Normality):

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jurque-Bera) فكانت النتيجة أن قيمة P-value بلغت 0.552 مما يعني بعدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدرة للملحق رقم (4).

- **اختبار أن المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر:**

للتحقق من هذا الشرط تم استخدام اختبار (T-test) فكانت النتيجة تشير إلي أن قيمة (T-statistic = 1.85E-19) وأن قيمة الاحتمال (P-Value = 1.000) وتشير هذه النتيجة لعدم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض أن المتوسط الحسابي للبواقي تساوي صفر، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر في الملحق رقم (5).

- **اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين**–Homoskedasticity):

تم استخدام اختبار (White Test with Cross Product) للتحقق من شرط تجانس تباين حدود الخطأ، وقد أشارت النتائج إلى أن P-value أكبر من مستوى دلالة 5% وهذا يدعم عدم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على تجانس تباين حدود الخطأ، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج في الملحق رقم (6).

- **اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي**–Autocorrelation):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي في حدود الخطأ للنموذج المقدر تم اعتماد اختبار (LM-Test) وهو من أفضل وأدق الاختبارات التي تكشف وجود ارتباط ذاتي من عدمه، وقد أشارت النتائج إلى أن P-Value أكبر من مستوى الدلالة 5% وهذا يدعم فرضية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج في الملحق رقم (7).

- **اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد**– Multicollinearity):

للتحقق من عدم وجود مشكلة تداخل خطي متعدّد بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (– Variance Inflation Factors VIF)، ويتم حساب معامل تضخم التباين من خلال المعادلة التالية لكل متغير $(VIF = \frac{1}{1-R2})$ حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدت المشكلة، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من قيمة 5 مما يعني تحقق شرط استقلال المتغيرات المستقلة، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر في الملحق رقم (8).

- **اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ:**

تمّ عمل اختبار العلاقة بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج النهائي –بما يعني استثناء متغير التضخم(Inf)– وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة وحد الخطأ وذلك لأن جميع قيم (Probability) وكذلك قيم (Correlation) كانت تشير لهذا الاتجاه وهو عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة في النموذج النهائي وحد الخطأ، لمزيد من التفاصيل يرجى الاطلاع على مخرجات نتائج اختبار الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة في الملحق رقم (9).

تبين أن النموذج المقدر رقم(1) حقق جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي.

4.2.7 نتائج اختبار الفرضيات في ضوء التحليل الاقتصادي

الفرضية الأولى:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني ".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (4.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني (0.873) وذلك يعني أن كل زيادة في إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني بمقدار مليون دولار سينتج عنه زيادة بمقدار 873 ألف دولار في قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

الفرضية الثانية:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين إجمالي الصادرات الفلسطينية ".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (4.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير إجمالي الصادرات الفلسطينية (0.363) وذلك يعني أن كل زيادة في إجمالي الصادرات الفلسطينية بمقدار مليون دولار سينتج عنه زيادة بمقدار 363 ألف دولار في قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

الفرضية الثالثة:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ بين قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة الفلسطيني ".

من خلال نتائج التحليل القياسي في جدول (4.5)، فقد بلغ معامل انحدار متغير معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة الفلسطيني (1.51) وذلك يعني أن كل زيادة في معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة الفلسطيني بمقدار 1% سينتج عنه زيادة بمقدار 1.51 مليون دولار.

4.2.8 التعقيب على نتائج الدراسة القياسية

ضعف تأثير الصادرات الكلية عوضاً عن انعدام تأثير الصادرات الزراعية على نمو الإنتاج الزراعي وذلك لانخفاض معدلات تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية عوضاً عن التصدير للخارج، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (سحويل، 2011م) التي أكدت على ضعف

قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المحلي حيث استطاع القطاع الزراعي تلبية الاحتياج المحلي من عدة محاصيل مثل أنواع معينة من الخضروات بينما لم يستطع مواجهة العجز في السلع الأخرى الأمر الذي أجبر السوق المحلي على الاستيراد من الخارج، كما كان للحصار المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي الأثر الكبير في إضعاف دور الصادرات خاصة الزراعية منها في التأثير على النمو في الإنتاج الزراعي بسبب القيود المفروض من قبل الاحتلال الإسرائيلي على الصادرات الإجمالية عموماً والصادرات الزراعية خاصةً وهذا ما اتفق مع (أبو عيدة، 2013م) حيث رأت بأن الصادرات الفلسطينية كانت عرضة للتقلب والتذبذب بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، أما عن سبب تأثير الصادرات الفلسطينية الإجمالية على الصادرات الزراعية فقط فيعود إلى تصدير العديد من المنتجات المصنعة التي تعتمد على المدخلات الناتجة عن القطاع الزراعي، ومن جانب آخر فإن الصادرات بشكل عام تحفز الاقتصاد الفلسطيني ككل مما ينعكس بالإيجاب على القطاع الزراعي.

برز الدور الواضح لإجمالي التمويل العام والخاص للقطاع الزراعي في نمو الإنتاج في القطاع الزراعي، وإن كان الأثر يجب أن يتجاوز الواحد الصحيح بدون وجود فاقد الأمر الذي يعني أن هذا التمويل لا يتم استغلاله وتوجيهه بالشكل الأمثل مما يعني بوجود تسرب أو ضعف إداري في توظيف هذا التمويل لخدمة القطاع الزراعي الفلسطيني، ولكن ذلك لا يمنع الدور المهم والفعال للتمويل العام والخاص للقطاع الزراعي الفلسطيني وهذا ما أكده (أبو منديل، 2011م) حيث أوضح أن الزيادة في التمويل المقدم من مؤسسات المجتمع المدني تساهم بالإيجاب في نمو الناتج الزراعي وعليه يجب زيادة الدعم المقدم للقطاع الزراعي خاصة الدعم الحكومي حيث أظهرت الدراسات انخفاض مستوى دعم وزارة الزراعة للقطاع الزراعي الفلسطيني(ماس، 2008م).

بخصوص عدم التأثير الاحصائي للمتغير المعبر عن نسبة الأراضي المزروعة من إجمالي الأراضي على نمو الإنتاج الفلسطيني فيعود للتناقص المستمر في مساحة الأراضي الزراعية إما بسبب الزحف السكاني المضطرد أو بسبب السياسات الاستيطانية في الضفة الغربية والتي أدت لتآكل المساحات الزراعية الفلسطينية.

بخصوص عدم التأثير الاحصائي للمتغير المعبر عن نسبة العاملين في الزراعة من إجمالي العمالة الفلسطينية فيعود بسبب أن معظم العمالة في قطاع الزراعة هي من أفراد أسرة مالك الأرض الزراعية عوضاً عن كون الزراعة الفلسطينية زراعة موسمية.

أخيراً، فقد كان من الواضح أن نمو القيمة المضافة يشكل عامل تحفيز قوي للإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني حيث أن القيمة المضافة قد تشير إلى الربح بشكل أو بآخر وبالتالي فإن ارتفاعها يعني ارتفاع في ربحية القطاع الزراعي، وعليه يجب بذل كافة السبل والآليات من أجل رفع القيمة المضافة للقطاع الزراعي من خلال:-

- رفع إنتاجية الأراضي المزروعة.
- استخدام الوسائل الحديثة في الزراعة.
- إدخال الآليات والمعدات الحديثة في قطاع الزراعة.
- تدريب المزارعين على أسس الزراعة الحديثة.
- توفير عناية مسبقة للزراعة لتفادي الخسائر.
- تقليل تكلفة الاستهلاك الوسيط.
- الاهتمام بالدراسات والأبحاث الزراعية.
- انشاء مركز للدراسات والأبحاث الزراعية.
- العوامل والظروف المناخية التي تؤثر على القطاع الزراعي.
- البنى التحيته المتاحة على القطاع الزراعي.
- نصيب العامل من الأراضي الزراعية و مدخلات الإنتاج الزراعي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 النتائج

بناءً على ما تم طرحه في فصول الدراسة فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

أولاً / النتائج المتعلقة بالجانب النظري

- يعاني القطاع الزراعي الفلسطيني من العديد من العراقيل والعقبات؛ يمكن إرجاعها إلى السياسات الإسرائيلية ونقص الموارد الطبيعية وضعف الكادر البشري وتراجع دور اللجان الزراعية.
- لا زال الاقتصاد الفلسطيني بحاجة ماسة إلى تبني سياسات زراعية تهدف إلى تعزيز مكانة الزراعة كأحد أهم مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني.
- هناك تراجع ملحوظ في مساهمة الزراعة في نمو الاقتصاد وتوفير فرص العمل ويظهر ذلك بتراجع مؤشراته الكلية في السنوات المختارة في الدراسة.
- يعتبر دور الجهاز المصرفي الفلسطيني هامشياً في دعم وتطوير قطاع الزراعة، يعود ذلك إلى انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية وتقديم القروض والتمويل اللازم بما يتناسب ويلبي احتياجات الاقتصاد الفلسطيني.
- لازال الدور الحكومي المتعلق بتقديم التمويل الزراعي منخفض وضعيف جداً ويظهر ذلك بنصيب الزراعة من الموازنة العامة والتي لا تزيد عن 1% سنوياً.
- إن المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية لازالت تنفق على مشاريع إغاثية أهملت إلى حدٍ كبير القطاع الزراعي والمشاريع المتعقلة بإنشاء طرق زراعية ومشاريع مياه واستصلاح الاراضي.
- انخفضت المساحة الزراعية الفلسطينية من إجمالي الأراضي الفلسطينية إما بسبب سياسات الاحتلال المباشرة عبر الاقتطاع من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان أو غير المباشرة بسبب التضييق على القطاع الزراعي الفلسطيني، عوضاً عن الزحف العمراني الناشئ عن الزيادة السكانية للفلسطينيين.
- انخفضت نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية كنتيجة لضعف نمو القطاع الزراعي الفلسطيني.
- ارتفعت معدلات الاستهلاك الوسيط بالتزامن مع انخفاض نمو القيمة المضافة للقطاع الزراعي الفلسطيني، بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج في القطاع الزراعي

ثانياً/ النتائج المتعلقة بالنموذج القياسي

- أن كل زيادة في إجمالي التمويل العام والخاص لقطاع الزراعة الفلسطيني بمقدار مليون دولار سينتج عنه زيادة بمقدار 873 ألف دولار في قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.
- كل زيادة في إجمالي الصادرات الفلسطينية بمقدار مليون دولار سينتج عنه زيادة بمقدار 363 ألف دولار في قيمة الإنتاج الزراعي الفلسطيني.
- زيادة في معدل نمو القيمة المضافة في قطاع الزراعة الفلسطيني بمقدار 1% سينتج عنه زيادة بمقدار 1.51 مليون دولار.
- لا توجد علاقة معنوية بين نمو الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة في فلسطين.
- لا توجد علاقة معنوية بين نمو الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين نسبة الأراضي المزروعة من إجمالي الأراضي الفلسطينية.
- لا يوجد علاقة معنوية بين نمو الإنتاج في القطاع الزراعي الفلسطيني وبين الصادرات الزراعية البحتة.

5.2 التوصيات:

يمكن تقديم التوصيات وفقاً للمحاور الآتية :

أولاً : توصيات للحكومة الفلسطينية :

1. يوصي الباحث السلطة الفلسطينية والحكومات المتعاقبة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية المنتهجة في القطاع الزراعي وخصوصاً ما يتعلق بتقديم التمويل ودعم المزارعين.
2. يوصي الباحث العمل على استصدار قوانين ملزمة لمنع البناء على الأراضي الزراعية لمنع تآكل المساحات الزراعية الفلسطينية.
3. يوصي الباحث الحكومة الفلسطينية زيادة نصيب الزراعة في الموازنة العامة كي تحفز من جانبها النمو الاقتصادي وانعكاس ذلك على الواقع المعيشي للفلسطينيين.
4. يوصي الباحث الاهتمام بالتدريب الخاص للمزارعين وتوعيتهم.
5. يوصي الباحث بإنشاء مركز للأبحاث الزراعية.

ثانياً : توصيات للقطاع المصرفي :

1. يوصي الباحث سلطة النقد الفلسطينية التركيز بشكل فعلي في قضية التسهيلات الائتمانية التي تقدمها البنوك للقطاع الزراعي الفلسطيني وإجبارها على تقديم تسهيلات أكثر وبفائدة أقل كي تساهم في نمو الزراعة.
2. يوصي الباحث بإنشاء بنك متخصص بالتمويل الزراعي على غرار عدة بنوك متخصصة بذاك المجال في عدة دول مجاورة واشتقاق الدروس منها.
3. يوصي الباحث استجلاب مزيد من الدعم الدولي للقضية الفلسطينية للحد ممارسات الاحتلال المؤدية لتآكل المساحات الزراعية.

ثالثاُ : توصيات لوزارة الزراعة :

1. ضرورة إيلاء هذا القطاع أهمية خاصة في خطط التنمية المستقبلية الفلسطينية من أجل تحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية بين قطاع الزراعي الفلسطيني والقطاعات الأخرى.
2. التركيز على المنتجات الزراعية التي توفر لفلسطين ميزة نسبية في انتاجها، وتنظيم الإنتاج لزيادة المنتوج لزيادة حجم الصادرات الزراعية وتحسين تنافسية المنتجات الزراعية سعرياً ونوعياً.

3. دراسة الوسائل والآليات لتخفيض قيمة الاستهلاك الوسيط من خلال استهداف تكاليف مدخلات الإنتاج الزراعي.
4. تطوير القطاع الزراعي بحيث ترتفع إنتاجية القطاع الزراعي من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

رابعاً : توصيات للمزارعين :

1. يوصي الباحث بإنشاء جمعيات للمزارعين لرفع وتحسين أوضاعهم والرقي بمستوى المعيشة.
2. استخدام التكنولوجيا المتقدمة والحديثة في العمل الزراعي لتوفير الوقت والجهد، وتبني التقنيات الزراعية الحديثة وإدخال الأصناف النباتية والحيوانية المحسنة الملائمة للمناطق الجافة وتوفير مصادر المياه للزراعة وحمايتها.
3. تأهيل المزارعين والعاملين في الزراعة فنياً واجتماعياً وتطوير قدراتهم المعرفية ودعم البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه.

خامساً : توصيات للجان الإغاثة الزراعية والجمعيات التعاونية :

1. عقد دورات تدريبية تشرف عليها اللجان والجمعيات الزراعية في كل ما يتعلق بالفكر التعاوني الزراعي، ووضع آلية تحفيز لحضورها.
2. يوصي الباحث بوضع التعاونيات الزراعية تحت اشراف وزارة الاختصاص ألا وهي وزارة الزراعة، سيزيد من كفاءة هذه التعاونيات واللجان الزراعية، ويساعدها في حل مشاكلها الفنية المتعلقة بالقضايا الزراعية.
3. يوصي الباحث بأن تكون وزارة الزراعة جنباً إلى جنب مع دائرة التعاون وأن تكون هي المشرفة على أداء عمل التعاونيات واللجان الزراعية.
4. يوص الباحث أيضاً بضرورة العمل وبشكل سريع على اقرار قانون التأمين الزراعي وتطبيقه، وإنشاء صندوق التأمين بأقساط ميسرة، كما يجب أن يشمل صندوق التأمين بالإضافة إلى مخاطر الكوارث الطبيعية، مخاطر تقلبات الأسعار، وبخاصة في ظل ظروف عدم ضبط كامل للمعابر مع اسرائيل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المراجع العربية:

استيته، رشا . (1999م) . *تمويل القطاع الزراعي في الأردن* (رسالة ماجستير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

البنك الدولي . (2002م) . أخبار تنموية . الضفة الغربية وقطاع غزة، فلسطين. تاريخ الإطلاع 20 يوليو 2016م، الموقع : (http://www.worldbank.org/).

الجعبري، ماهر .(2010م) . المجتمع المدني والتمويل الأجنبي، آفاق أم تحديات. الدوحة. قطر: مركز الجزيرة للإعلام.

جرعتلي، مجد . (2011م) . أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي العربي . تاريخ الإطلاع : 9 أغسطس 2016م، الموقع (studies.comwww.green–).

الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني . (2010م) . المسح الزراعي، أعداد مختلفة. فلسطين، تاريخ الإطلاع : 25 ابريل 2016م ، الموقع : (http://www.pcbs.gov.ps).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني . (2010م) . مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي ، فلسطين، تاريخ الإطلاع : 26 ابريل 2016م ، الموقع : (http://www.pcbs.gov.ps).

ابو حبله، محمد . (2010م) . التنمية الزراعية في فلسطين ودور وزارة الزراعة في فلسطين ، تاريخ الإطلاع : 7 أغسطس 2016م ، الموقع : (www.alwatanvoice.com).0

الحميري، محمد . (1999م) . التغييرات الهيكلية في القطاع الزراعي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمينية (رسالة ماجستير منشورة) . الجامعة الأردنية، الأردن.

رضوان، هشام . (2011م) . أزمة القطاع الزراعي الفلسطيني ومعوقات التسويق في قطاع غزة (رسالة ماجستير منشورة) . الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.

الرضيع، حسن والدماغ، زياد .(2015م) . صكوك السلم ودورها في تمويل القطاع الزراعي في الاقتصاد الفلسطيني. مجلة الأبحاث الإدارية والمالية، المعهد المصرفي الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

سحويل، محمد .(2011م) . قدرة الإنتاج الزراعي المحلي على توفير الطلب المحلي (رسالة ماجستير غير منشورة) . الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

سلطة النقد الفلسطينية . (2010م) . تقارير سنوية . رام الله، فلسطين. تاريخ الإطلاع : 10يوليو 2016م ، الموقع: (http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=295&language=ar-EG).

سلطة النقد الفلسطينية . (2014م) . تقارير سنوية . رام الله، فلسطين، 11 يوليو 2016م، الموقع : (http://www.pma.ps/Default.aspx?tabid=295&language=ar-EG).

أبو سمرة، محمود . (2014م) . القطاع الزراعي والمشاريع الإنمائية لتطويره وفق سياسة الاكتفاء الذاتي . ورقة مقدمة لليوم الدراسي حول الفصل العنصري، فلسطين : كلية التجارة . الجامعة الإسلامية بغزة .

شافعي، محمود، حمدان، محمد، الهباب، محمد، سالم، محمود. (1986م). مدخل إلى الاقتصاد الزراعي، ط1. فلسطين : عمان، الأردن.

شاور، منير ومساعدة، أمجد؛ عقله، محمود. (2011م). مقدمة في الاقتصاد الزراعي. ط1. عمان : الأردن.

صالح، ماهر . (2012م) . ارتباط التنمية الزراعية بالارادة السياسية الحرة . (رسالة ماجستير منشورة) . جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين ، نابلس.

الصايغ . (1993م) . البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات (1994-2000م) . منظمية التحرير الفلسطينية ، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط.

صبري، نضال. (2008م) . تمويل القطاع الزراعي الفلسطيني . فلسطين : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

صيام، جمال و فياض، شريف . (2009م) . أثر التغييرات المناخية على وضع الزراعية والغذاء . تاريخ الإطلاع : 9 أغسطس 2016م ، الموقع : (www.pidegypt.org).

العاني، سوران. (2005). علم الاقتصاد الزراعي، عمان : الأردن.

عبد العليم، طه . (2016م) . نمو استراتيجية التصنيع ، مصر ، تاريخ الإطلاع : 9 أكتوبر 2016م ، الموقع : (www.acrseg.org).

عجمية، محمد و الليثي، محمد. (2001م) . التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها وسياساتها. ط1. مصر: جامعة الإسكندرية.

عدوان، يوسف . (2009م) . الأراضي الزراعية في فلسطين . فلسطين : معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس).

أبو عمرة، وليد . (2015م). أثر التمويل الزراعي على التنمية الاقتصادية الفلسطينية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر، فلسطين.

أبو عواد، محمد . (2013م) . دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الزراعية المستدامة في قطاع غزة (رسالة دكتوراه منشورة) . العلوم الزراعية، غزة، فلسطين.

أبو عيده، عمر . (2013م) . أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي . مجلة جامعة الأزهر بغزة – سلسلة العلوم الإنسانية . ، 15 (1) ، 347 – 376 .

أبو فودة، عمر . (1997م) . دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الأردن (رسالة ماجستير منشورة) . الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار . (2007م) . مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني ، تاريخ الإطلاع : 2 أكتوبر 2016م ، الموقع : (www.pecdar.ps).

مقبل، كريم . (2003م) . القطاع الزراعي الأردني، محددات ومصادر النمو (رسالة ماجستير منشورة).الجامعة الأردنية ، الأردن.

مقداد، محمد . (2014م) . واقع القطاع الزراعي والصناعي في فلسطين . ورقة مقدمة لليوم الدراسي حول الفصل العنصري، فلسطين : كلية التجارة – الجامعة الإسلامية بغزة .

أبو منديل، غسان. (2011م) . الدور التمويلي لمنظمات المجتمع المدني في التنمية الزراعية المستدامة (رسالة ماجستير غير منشورة) . الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

مؤلف هيئة . (1995م) . الاقتصادي الزراعي . ط1 . فلسطين : جامعة القدس المفتوحة .

مؤلف هيئة . (2007م) . الاقتصادي الزراعي . ط2 . فلسطين : جامعة القدس المفتوحة.

نصار، محمد . (2016م) . خطط التنمية الفلسطينية بين الواقع والطموح . تاريخ الإطلاع : 10 مارس 2016م، الموقع: (www.alwatanvoice.com).

وزارة التربية والتعليم العالي . (2010/2009). تقرير سنوي . فلسطين . تاريخ الإطلاع 20 يوليو 2016م ، الموقع : (http://www.mohe.ps/).

وزارة الزراعة . (2002م) . تقرير حول الخسائر . فلسطين . تاريخ الإطلاع : 6 يونيو 2016م ، الموقع : (http://www.moa.gov.ps/).

وزارة الزراعة . (2010م) . استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة . فلسطين . تاريخ الإطلاع : 30 ابريل 2016م، الموقع : (http://www.moa.gov.ps/).

وزارة الزراعة . (2013م) . استراتيجية القطاع الزراعي في فلسطين . تاريخ الإطلاع : 9 أكتوبر 2016م ، الموقع : (www.moa.gov.ps).

وزارة الزراعة . (2013 – 2014 م) . الإدارة العامة للتخطيط والسياسات، دائرة الإحصاء والمعلومات، قيمة الإنتاج الزراعي في محافظات غزة للموسم الزراعي . فلسطين . تاريخ الإطلاع : 10 يونيو 2016م ، الموقع : (http://www.moa.gov.ps/).

وزارة الزراعة . (2013–2014م) . دائرة الاحصاء والمعلومات، الصفحة الخامسة . فلسطين. تاريخ الإطلاع : 1 مايو 2016م ، الموقع : (http://www.moa.gov.ps/).

وزارة الزراعة . (2013م) . خطة التنمية التشاركية متوسة المدى . غزة، فلسطين . تاريخ الإطلاع : 25 يناير 2016م، الموقع : (http://www.moa.gov.ps/) .

وزارة الزراعة . (2014م) . الإدارة العامة للتسويق والمعابر، قيمة الواردات الزراعية . فلسطين . تاريخ الإطلاع : 5 يونيو 2016م ، الموقع : (http://www.moa.gov.ps/).

وزارة المالية . (2010م) . تقارير سنوية . غزة ، فلسطين . تاريخ الإطلاع : 30 يناير 2016م، الموقع : (http://www.mof.gov.ps).

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية . (2015م) . تقرير سنوي . فلسطين . تاريخ الإطلاع : 1 أكتوبر 2016م ، الموقع : (www.wafainfo.ps).

ثانياً : المراجع الأجنبية:

Burton, S. E. (2002). *China's experience in the fight against poverty* (Unpublished Master Thesis). Agricultural University, Korea.

Mehdi and Reza, (2011). *Determinants Of Agricultural Sector In Developing Countries* . University Of Qom, Iran.

Stefan, G. (2015). *The Place Of A agriculture In Economic Growth* (Unpublished Master Thesis). University of Agricultural Sciences & Veterinary Medicine, Seria Agronomie .

الملاحق

الملاحق

ملحق (1): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

أولاً/ قياس استقرار السلاسل عن المستوى Level

1- Production

Null Hypothesis: PROD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.582059	0.8505
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Residual variance (no correction)	5837.047
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5048.289

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PROD)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:04
Sample (adjusted): 2 18
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PROD(-1)	-0.118241	0.164500	-0.718789	0.4833
C	112.2106	126.9312	0.884027	0.3906

R-squared	0.033297	Mean dependent var	22.08235
Adjusted R-squared	-0.031150	S.D. dependent var	80.09669
S.E. of regression	81.33462	Akaike info criterion	11.74515
Sum squared resid	99229.81	Schwarz criterion	11.84318
Log likelihood	-97.83379	Hannan-Quinn criter.	11.75490
F-statistic	0.516658	Durbin-Watson stat	2.186576
Prob(F-statistic)	0.483319		

2- FUND

Null Hypothesis: FUND has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.167783	0.6626
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Residual variance (no correction)	2382.601
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1397.461

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FUND)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:10
Sample (adjusted): 2 18
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FUND(-1)	-0.210093	0.150880	-1.392450	0.1841
C	101.2606	61.77293	1.639238	0.1220

R-squared	0.114465	Mean dependent var	17.05412
Adjusted R-squared	0.055430	S.D. dependent var	53.46719
S.E. of regression	51.96423	Akaike info criterion	10.84912
Sum squared resid	40504.22	Schwarz criterion	10.94714
Log likelihood	-90.21751	Hannan-Quinn criter.	10.85886
F-statistic	1.938916	Durbin-Watson stat	2.809263
Prob(F-statistic)	0.184085		

3- VAXGR (Value added in fixed prices growth rate)

Null Hypothesis: VAXGR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.022946	0.0063
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	196.1997
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	172.9512

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(VAXGR)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:12
Sample (adjusted): 2 21
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
VAXGR(-1)	-0.965690	0.238711	-4.045429	0.0008
C	-0.921302	3.301852	-0.279026	0.7834

R-squared	0.476219	Mean dependent var	-0.729710
Adjusted R-squared	0.447120	S.D. dependent var	19.85695
S.E. of regression	14.76481	Akaike info criterion	8.317010
Sum squared resid	3923.995	Schwarz criterion	8.416584
Log likelihood	-81.17010	Hannan-Quinn criter.	8.336448
F-statistic	16.36550	Durbin-Watson stat	1.921005
Prob(F-statistic)	0.000759		

4- AEXPO (Exports)

Null Hypothesis: AEXPO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.398853	0.9981
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	4022.935
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3669.595

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AEXPO)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:21
Sample (adjusted): 2 20
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AEXPO(-1)	0.109358	0.086249	1.267937	0.2219
C	-21.17216	42.39846	-0.499361	0.6239

R-squared	0.086398	Mean dependent var	28.92316
Adjusted R-squared	0.032657	S.D. dependent var	68.17631
S.E. of regression	67.05387	Akaike info criterion	11.34817
Sum squared resid	76435.77	Schwarz criterion	11.44759
Log likelihood	-105.8076	Hannan-Quinn criter.	11.36500
F-statistic	1.607663	Durbin-Watson stat	1.881823
Prob(F-statistic)	0.221912		

ثانياً/ قياس استقرار السلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني

1- prodaction

Null Hypothesis: D(PROD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.857340	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	5612.986
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5818.658

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PROD,2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:05
Sample (adjusted): 3 18
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PROD(-1))	-1.321587	0.271310	-4.871136	0.0002
C	27.86027	21.57677	1.291216	0.2175

R-squared	0.628923	Mean dependent var	-11.30000
Adjusted R-squared	0.602417	S.D. dependent var	127.0220
S.E. of regression	80.09270	Akaike info criterion	11.72072
Sum squared resid	89807.78	Schwarz criterion	11.81729
Log likelihood	-91.76572	Hannan-Quinn criter.	11.72566
F-statistic	23.72797	Durbin-Watson stat	1.871614
Prob(F-statistic)	0.000247		

2- FUND

Null Hypothesis: D(FUND) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-14.29309	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.920350	
	5% level	-3.065585	
	10% level	-2.673459	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 16

Residual variance (no correction)	1987.053
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	297.2432

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(FUND,2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:11
Sample (adjusted): 3 18
Included observations: 16 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FUND(-1))	-1.549576	0.223040	-6.947520	0.0000
C	25.97811	12.54574	2.070672	0.0574

R-squared	0.775166	Mean dependent var	-1.341875
Adjusted R-squared	0.759106	S.D. dependent var	97.09294
S.E. of regression	47.65415	Akaike info criterion	10.68228
Sum squared resid	31792.85	Schwarz criterion	10.77886
Log likelihood	-83.45828	Hannan-Quinn criter.	10.68723
F-statistic	48.26804	Durbin-Watson stat	2.285046
Prob(F-statistic)	0.000007		

3- VAXGR (Value added in fixed prices growth rate)

Null Hypothesis: D(VAXGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.87010	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	316.0555
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	53.34794

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(VAXGR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:13
Sample (adjusted): 3 21
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(VAXGR(-1))	-1.412305	0.217286	-6.499742	0.0000
C	-1.715704	4.313553	-0.397747	0.6958

R-squared	0.713064	Mean dependent var	-0.913321
Adjusted R-squared	0.696185	S.D. dependent var	34.09806
S.E. of regression	18.79464	Akaike info criterion	8.804321
Sum squared resid	6005.055	Schwarz criterion	8.903736
Log likelihood	-81.64105	Hannan-Quinn criter.	8.821146
F-statistic	42.24665	Durbin-Watson stat	2.202132
Prob(F-statistic)	0.000005		

4- AEXPO (Exports)

Null Hypothesis: D(AEXPO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.465657	0.0220
Test critical values:	1% level	-3.857386	
	5% level	-3.040391	
	10% level	-2.660551	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Residual variance (no correction)	4069.849
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4206.854

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(AEXPO,2)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 18:21
Sample (adjusted): 3 20
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AEXPO(-1))	-0.809648	0.234232	-3.456600	0.0032
C	28.21376	17.25680	1.634936	0.1216

R-squared	0.427510	Mean dependent var	5.433833
Adjusted R-squared	0.391729	S.D. dependent var	86.75949
S.E. of regression	67.66521	Akaike info criterion	11.37146
Sum squared resid	73257.28	Schwarz criterion	11.47039
Log likelihood	-100.3431	Hannan-Quinn criter.	11.38510
F-statistic	11.94808	Durbin-Watson stat	1.923241
Prob(F-statistic)	0.003248		

ملحق (2): نتائج اختبار التكامل المشترك (Co-Integration)

أولاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج قبل أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen-Trace)

Date: 07/22/16 Time: 18:57
Sample (adjusted): 3 18
Included observations: 16 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PROD AEXPO FUND VAXGR
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.825687	46.33634	47.85613	0.0690
At most 1	0.549642	18.38592	29.79707	0.5377
At most 2	0.257744	5.622523	15.49471	0.7396
At most 3	0.051948	0.853541	3.841466	0.3556

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثانياً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج بعد أخذ الفرق الأول باستخدام اختبار (Johansen-Trace)

Date: 07/22/16 Time: 19:24
Sample (adjusted): 4 18
Included observations: 15 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(PROD) D(AEXPO) D(FUND) D(VAXGR)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.909379	69.44032	47.85613	0.0002
At most 1 *	0.755984	33.42424	29.79707	0.0183
At most 2	0.449384	12.26642	15.49471	0.1446
At most 3	0.198319	3.315660	3.841466	0.0686

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ثالثاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج بعد أخذ الفرق الثاني باستخدام اختبار (Johansen-Trace)

Date: 07/22/16 Time: 21:37
Sample (adjusted): 5 18
Included observations: 14 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(PROD,2) D(AEXPO,2) D(FUND,2) D(VAXGR,2)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.977645	102.6201	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.852964	49.41030	29.79707	0.0001
At most 2 *	0.753672	22.57122	15.49471	0.0036
At most 3	0.190338	2.955930	3.841466	0.0856

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

رابعاً/ اختبار التكامل المشترك للنموذج بعد أخذ الفرق الثالث باستخدام اختبار (Johansen–Trace)

Date: 07/22/16 Time: 21:34
Sample (adjusted): 6 18
Included observations: 13 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: D(PROD,3) D(AEXPO,3) D(VAXGR,3) D(FUND,3)
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.994717	169.4352	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.993585	101.2719	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.879632	35.63336	15.49471	0.0000
At most 3 *	0.464110	8.109731	3.841466	0.0044

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

ملحق (3): نتائج تقدير النموذج بعد أخذ الفرق الثالث

أولاً/ النموذج الذي يحتوي على المتغيرات غير الدالة احصائياً

Dependent Variable: D(PROD,3)
Method: Least Squares
Date: 09/15/16 Time: 17:44
Sample (adjusted): 4 18
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.220043	53.44212	0.004117	0.9968
D(AGEXPO,3)	3.077700	1.450009	2.122539	0.0573
D(LNDR,3)	1.719638	11.26258	0.152686	0.8814
D(EMPR,3)	-23.35072	18.15930	-1.285882	0.2249

R-squared	0.293041	Mean dependent var	-12.16000
Adjusted R-squared	0.100234	S.D. dependent var	216.8273
S.E. of regression	205.6737	Akaike info criterion	13.71364
Sum squared resid	465318.4	Schwarz criterion	13.90245
Log likelihood	-98.85228	Hannan-Quinn criter.	13.71163
F-statistic	1.519866	Durbin-Watson stat	2.337515
Prob(F-statistic)	0.263987		

ثانياً/ النموذج المعتمد الذي يحتوي على المتغيرات الدالة احصائياً

Dependent Variable: D(PROD,3)
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 21:39
Sample (adjusted): 4 18
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.472537	18.69681	-0.078759	0.9386
D(FUND,3)	0.873721	0.110660	7.895581	0.0000
D(VAXGR,3)	1.519119	0.341260	4.451498	0.0010
D(AEXPO,3)	0.363373	0.154165	2.357030	0.0380

R-squared	0.913609	Mean dependent var	-12.16000
Adjusted R-squared	0.890047	S.D. dependent var	216.8273
S.E. of regression	71.89798	Akaike info criterion	11.61155
Sum squared resid	56862.51	Schwarz criterion	11.80037
Log likelihood	-83.08664	Hannan-Quinn criter.	11.60954
F-statistic	38.77587	Durbin-Watson stat	2.519866
Prob(F-statistic)	0.000004		

ملحق (4): اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر

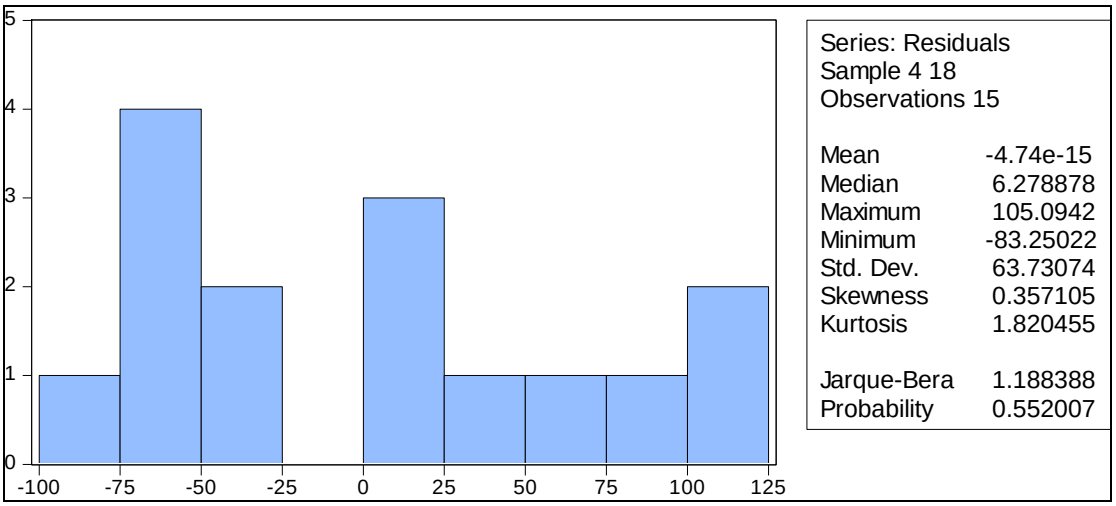

ملحق (5): نتائج اختبار متوسط بواقي النموذج المقدر

Hypothesis Testing for RESID
Date: 07/22/16 Time: 21:44
Sample (adjusted): 4 18
Included observations: 15 after adjustments
Test of Hypothesis: Mean = -4.74e-15

Sample Mean = -4.74e-15
Sample Std. Dev. = 63.73074

Method	Value	Probability
t-statistic	1.85E-19	1.0000

ملحق (6): نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.551992	Prob. F(9,5)	0.7934
Obs*R-squared	7.475871	Prob. Chi-Square(9)	0.5877
Scaled explained SS	1.649262	Prob. Chi-Square(9)	0.9959

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 21:45
Sample: 4 18
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3401.615	2782.882	1.222335	0.2761
D(FUND,3)^2	-0.004343	0.031112	-0.139604	0.8944
D(FUND,3)*D(AEXPO,3)	0.014287	0.161058	0.088707	0.9328
D(FUND,3)*D(VAXGR,3)	0.049306	0.202388	0.243621	0.8172
D(FUND,3)	3.981602	9.137683	0.435734	0.6812
D(AEXPO,3)^2	-0.060363	0.093457	-0.645892	0.5468
D(AEXPO,3)*D(VAXGR,3)	-0.182184	0.216119	-0.842982	0.4377
D(AEXPO,3)	-6.531509	11.84841	-0.551256	0.6052
D(VAXGR,3)^2	0.532511	0.432859	1.230218	0.2733
D(VAXGR,3)	-6.160439	30.36717	-0.202865	0.8472

R-squared	0.498391	Mean dependent var	3790.834
Adjusted R-squared	-0.404504	S.D. dependent var	3554.216
S.E. of regression	4212.164	Akaike info criterion	19.76406
Sum squared resid	88711647	Schwarz criterion	20.23610
Log likelihood	-138.2305	Hannan-Quinn criter.	19.75903
F-statistic	0.551992	Durbin-Watson stat	1.651805
Prob(F-statistic)	0.793359		

ملحق (7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.233876	Prob. F(1,10)	0.1659
Obs*R-squared	2.738963	Prob. Chi-Square(1)	0.0979

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/22/16 Time: 21:46
Sample: 4 18
Included observations: 15
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.965587	17.74066	0.054428	0.9577
D(FUND,3)	0.048583	0.109850	0.442267	0.6677
D(AEXPO,3)	-0.061700	0.151902	-0.406185	0.6932
D(VAXGR,3)	-0.027078	0.324100	-0.083548	0.9351
RESID(-1)	-0.472639	0.316228	-1.494616	0.1659

R-squared	0.182598	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	-0.144363	S.D. dependent var	63.73074
S.E. of regression	68.17591	Akaike info criterion	11.54326
Sum squared resid	46479.55	Schwarz criterion	11.77928
Log likelihood	-81.57446	Hannan-Quinn criter.	11.54075
F-statistic	0.558469	Durbin-Watson stat	1.904962
Prob(F-statistic)	0.698059		

ملحق (8): نتائج اختبار الارتباط الخطي للنموذج المقدر

Variance Inflation Factors
Date: 07/22/16 Time: 21:46
Sample: 1 21
Included observations: 15

Variable	Coefficient Variance	Uncentered VIF	Centered VIF
C	349.5705	1.014361	NA
D(FUND,3)	0.012246	1.143347	1.143040
D(AEXPO,3)	0.023767	1.208681	1.192310
D(VAXGR,3)	0.116458	1.056320	1.055389

ملحق (9): معامل الارتباط بين حد الخطأ والمتغيرات المستقلة كلاً على حده للنموذج المقدر رقم(1)

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 07/23/16 Time: 07:52
Sample: 4 18
Included observations: 15
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation t-Statistic Probability	AEXPO	FUND	PROD	VAXGR	RESID
AEXPO	1.000000				

FUND	0.692082	1.000000			
	3.457011	-----			
	0.0043	-----			
PROD	0.955358	0.688450	1.000000		
	11.65880	3.422441	-----		
	0.0000	0.0045	-----		
VAXGR	0.259966	0.181328	0.285716	1.000000	
	0.970696	0.664807	1.074975	-----	
	0.3494	0.5178	0.3019	-----	
RESID	-0.208529	-0.335545	-0.229962	0.308562	1.000000
	-0.768762	-1.284281	-0.851974	1.169609	-----
	0.4558	0.2215	0.4096	0.2632	-----

ملحق (10) بيانات العوامل المؤثرة على نمو الإنتاج الزراعي في فلسطين ومؤشراته

السنوات	الصادرات الزراعية الفلسطينية- مليون دولار	الصادرات الفلسطينية الكلية-مليون دولار	%الصادرات الزراعية الفلسطينية من إجمالي الصادرات	نسبة العمال الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية (1)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية- مليون دولار	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة- مليون دولار	إجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي-مليون دولار (2)	قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية - مليون دولار	نسبة الأراضي الزراعية من إجمال الأراضي الفلسطينية	قيمة الإستهلاك الوسيط في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة -مليون دولار	قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة - مليون دولار
1994	*	*	*	*	13.3	377.1	361.2	195.9	573	*	218.1	579.3
1995	64.083	394.177	16.2574174	12.7	11.8	388	372.8	257.3	645.3	62.5	266	638.8
1996	48.435	339.467	14.2679554	14.2	13	443.8	435.3	286.6	727.4	61.8	285.4	720.7
1997	61.437	382.423	16.0651948	13.1	11.4	429.3	385	315.2	712.1	61.5	289.8	674.8
1998	67.711	394.846	17.1487111	12.1	11..7	476.5	430.8	358.67	812.3	58	359.6	790.4
1999	64.961	372.148	17.4556897	12.6	10.7	454.9	422	304.03	729.3	55.7	321.5	743.5
2000	88.93	400.857	22.1849687	14.1	9.7	417.6	356.1	353.309	736.4	55.6	351.6	707.7
2001	36.237	290.349	12.4804976	12.2	8.5	339.2	297.1	354.98	666	61.3	344.4	641.5
2002	29.75	240.867	12.3512146	15.3	8	285.6	244.7	384.56	642.3	61.5	389.4	634.1
2003	37.869	279.68	13.5401173	16.2	7	277	276.3	441.997	692.3	61	433.1	709.4
2004	40.585	312.688	12.9793916	16.4	6.8	300	300	347.216	622.8	61	322.8	622.8
2005	41.029	335.443	12.2312882	15	5.2	253.3	236.1	497.241	720.7	60.4	461.8	697.9
2006	42.384	366.709	11.5579383	16.7	5.4	267.6	240.4	485.976	718.1	59.4	409.4	649.8
2007	59.291	512.979	11.5581729	16.1	6.4	353.5	299.6	489.268	805.7	58.7	329.7	629.3
2008	66.624	558.446	11.9302493	14.1	6.3	418.2	336.9	468.68	843.6	58.2	349.1	686
2009	66.113	518.355	12.7543865	11.8	6	433.8	347.5	442.503	826.1	49.7	373.9	721.4
2010	81.923	575.513	14.2347784	11.8	5.6	497.7	332.9	486.78	938.3	43.3	298.5	631.4
2011	110.628	745.661	14.8362326	11.9	6	624.5	408.7	539.39	1119.4	43.3	312.8	721.5
2012	123.746	782.369	15.8168332	11.5	4.7	524.7	339.1	547.22	1020.7	43.4	315.6	654.7

السنوات	الصادرات الزراعية الفلسطينية- مليون دولار	الصادرات الفلسطينية الكلية-مليون دولار	%الصادرات الزراعية الفلسطينية من إجمالي الصادرات	نسبة العمال الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية (1)	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية- مليون دولار	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالأسعار الثابتة- مليون دولار	إجمالي التمويل العام والخاص المقدم للقطاع الزراعي-مليون دولار (2)	قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية - مليون دولار	نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي الأراضي الفلسطينية	قيمة الاستهلاك الوسيط في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة -مليون دولار	قيمة الإنتاج في القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة - مليون دولار
2013	144.898	900.618	16.0887302	10.5	4.8	517.3	309.9	*	*	43.5	*	*
2014	147.282	943.717	15.6065854	10.4	2.7	494	286.4	*	*	*	*	*

1) تم جمع بيانات نسبة العمال الزراعية من إجمالي العمالة الفلسطينية من بيانات سلطة النقد الفلسطينية (سلطة النقد الفلسطينية بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة المالية).

2) تم جمع البيانات الخاصة بإجمالي التمويل من خلال جهات متعددة من قبل الدكتور أحمد أبو هولي عضو مجلس تشريعي عن لجنة الموازنة الاقتصادية في المجلس التشريعي الفلسطيني والأستاذ / قيس حنتش مهندس زراعي في وزارة الزراعة الفلسطينية " دائرة المنظمات غير الحكومية " في الضفة الغربية والأستاذة / نسيم شاهين دائرة البحوث والدراسات، المجلس التشريعي.